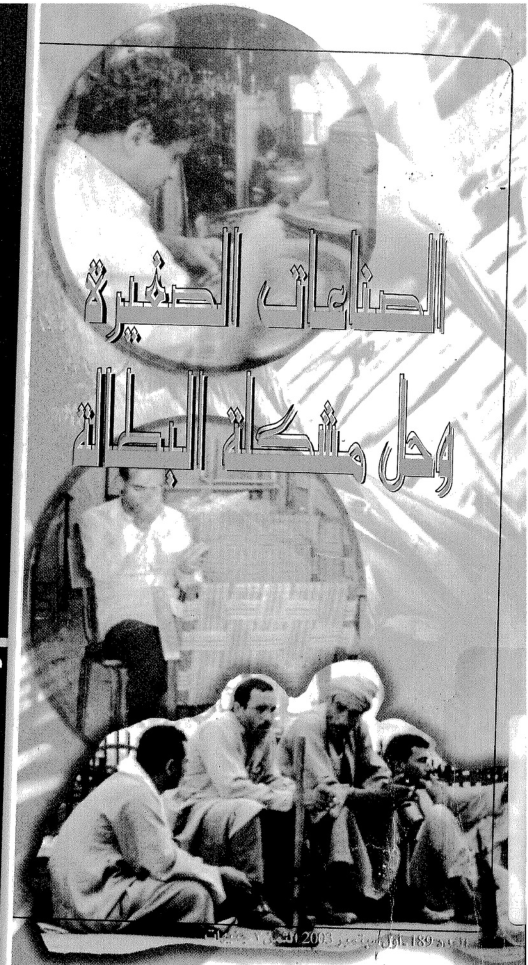
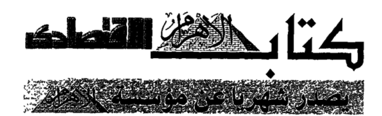
كتاب الأهرام الاقتصادي
189



الصناعات الصغيرة وحل مشكلة البطالة

دكتور أشرف البنان

العدد 189 . أول سبتمبر 2003 الثمن ٢ جنيهات



رئيس مجلس الإدارة
ابراهيم نافع

رئيس التحرير
عصام رفعت

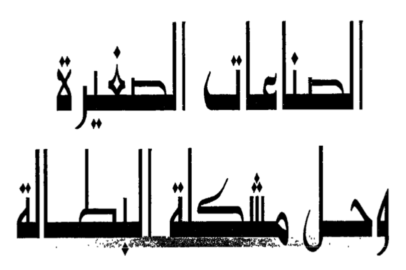
مدير التحرير
شهيرة الرافعى

نائب رئيس التحرير للشئون الفنية
فائزة فهمى

الاشتراكات السنوية:
جمهورية مصر العربية ٣٦ جنيها
الدول العربية ٢٥ $ أمريكى
دول اوروبا وأفريقيا ٤٠ $ أمريكى
باقى دول العالم ٦٠ $ أمريكى

ترسل الاشتراكات بشيك أو حوالة بريدية باسم مؤسسة الأهرام
العنوان: مؤسسة الأهرام - القاهرة - شارع الجلاء
تليفون: ٥٧٨٦١٠٠-٧٧٠٤٤٤٤
فاكس: ٥٧٨٦٨٣٣ الرقم البريدى: ١١٥١١
البريد الالكترونى: ik@ahram.org.eg

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



دكتور أشـــرف البنـــان

العدد 189 - أول سبتمبر 2003

مقدمة

تشهد الساحة الاقتصادية حاليا نقاشا كبيرا حول قضية الصناعات او المشروعات الصغيرة ، وقد تم مؤخرا إعداد مشروع قانون خاص ينظم عمل تلك المشروعات وعلاقاتها مع الجهات الرسمية في الدولة .

وفي وسط الدائرة البحثية والمناقشات العلمية تعددت الآراء والرؤي حول افضل اساليب التعامل مع هذا القطاع الحيوي والمهم في مجتمعنا ، الا ان نقطة الاتفاق كانت ضرورة تنظيم هذا القطاع واعطائه دفعة قوية ليقوم بالدور الذي يجب ان يقوم به في تنمية الاقتصاد والمجتمع.

وفي هذا الاطار لايمكن اغفال دور تنمية الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة وفرص العمل العديدة التي يمكن ان يتيحها هذا القطاع اذا أعطي المساندة الكافية والدعم اللازم له.

في كتابنا هذا الشهر الذي يقدم تحليلا شاملا لظاهرة البطالة ويتناول باستفاضة وضع الصناعات الصغيرة ومجالات الاستفادة منها في اتاحة فرص العمل اللازمة للحد من مشكلة البطالة ، وذلك من خلال رؤية علمية ونظرية وعملية ايضا من خلال دراسات ميدانية اجريت علي اصحاب تلك الصناعات والمستفيدين والمتعاملين مع الجهات المختلفة الراعية للمشروعات الصغيرة..

نأمل أن يجد القاريء فيه متعة واستفادة.

والله الموفق

رئيس التحرير

تمهيد:-

يعاني الاقتصاد المصري، من أربع مشكلات أساسية تظهر في التضخم، والعجز في ميزان المدفوعات ، والمديونية الخارجية ، والبطالة [1].

ولقد أصبحت البطالة المتزايدة منذ منتصف السبعينات ، ظاهرة عامة في كل بلاد العالم تقريباً ، وإن اختلفت طبيعتها وأنماطها حسب ظروف كل بلد.

وتعتبر البطالة في مصر، مشكلة رئيسية، ومؤشراً لضعف الأداء الاقتصادي داخل الدولة، ويظهر هذا بشكل واضح في الجهاز الإنتاجي [2].

ومما لاشك فيه، أن هناك صعوبات تواجه الباحثين الذين يتناولون مشكلة البطالة بالبحث، حيث تتفاوت تقديرات المصادر المختلفة بحجمها ، ومعدلات نموها ، وتقسيماتها، وخصائص المتعطلين ... الخ .

وعلي أي حال فإن جميع هذه المصادر ، تتفق علي أن المشكلة قائمة ، وأن البطالة في مصر تتصاعد بشكل مستمر ومتزايد .

ولقد ذكر البعض [3]،أن مشكلة البطالة في مصر تتسم في الوقت الحاضر ببعض السمات والخصائص،منها المعدلات المرتفعة للبطالة السافرة، خاصة بين النساء والشباب والمتعلمين منهم علي وجه الخصوص ، كذلك تظهر مشكلة التشغيل الناقص في بعض القطاعات والتي يطلق عليها (البطالة المقنعة) ، وهي أحد أنواع البطالة في مصر ، والتي ظهرت نتيجة للنظام الاشتراكي الذي يقوم علي أساس النظام المركزي ،والتخطيط الموجه ، حيث كان إلحاق العمال بمراكز الإنتاج ، يقوم علي اعتبارات سياسية ، وليست اقتصادية، ونتيجة لذلك، حدث تضخم في عدد العمالة بما لا يقابله إنتاج حقيقي [4].

هذا ولقد سعت بعض الدول ، لإيجاد حلول مناسبة لمعالجة مشكلة البطالة ، من خلال المشروعات الصغيرة وخصوصا الصناعات الصغيرة ، حيث أثبتت التجارب العديدة التي قامت بها اليابان، وسويسرا ، وغيرها من الدول التي يطلق عليها النمور

---

[1] سعيد النجار، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي، دار الشروق، عام ١٩٩١، ص ٣٨ .

[2] محمد عبد الغني حسن هلال، دراسات سكانية مهارات تطوير الأداء، مركز تطوير الأداء والتنمية،عام ١٩٩٥ ص ٩٥٠

[3] المرجع السابق، ص ٩٦ .

[4] أحمد حسن البرعي، الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة خطة قومية للعلاج ، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، إبريل عام ١٩٩٧، ص ١٧١

الأسيوية [٥] أهمية بالغة، في المساهمة الفعلية للتنمية الاقتصادية بشكل عام ، والنمو الصناعي بشكل خاص ، مما يساهم في إيجاد فرص عمل ، تحد من مشكلة البطالة ، وتعمل علي رفع مستوي المعيشة للشعوب .

من أجل ذلك، تتجه مصر والدول العربية وجميع الدول النامية حالياً، نحو تشجيع ودعم الصناعات الصغيرة، باعتبارها أحد الحلول الواعدة والسريعة لمعالجة مشكلة البطالة، وربما تعمل علي دفع التنمية الشاملة المتوازنة للمجتمع في مختلف الأنشطة ، كما فعلت اليابان، والنمور الآسيوية .

ولتحقيق ذلك ، لابد من تمويل الأنشطة التي تؤدي إلى دفع عملية الاستثمار في مصر، وبالتالي استيعاب الكثير من الأيدي العاملة الراغبة في العمل والقادرة عليه .

والجدير بالإشارة هنا ، أن هذه الأنشطة لا تقع علي عاتق الحكومة وحدها ، بل لابد من تحمل المجتمع جزء من هذه العملية ، لاسيما أن العالم قد شهد حركة واضحة للتحول من النظام المخطط مركزيا حيث كانت الأجهزة الإدارية والحكومية تسيطر علي الموارد الاقتصادية ، ووضع القرارات الأساسية - إلى نظام حر يخضع لقانون العرض والطلب [٦].

وتمشياً مع النظام العالمي الجديد ، بدأت مصر عملية إصلاح اقتصادي شامل ، أعتمد علي ثلاثة محاور أساسية هي :- الإصلاح المالي والنقدي ، سياسة التكييف الهيكلي ، السياسات الاجتماعية [٧].

ونتيجة لذلك قيد دور الدولة ، وتأثرت فئة كبيره من المجتمع المصري نتيجة لهذا التحول ، وذلك بفقدان مزايا كانت تمنحها الدولة لهم ، أهمها الوظيفة المضمونة بعد التخرج مباشرة من خلال وزارة القوي العاملة ، باعتبار أن ذلك حق مكتسب للخريجين .

ونتيجة لذلك تكدس عدد كبير من العاملين بالهيئات الحكومية والوزارات ومنشآت القطاع العام ، من الخريجين . بلا عائد يذكر من ذلك ، علي هذه الجهات ، كما أن

---

[٥] وهي (الصين - هونج كونج - تايوان - كوريا الجنوبية - ماليزيا - تايلاند - إندونيسيا - الهند - الفليبين - باكستان سنغافورة - سري لانكا) . ولقد أطلق تعبير النمور الآسيوية لبيان قوة عدد من الدول الآسيوية التي استطاعت أن تتفوق في مجال المنافسة الدولية للتجارة ، وتفرض علي المجتمع الدولي ترتيب جديد للتوصيف دول العالم اقتصاديا ،والذي كان ينحصر ما بين دول صناعية متقدمة ودول نامية ، حيث شمل التوصيف الجديد الدول النامية المتقدمة صناعيا .

[٦] علي السلمي، الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية، كتاب الأهرام الاقتصادي العدد ٣٥، عام ١٩٩١، ص ٢١ .

[٧] مني قاسم ، الإصلاح الاقتصادي في مصر ، دور البنوك في الخصخصة ، وأهم التجارب الدولية ، الهيئة العامة للكتاب الأعمال العلمية ، عام ١٩٩٨ ، ص ١٠٠

مؤهلاتهم كانت لا تتناسب مع الأعمال المسندة إليهم ، وذلك مرجعه إلى عدم توافق السياسات التعليمية مع سوق العمل ومتطلباته ، حيث ابتعدت السياسة التعليمية عن التطوير والابتكار ، وتمسكت (بالحفظ ، والتلقين)[٨] .

وسوف نلقي الضوء -إن شاء الله - علي السياسة التعليمية في مصر باعتبارها أحد الأسباب الهامة التي أدت إلى تفاقم مشكلة البطالة في مصر .

ولقد استهدفنا من هذه الدراسة الإجابة علي التساؤلات الآتية:-

أولاً:- ما الدور الذي يمكن أن تقدمه الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر ؟

وإذا كان هذا الدور إيجابياً فما حجمه ؟ وما طبيعة فرصة العمل التي تقدمها الصناعات الصغيرة (مؤقتة أم دائمة) ؟.

ثانيا:- ما المعايير والقواعد التي تحكم وتنظم الصناعات الصغيرة في مصر ؟

و تظهر أهمية هذه الدراسة في التعرف على الدور الذي يمكن للصناعات الصغيرة أن تؤديه، للحد من مشكلة البطالة . ولكي يتحقق هذا، سوف نتعرض إلى النقاط الآتية:-

١- دور الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة .

٢- حجم المساهمة في حل مشكلة البطالة،ونسبة المستفيدين (كماً ونوعاً) .

٣- استمرارية هذه الفرص ودوامها .

٤- دور القوانين والتشريعات في تحديد معايير الصناعات الصغيرة وحمايتها باعتبارها أحد الحلول لمشكلة البطالة .

ولكي نحقق ذلك قمنا بطرح فرضين أساسين، وهما يقتصران علي الهدف الأول والثاني، أما بالنسبة للهدف الثالث والرابع فسوف نقوم بسردهما من خلال تحليل النتائج المترتبة علي ضوء الدراسة الميداني والدراسات السابقة في هذا المجال والإحصاءات .

أما بخصوص الفرض الأول، فهو فرض نظري، مفاده أنه يوجد علاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة .

أما عن الفرض الثاني، فهو فرض بديل يتمثل في أنه لا يوجد علاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة.

ولكي نصل إلى تحقيق الهدف من الدراسة ، قمنا بتقسيمها إلى بابين، وخاتمة.

---

[٨] المرجع السابق ، ص ١٠ .

ففي الباب الأول، نتناول مفهوم البطالة ، وأنواعها ، وكيفية قياسها، وأسبابها ، والآثار المترتبة عليها وذلك من خلال الفصل الاول . بعدها نستعرض أهم الحلول التقليدية وغير التقليدية التي اتبعتها الحكومة، مع تقييم هذه الحلول ، وذلك من خلال الفصل الثاني.

ونخصص الباب الثاني ، لدراسة مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً ، مع الإشارة إلى خصائصها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية وذلك في الفصل الأول . بعدها نتعرض إلى أهم النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الميدانية التي قمنا بها علي عينة قدرها ٣٠ مفردة من مستفيدى الصندوق الاجتماعي للتنمية، بمدينتي العاشر من رمضان، والحرفيين بالتساوي، وأيضا علي عينة أخري قدرها ٣٠ مفردة من أصحاب الخبرة والمسئولين في مجال الصناعات الصغيرة وفي أكثر من عشرين جهة في مصر . وذلك كله من خلال عدد ٢ استمارة استبيان، خصصت الأولى للمستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وخصصت الثانية للمسئولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر ، حيث تضمنت كل استمارة ٣٥ سؤالاً، وذلك في الفصل الثاني .

الباب الأول

فى البطالة

لاشك أن ظاهرة البطالة ، تكاد تكون عامة بين مجتمعات العالم ، سواء المتقدم منها أو النامي، وإن تزايدت حدتها في هذه الأخيرة .

وفي مصر تتنوع أشكال البطالة ، على الرغم من الدور الذي قدمته الدولة حتى وقت قريب ، باعتبارها المسئولة عن تشغيل الخريجين ، إلا أن هذا التشغيل كثيراً مالا يتفق وقدرات الشباب العقلية والبدنية ، وكذلك لا يتيح للشباب عائد يلبي متطلباتهم الأساسية [٩].

وهذا مرجعه ، إلى افتقاد الأجهزة والمؤسسات ومراكز المعلومات إلى البيانات والإحصاءات الدالة على حجم البطالة الحقيقي ، على الرغم من المجهود المبذول في هذا الاتجاه ، مما يصعب مهمة متخذ القرار ، في وضع الخطط الكفيلة لعلاج المشكلة.

وفى محاولة جادة لتجنب هذه المشكلة ، قمنا بعمل زيارات ميدانية متعددة لأجهزة مختصة ، كالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء [١٠]. في محاولة للوصول إلى معدل البطالة الحقيقي ، والذي يتفق مع الواقع بالنسبة لحجم المشكلة . ونضيف بأن الدولة ، سبق وأن اهتمت بهذه المشكلة ، حيث تم إعداد وثيقة قومية متكاملة عن السكان وقوة العمل في مصر ، تم من خلالها تلافي أسباب الاختلافات ، ومنها سن العمل الذي كان يشكل خلافاً جوهرياً في عملية وضع الإحصاء، وكذلك في إطار المفاهيم العامة والتعاريف.

ولقد شارك في إعداد هذه الوثيقة جهات متعددة [١١]،حيث أخذت تلك الجهات في الاعتبار، عند وضع الوثيقة أهم الملاحظات التي كانت سببا في اختلاف الإحصاءات ، إلا أن ذلك لم يتم بشكل مستمر ودوري ، ولا ندري سبباً لذلك .

---

[٩] نادرة وهدان ، تأثير البطالة على زيادة معدلات الجريمة في مصر ، معهد التخطيط القومي - مذكرة خارجية رقم١٥٢٦،
عام ١٩٩١ ، ص١ .

[١٠] باعتباره المصدر الرسمي والقانوني للدولة ، في مجال المعلومات والإحصاءات حيث صدر قرار جمهوري بإنشائه رقم٢٩١٥
لسنة ١٩٦٤ ، كذلك تم التوجه إلى معهد التخطيط القومي ، وأيضا وزارة التخطيط ، ومركز المعلومات دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري ، وأيضا البنك المركزي المصري ، والبنك الأهلي المصري ، وبنك مصر .

[١١] وزارة التخطيط ، وزارة القوي العاملة والهجرة ، والجهاز المركزي للتنظيم والإدارة ،والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ومركز المعلومات دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء .

والأمر الذي لا يقبل الجدل، هو أن مشكلة البطالة في مصر قائمة ، ولا تحتاج إلى دليل، حيث يظهر لنا بوضوح حجم المشكلة، من خلال أعداد الخريجين سنوياً والتي تدفع بهم الجامعات والمعاهد والمدارس، دون أن يجدوا فرصة عمل مناسبة، علي الرغم من أنهم راغبون وقادرون وباحثون عن العمل.

وسوف نتناول في هذا الباب، مشكلة البطالة في مصر، مبينين مفهومها، وأنواعها، وكيفية قياسها، ثم نتناول أسبابها، بعدها نلقي الضوء علي الآثار المترتبة عليها اجتماعية كانت، أو اقتصادية، أو سياسية. وذلك كله من خلال الفصل الأول .

ونتعرض في الفصل الثاني إلى الحلول التقليدية لمعالجة مشكلة البطالة في مصر، وأيضاً الحلول غير التقليدية، مع تحليل وتقييم هذه الحلول.

الفصل الأول

البطالة في مصر

بدأت مشكلة البطالة تظهر في مصر ، منذ أوائل الستينات ، حيث اتسمت هذه الفترة حتى نهايتها ، بالتوسع في التشغيل من خلال الحكومة والقطاع العام والمشروعات العامة، مما ساعد ولا شك في زيادة العاملين بالحكومة والقطاع العام.

ولقد ارتفعت أعداد المتعطلين في مصر ، من ١٦٦ر٥٥ ألف عاطل وذلك طبقا لتعداد عام ١٩٦٠ إلى ٥١٣ر٤ ألف عاطل طبقا لتعداد عام ١٩٧٦ ، بعدها ارتفعت أعدادهم إلي ٤٢٦ر١ مليون عاطل وفقا لتعداد عام ١٩٨٦ ، ثم ارتفع العدد إلي ٤٩٤ر١ مليون عاطل طبقا لتعداد عام ١٩٩٦ .

وإذا ما حاولنا تقسيم وتحليل هذه الفترة ، نلاحظ أن فترة الستينات ، قد اتسمت بالتوسع في التشغيل كما سبق الإشارة ، حيث ارتفعت نسبة العمالة الموجودة بالحكومة خلال الفترة من عام ٦٦/١٩٦٧ وحتى عام ١٩٧٣ إلي ٦ر٧% سنويا .

وعلي الرغم من أن معدل البطالة ، قد انخفض خلال تلك الفترة ، إلا أنه لم يكن مرتبطاً بالإنتاج ، إذ انخفض معدل البطالة خلال سنوات الركود الحاد(١٩٦٨ – ١٩٧٢) من ٩ر٢ % إلي ٤ر١% ، ويعزي هذا التطور إلي التجنيد العسكري والزيادة في أعداد القوات المسلحة التي استوعبت أكثر من ١٥٠ ألف خلال تلك الفترة [١٢].

---

[١٢] أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا - قضية البطالة وتوفير فرص العمل " دراسات ووثائق " الجزء الأول - شركة مطابع ألطوبجي التجارية ، عام ١٩٩٦ ، ص ٣٧ .

أما عن فترة السبعينيات والثمانينات ، فنجد أنها اتسمت بالتحول ، حيث بدأت الهجرة الخارجية إلي الدول العربية (الدول النفطية) ، مما أدي إلي امتصاص عدد كبير من العمالة النشطة اقتصاديا ، بلغت ٢٠% من القوة العاملة.

والتزمت الحكومة بتعين باقي الخريجين في نفس الوقت ، وخلال هذه الفترة حدث تطور ملموس ، نتيجة لحالة الرواج الاقتصادي التي سادت خلال تلك الفترة ، حيث برز قطاع التشييد والبناء واستوعب نحو ٢١% من العمالة. جنبا إلي جنب مع القطاع غير الرسمي الذي يتكون من ١٤٤ ألف مؤسسة ، تستوعب كل منها أقل من عشرة عمال – ليصبحا آليتين جديدتين في امتصاص العمالة .

وعلي الصعيد الآخر ، تدهورت قدرة القطاع الزراعي في استيعاب العمالة من نحو ٥٣% في الستينات إلي ٤٨% عام ١٩٧٦ إلي نحو ٣٧% عام ١٩٨٥ .

وهذا يرجع إلي تصاعد أجور العمالة في قطاع التشييد ، مما أوجد حافزاً قوياً لانتقال العمالة الزراعية إلي قطاع التشييد ، كما عجزت كل من الصناعات التحويلية والقطاعات الأخرى عن خلق فرص عمل تذكر بسبب اتباعها فنون إنتاجيه كثيفة رأس المال ، قليلة العمالة.

وأخيراً ، فلقد تميزت هذه الفترة، بتصاعد دور الهجرة الداخلية ، وقطاع التشييد والبناء، والقطاع غير الرسمي كآليات أساسية ، بجانب التشغيل الحكومي في إحداث التوازن الظاهري في سوق العمل ، وتحقيق مستوي مرتفع من التشغيل.

وعن فترة الثمانينيات وحتى التسعينات ، نجد أن تلك الفترة قد عجزت عن الاستمرار في تحقيق التوازن ، بين المعروض من العمالة ، والمطلوب منها ، في سوق العمل ، ومرجع ذلك، إلي تعرض الاقتصاد المصري في هذه الفترة لأزمة حقيقية صاحبها ضعف الرواج الاقتصادي – الأمر الذي دعا الحكومة إلي خفض المعدل السنوي لتوظيف الخريجين، في الوقت الذي تزايد فيه أعداد الخريجين سنوياً،مع تقلص الإنفاق الاستثماري في قطاع التشييد والبناء، وتباطؤ قدرته علي استيعاب العمالة، فضلا عن تشبع القطاع غير الرسمي ، وعدم قدرته علي امتصاص المزيد من المتعطلين [١٣].

من ناحية أخري، تراجع الطلب الخارجي علي العمالة المصرية، وكذلك شهد سوق العمل عودة للأيدي العاملة المصرية المهاجرة، كذلك ضاعفت أزمة الخليج وعودة نصف مليون عامل مصري من الكويت والعراق والدول العربية الأخرى، من حدة مشكلة البطالة والتشغيل.

---

[١٣] المرجع السابق ، ص ٣٩ .

ولقد صاحب كل ذلك قيام الحكومة المصرية عام ١٩٨٦، في تبني سياسة الإصلاح الاقتصادي ، وذلك بتنظيم القطاع العام، وتشجيعه علي التخلص من عبء العمالة الزائدة.

وقد ترتب علي ذلك انخفاض العمالة الصناعية من ٦٠٥ ألف عام ١٩٨٤ إلي ٥٦٤ ألف عام ١٩٨٦، واقترن ذلك بزيادة قدرها ١٠% سنوياً في ربحية الإنتاج، وهكذا يتضح أن سوق العمل المصري، يعاني من مشكلات حادة امتدت جذورها إلي الستينيات ، وتفاقمت خلال السبعينيات ، وحين انفجرت الأزمة الاقتصادية في منتصف الثمانينات ، ازدادت اختلا لآت سوق العمل ، وبلغت مشكلة البطالة مستويات حرجة تهدد الاستقرار السياسي والاجتماعي[١٤].

وباستعراض أوضاع البطالة في مصر خلال فترة التسعينات ، نجد أنها مستمرة في الزيادة ، إلا أن الدولة تحاول زيادة فرص العمل المتاحة للحد من مشكلة البطالة ، وبالتالي نقص معدل البطالة.

والخلاصة هي أن مشكلة البطالة في مصر ، تمتد جذورها إلي سنوات طويلة مضت ، نتيجة أسباب متعددة ، أدت إلي ظهورها وتفاقمها في الاقتصاد المصري ، وخاصة بين حملة المؤهلات بصفة عامة ، وخريجي الجامعات بصفة خاصة ، حيث أشارت الإحصاءات المتاحة ، بخصوص توزيع المتعطلين بحسب الحالة التعليمية إلي أن أغلبية المتعطلين من خريجي المؤهلات العليا ، وفوق المتوسطة ، والمتوسطة حيث بلغت نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات ٢ر٢٤% من إجمالي المتعطلين عام ١٩٦٠ ، بعدها زادت هذه النسبة إلي ٣ر٩٦% من إجمالي المتعطلين في عام ١٩٨٦ [١٥]، ولقد وصلت إلي ٩٨% من إجمالي المتعطلين عام ١٩٩٦ .

ومن هنا يتضح أن اغلب أنواع البطالة في مصر ، هي بطالة متعلمين . ونظراً لأهمية التعليم ودوره في مصر ، وباعتباره أحد الأسباب المؤدية إلي تفاقم مشكلة البطالة في مصر، فإننا سوف نتناول تلك السياسة بالدراسة والتحليل فيما بعد ، وهذا لا يمنع من إلقاء الضوء عليها سريعاً ، وخصوصاً عقب قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ .

حيث أسفرت ، سياسة تشجيع الدولة للتعليم بكل مراحله عن زيادة وتفاقم مشكلة البطالة في مصر ، نظراً لقيام الدولة بتبني سياسة التعليم المجاني في جميع مراحل

---

[١٤] المرجع السابق ، ص ص ٤٠ ،٤١ .

[١٥] عبد الراضي عبد الدايم ، صلاح علي صالح فضل الله ، دور المشروعات (الصناعات) الصغيرة في حل مشكلة البطالة بالبنيان الاقتصادي المصري ، المؤتمر العلمي السنوي الثاني للأوضاع القانونية والاقتصادية للعمال في ظل المتغيرات المحلية والعالمية (القاهرة ٢٦ ـ ٢٧ مارس عام١٩٩٧) ، كلية الحقوق ، جامعة المنصورة عام ١٩٩٧ ، ص ص ٢، ٣ .

التعليم المختلفة من المرحلة الابتدائية ، وحتى مرحلة الدراسات العليا ، على الرغم من أن هذه السياسة لا تتفق مع احتياجات المجتمع ، من التخصصات المختلفة ، في أسواق العمل علي وجه الخصوص ٠مخالفين بذلك نص المادة الثامنة عشر من الدستور المصري والتي تنص علي أن " التعليم حق تكفله الدولة ، وهو إلزامي في المرحلة الابتدائية وتعمل الدولة علي مد الإلزام إلي مراحل أخري ، وتشرف علي التعليم كله ، وتكفل استقلال الجامعات ومراكز البحث العلمي ، وذلك كله بما يحقق الربط بينه وبين حاجات المجتمع والإنتاج " (١٦)٠

ونتيجة لهذه السياسة ظهرت فجوة كبيرة بين مخرجات العملية التعليمية من ناحية ، وبين الاحتياجات الفعلية لسوق العمل المصري من ناحية أخري، مما أدي إلي وجود فائض ، يزيد عن الحاجة من القوة العاملة في بعض التخصصات ، وربما في كل التخصصات والمهن وسوف نلقي الضوء علي هذه السياسة بشكل أكثر توسعاً ، عندما نتعرض لأسباب المشكلة٠

وننتقل إلي المبحث الأول الذي يتناول مفهوم البطالة ، وأنواعها ، وكيفيه قياسها ، بعدها نلقي الضوء علي أسباب المشكلة وكيف تفاقمت في المبحث الثاني ، وأخيراً نستعرض الآثار المترتبة علي البطالة اجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية ، وذلك كله من خلال المبحث الثالث من الفصل الأول٠

المبحث الأول

مفهوم البطالة – أنواعها – كيفية قياسها

يختلف مفهوم البطالة ، من منظور إلي منظور ، حيث نجد أن المنظور الاجتماعي، يبحث عن الظواهر السلبية التي يترتب عليها الكثير من المشكلات الاجتماعية للبطالة ، والتي تظهر في زيادة الجرائم ، وبعض السلبيات في المجتمع .

فإذا ما توجهنا إلي المنظور الاقتصادي للبطالة ، نجد أنه يهتم بالمشكلة من حيث أشكالها ، وأنواعها ، وأسبابها ، كما يمتد التحليل الاقتصادي إلي أبعد من ذلك، ليسجل الاختلالات الهيكلية للنظم الاقتصادية والتي تعوق التشغيل الكامل ، ويتعثر النظام الاقتصادي في خلق فرص جديدة للعمل لكل قادر عليه (١٧).

---

(١٦) دستور جمهورية مصر العربية ، مجلس الشورى ، عام١٩٨٩ ، ص ٥ .

(١٧) أكاديمية البحث العلمي – المرجع السابق ص ٢ – ص ص ٢٩ ، ٣٠ .

أما عن المنظور السياسي للبطالة ، فنجد أنه يدرس الآثار المترتبة علي انتشار ظاهرة البطالة بين الشباب وعلاقة ذلك بعزوف هؤلاء الشباب عن المشاركة في الحياة السياسة ، وهذا راجع لعدم اقتناعهم بالدور الذي تؤديه الدولة لمواجهة مشكلة البطالة في مصر ، وهذا يساعد علي إيقاع أغلب الشباب الذين لا يجدون فرصة عمل ، فريسة للانحراف ، والجريمة ، والإرهاب ، وكذلك الإدمان.

أما المنظور الإحصائي الديموجرافي لمفهوم البطالة ، فهو الذي يهتم بالتعريفات والمحددات التي يمكن بمقتضاها ، اعتبار الفرد مشتغلاً ، أو متعطلاً ، وكذلك يقوم بتعريف من هم الأفراد النشيطون اقتصادياً ، ومن هم الأفراد الذين يعتبرون داخل قوة العمل ، ومن هم الذين خارج قوة العمل ، وأيضاً سن العمل.

والجدير بالذكر ، أن جميع المفاهيم السابقة ، لها أهميتها ، وعلي ذلك سوف نتناولها بالدراسة والبحث ، لاسيما المنظور الاقتصادي والاجتماعي للبطالة ، نظراً لان البطالة لم تكن فقط ، فقد لطاقة عاطلة ، ولكنها أيضا مؤثراً قوياً لحياة أفراد المجتمع ، لأنها تؤثر بشدة علي سلوكياتهم ، وتصرفاتهم ، ومن هنا تظهر خطورتها ، حيث نجد أن هذه المشكلة في مقدمة المشكلات التي تهتم بها مختلف الدول ومنها مصر.

المطلب الأول

مفهوم البطالة

البطالة في اللغة ، تعني التعطل ، وفي هذا يقال " بطل الأجير (بالفتح) يبطل بطالة – أي تعطل فهو عاطل ، وتعطل الرجل إذا بقي لا عمل له " [١٨].

أما البطالة في الاصطلاح فلها أكثر من مفهوم " فهي الفاقد البشري غير المستغل عند الاقتصاديين " ، سواء كان هذا الفاقد البشري كاملاً أو ناقصاً ، ويظهر ذلك في نوعي البطالة السافرة والمقنعة.

ولقد عرفها البعض [١٩]، بأنها " الحالة التي يوجد فيها القادرون والراغبون في العمل من الأفراد، في حالة تعطل تام عن العمل ، سواء كانوا يشغلون أعمالاً من قبل وتم الاستغناء عنهم أو من الذين انضموا إلى سوق العمل حديثاً.

وهذا التعريف أخذ به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في عملية حساب المتعطلين ، ونسبة البطالة السافرة في مصر ، إلا أن مفهوم البطالة قد يرتبط بصور

---

(١٨) العلامة ابن منظور – راجع لسان العرب المحيط – طبعه لسان العرب بيروت ، بدون تاريخ.

(١٩) عبد المنعم محمود حبيب – مشكلة البطالة ومعالجتها بالحلول غير التقليدية – مجلة التنمية الإدارية العدد ٥٢ / سبتمبر عام ١٩٩١ ، ص ١١ .

أخري من الأفراد الذين يعتبرون عاطلين جزئياً ولا تستغل قدراتهم وطاقتهم الإنتاجية كاملة ، وقد يكونون من الذين لا يعملون كل الوقت مثل البطالة الموسمية ، وقد يكونون من الذين يتعرضون للبطالة المؤقتة [٢٠].

وهناك الكثير والكثير من أشكال البطالة ، والتي سوف نتعرض لها بشكل سريع في المطلب الثاني.

ولا شك أن البطالة السافرة في مصر ، هي محور البطالة ، وبالتالي سوف يتم التركيز عليها ، نظراً لأنها أكثر انتشارا ، ولسهوله حسابها نوعاً ما ، ونظراً لأن معدل البطالة في مصر يقاس علي أساسها ، وكذلك عدد المتعطلين في أي بلد.

هذا ولقد عرفت البطالة أيضاً بأنها " غياب أو قلة المساهمة في النشاط الاقتصادي خلال فترة مرجعية قصيرة ، مع توافر القدرة علي العمل ، والرغبة فيه [٢١].

ولقد كان التقليديون يشترطون البحث الجاد عن العمل ، خلال الفترة المرجعية وأهميتها بالنسبة لعدد المتعطلين.

حيث يمكن افتراض ، أن الفترة المرجعية يوم واحد مثلاً ، وفي هذه الحالة ربما تشكل نسبة البطالة معدلاً أعلي ، إذ ما قورنت بفترة مرجعية أخري ولتكن أسبوعاً مثلاً.

ومن هنا نجد أيضا ، اختلاف النسب الإحصائية ، وسوف نتناول هذا الموضوع بالدراسة عندما ننتقل إلي المطلب الثالث والمتضمن طريقة قياس معدل البطالة.

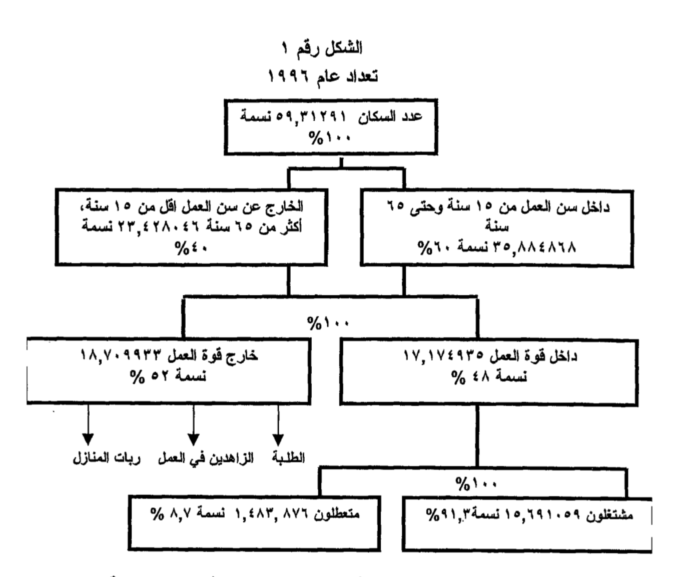
ولتوضيح مفهوم البطالة أكثر ، يمكن الاستعانة بالشكل رقم "١" ، حيث يوضح هذا الشكل مفهوم البطالة ، من خلال تقسيمات السكان ، وفاتهم ، وأعدادهم ، وذلك طبقا لتعداد عام ١٩٩٦ الصادر من قبل الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

---

(٢٠) المرجع السابق ، ص ١١.

(٢١) نادر فرجاني – سياسة التشغيل في البلدان العربية – الجزء الأول- الدراسات الأساسية – منظمة العمل العربية – مكتب العمل العربي – منظمة العمل الدولية – البطالة المفهوم والقياس بالتركيز علي حالة مصر، عام ١٩٩٣ ، ص ٣٩٥.

الشكل رقم ١
تعداد عام ١٩٩٦



وبالنظر إلى الشكل رقم "١" يتضح أن عدد سكان جمهورية مصر العربية المقيمين داخلها قد بلغوا ٥٩،٣١٢،٩١٤ نسمة، هذا العدد ينقسم إلى قسمين،القسم الأول داخل سن العمل، وهم الأعداد الذين تزيد أعمارهم عن ١٥ سنة وتقل أعمارهم عن ٦٥سنة، حيث يبلغ عددهم ٣٥,٨٨٤,٨٦٨ نسمة، بنسبة ٦٠% من عدد السكان الإجمالي كما هو موضح بالشكل رقم "١" ٠

أما عن القسم الثاني فهو خارج سن العمل ، وهم الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، و يزيد عمرهم عن ٦٥ سنة، حيث يبلغ عددهم ٢٣,٤٢٨,٠٤٦ نسمة بنسبة٤٠% من عدد السكان الإجمالي٠

كذلك يوضح الشكل الداخلين في قوة العمل، والذين بلغ عددهم ١٧،١٧٤،٩٣٥ نسمة بنسبه ٤٨% من العدد الإجمالي للداخلين في سن العمل ٠

وعلي الجانب الآخر، نجد أن الخارجين عن قوة العمل ، بلغ عددهم ١٨،٧٠٩،٩٣٣ نسمة بنسبة ٥٢% من العدد الإجمالي للداخلين في سن العمل، وهم الطلبة بكافة مراحلهم التعليمية، والزاهدون في العمل لوجود إيراد لهم ، وربات البيوت، وأصحاب المعاشات ٠

كما يوضح هذا الشكل، المشتغلين والمتعطلين ، حيث بلغ عدد المشتغلين في سن العمل ١٥،٦٩١،٠٥٩ نسمة ، بنسبة ٩١،٣% من العدد الإجمالي للداخلين في قوة العمل، أما عن المتعطلين فلقد بلغ عددهم ١،٤٨٣،٨٧٦ نسمة بنسبة ٨،٧ % من العدد الإجمالي للداخلين في قوة العمل وهي أعداد البطالة في مصر [٢٢]٠

والجدير بالذكر أنه لا يمكن لنا عملياً متابعة التطور الزماني والمكاني للبطالة نظراً لآن عملية تحقيق التطابق بين التعريفات الخاصة للبطالة في العملية الإحصائية صعب للغاية، وذلك يرجع إلى طول الفترة المرجعية ، وأيضاً لاختلاف سن العمل ، كما سبق الإشارة، وسوف يظهر هذا من خلال استعراض الجدول رقم "١" بالملحق، والذي يتضمن تطور أعداد المتعطلين منذ عام ١٩٦٠ ، وحتى عام ١٩٩٦ .

ويتضح من هذا الجدول، أن قوة العمل قد بلغت ٧٤٤٥ ألف نسمة عام ١٩٦٠، بعدها زادت إلى أن أصبحت ١٠٢٦٥،٣ ألف نسمة عام ١٩٧٦، ثم زادت الى١٣٢٠٣،١ ألف نسمة في عام ١٩٨٦، وأخيراً زادت لتصبح ١٧١٧٤٩٤٠ نسمة في عام ١٩٩٦ .

وأذ ما انتقلنا إلى معدل البطالة، خلال تلك السنوات، نلاحظ أن في عام ١٩٦٠ كان معدل البطالة ٢،٢%، في حين كان ٥% عام ١٩٧٦، ولقد أصبحت ٨ ر١٠% عام ١٩٨٦، وأخيراً أصبحت النسبة ٨،٧% عام ١٩٩٦ ٠

وبتحليل تلك المعدلات والإحصاءات ، نجد أنها لا تمثل تطورًا حقيقياً لمعدل البطالة في مصر، نظراً لأن سن العمل الذي أخذ به في حساب معدل البطالة بالنسبة لتعداد عام ١٩٩٦،يختلف عنه بالنسبة للتعدادات السابقة ، ويظهر ذلك في أن تعداد عام ١٩٨٦، قد أخذ بحساب معدل البطالة علي أساس سن العمل اعتباراً من ست سنوات ، إلا أن تعداد

---

[٢٢] عمل الباحث – من خلال كتاب الإحصاء السنوي(١٩٩٢ – ١٩٩٨) ، يونيه ١٩٩٩ ، وأيضاً النتائج الأولية لتعداد السكان لعام١٩٩٦ ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٠

عام ١٩٩٦ قد أخذ بحساب معدل البطالة علي أساس سن العمل اعتباراً من ١٥ سنة، وذلك طبقًا لما جاء بالاتفاقيات الدولية والمعاهدات والقوانين، بخصوص سن العمل ٠

ونضيف إلى ذلك، نقطة هامة، ألا وهي خروج فئة كبيرة جدًا ، من تعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، وهي فئة الطلبة بكافة مراحلهم، والزاهدون في العمل، وربات البيوت، ومن بلغوا سن المعاش ٠ وهم نسبه كبيرة بالنسبة لقوة العمل الإجمالية،وبالتالي كان يجب إدراجهم ضمن قوة العمل وليس خارجها، نظراً لأن الواقع الذي نشاهده حالياً في مصر، هو نزول المرأة إلى ميدان العمل اليومي وخصوصاً المرأة الريفية حيث نجدها يومياً بالأسواق التجارية، كذلك الطلبة، نجدهم يعملون في بعض الأنشطة الاقتصادية علي الرغم من أنهم في مراحل التعليم المختلفة، وأيضاً أصحاب المعاشات كل هؤلاء هم داخل قوه العمل، وليسوا خارجها، علي اعتبار أن بعضهم يشارك في العمل فعلاً ٠

ومن هنا نري، أن دخول هؤلاء ضمن قوة العمل ، ربما يؤدي إلى زيادة أعداد المتعطلين وبالتالي البطالة ، والتي يمكن أن تصل إلى٢٥% من عدد القوة العاملة ٠

ولقد قامت الحكومة بمحاولة جادة ، لكي تعالج أهم مشكلة تقف حائلاً دون حساب معدل البطالة، ألا وهي سن العمل، حيث تم التعاون والتنسيق بين وزارة التخطيط ، ووزارة القوي العاملة، وجهات أخري متعددة، سبق الإشارة إليها من قبل، بقصد تلافي أسباب الاختلافات بين هذه الجهات في التعريفات والمفاهيم العامة للبطالة ٠

ويشير الجدول رقم "٢" إلى البيان الإجمالي للقوة العاملة ، ومعدل البطالة ، لعام ١٩٩٥ ، بعد ما تم تلافي أسباب الاختلاف بين الجهات ، حيث نجد أن إجمالي القوة العاملة قد بلغت في عام ١٩٩٥، ١٥،١٩٣،٢٠٠ نسمة وأن عدد المتعطلين قد بلغ ١،٧٤٥،٤٠٠ نسمة ، أي بنسبة قدرها ٧٤ر١١%تقريبا من النسبة الإجمالية لقوة العمل ٠

وبتحليل باقي البيانات الواردة في الجدول رقم "٢" يتضح أن نسبة المتعطلين من حملة المؤهلات العليا ٥١ر١٤% ، ونسبة المتعطلين من جملة المؤهلات فوق المتوسطة ٥٤ر٨%، وأن نسبة المتعطلين من المؤهلات المتوسطة تساوي١٨ر٧٣% وأن نسبة المتعطلين من المؤهلات الأقل من المتوسطة ٥٩ر٢% [٢٣].

---

[٢٣] حصل الباحث، علي هذا البيان من قبل مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء وذلك بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٣٠

مما سبق يتضح ، أن البطالة الموجودة في مصر، بطالة متعلمين تزيد يوماً بعد يوم حتى أصبحت نسبتها ٩٧% من عدد المتعطلين في مصر .

وهذا - بلا ريب - يشير إلى مشكلة خطيرة للغاية ، أهمها هي أن ما تدفع به الجامعات والمعاهد والمدارس سنوياً ، لسنا في حاجة إليهم جميعاً ولكن في حاجة إلى بعضهم فقط.

ومع الأسف الشديد، إن أحدث بيان تم من خلال الوثيقة التي سبق الإشارة إليها عام ١٩٩٥ ، ولم يتم بعدها تحديث لتلك البيانات لأسباب غير معلومة ، إلا أن هناك بياناً حديثاً لمركز المعلومات، التابع لمجلس الوزراء [٢٤].

ويشير الجدول رقم "٣" إلى هذا البيان، حيث يتضح منه أن عدد القوي العاملة في مصر بلغت ١٨،٢٥٦،١٠٠ نسمة ، في حين بلغ عدد المتعطلين من الذكور والإناث ١،٤٠٨،٠٠٠ نسمة.

وأيًا ما كان صحة هذه النسبة، فأن البيانات والإحصاءات تعطي مؤشراً عن الوضع الحالي، والتي يمكن من خلالها الإجابة علي تلك الأسئلة، وهي أين نحن الآن ؟ وإلي أين؟ وما الذي يمكن أن نفعله ؟.

وبشكل عملي يمكن القول بأن الإحصاء يساعد علي التخطيط واتخاذ القرار الصحيح والمناسب لحل أي مشكلة حيث يقال" إن التخطيط السليم، أساسه إحصاء سليم" ويقال -أيضاً - " إن بدون إحصاء سليم ، لا يمكن الحصول علي خطة ناجحة ".

ولكي نتعرف أكثر علي مشكلة البطالة ، فإننا نخصص المطلب الثاني ، لكي نستعرض فيه أشكال البطالة، وأنواعها

المطلب الثاني
أشكال البطالة وأنواعها

عرفنا فيما سبق مفهوم البطالة ، وقلنا أنها زيادة القوى البشرية التي ترغب في العمل، وتبحث عن فرصة العمل التي يتيحها المجتمع .

وفي هذا المطلب سوف نتحدث عن البطالة من جانب آخر، ويظهر هذا الجانب في أشكالها المختلفة .

حيث صنف الاقتصاديين البطالة إلى منظورين الأول هو شكل البطالة، والذي يتحدد في نوعين، هما : البطالة السافرة، والبطالة المقنعة .

---

[٢٤] مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار مجلس الوزراء المصري – تم الحصول عليه بتاريخ ٢٠٠٠/٨/٣٠ – وهذا البيان بتاريخ ٢٠٠٠/١/١ ومصدره الرئيسي هو وزارة القوي العاملة .

أما عن المنظور الثاني ، فلقد حددوه الاقتصاديين بأنه منظور مصدر البطالة و سبب البطالة، حيث تحددت في البطالة الدورية ، والبطالة الاحتكاكية ، والبطالة الموسمية [٢٥].

وفيما يلي نوضح هذا التصنيف ، فبالنسبة لمنظور الشكل نجد أنه يتحدد في نوعين، النوع الأول :البطالة السافرة، والنوع الثاني : البطالة المقنعة .

أولاً: البطالة السافرة :- هي " الحالة التي يوجد فيها بعض أفراد قوة العمل في المجتمع دون عمل ، علي الرغم من أنهم يبحثون عن عمل".

وتنقسم البطالة السافرة بدورها إلى نوعين ، النوع الأول : البطالة الاختيارية ، النوع الثاني : البطالة الإجبارية.

وتظهر البطالة الاختيارية، عندما يرفض الفرد فرصة العمل المتاحة علي الرغم من قدرته، ورغبته في العمل، وذلك أملاً في الحصول علي فرصة عمل أفضل، أي ذات الدخل الأكبر أو التي تتناسب مع مستواه التعليمي والتدريبي.

أما عن البطالة السافرة الإجبارية فهي "الحالة التي لا يجد الفرد أي فرصة عمل علي الرغم من كونه قادراً علي العمل وراغباً فيه ".

ثانياً: البطالة المقنعة :- هي "البطالة التي تكون عليها العمالة في حالة استيعاب كامل لطاقتهم، وتظهر بصور متعددة منها ".

- أنهم يشغلون وظائف لا تستوعب إلا جزءاً من وقتهم ، ويتطلعون إلى وظائف تشغل وقتهم بالكامل.
- أنهم يشغلون وظائف تستوعب وقتهم بالكامل ، ولكن هذه الوظائف لا تتطلب مستوي مؤهلاتهم العملية أو مهاراتهم وتدريبهم.

- أنهم يشغلون وظائف تشغل وقتهم بالكامل ،وتتطلب هذه الوظائف مؤهلاتهم ومهاراتهم، إلا أن إنتاجية هذه الفئة منخفضة[٢٦].

---

[٢٥] حمدي العناني ، أساسيات علم الاقتصاد ، المكتبة المصرية اللبنانية ومكتبة عين شمس ، بدون تاريخ ، ص ص ٢٨٧، ٢٨٨ .

[٢٦] المرجع السابق ، ص ٢٨٥

والجدير بالذكر أن هذا النوع من البطالة ، يتحقق علي الرغم من أن الجداول الإحصائية للبطالة لا تذكرها، والدول ذات الأنظمة الاقتصادية المتعثرة تجسد هذه الظاهرة في المشروعات الزراعية الصغيرة ، حيث يعمل جميع أفراد الأسرة، علي الرغم من انخفاض إنتاجية العمل وانعدامها، وكذلك قد تدفع الاعتبارات السياسية، والأنظمة القائمة، إلى استخدام الأيدي العاملة في الإدارات والوحدات الاقتصادية التابعة لها، بما يجاوز اقتصاديا الحاجة إليها، كما هو في مصر [٢٧].

أما عن منظور المصدر للبطالة أو " سبب البطالة " فنجد أنها تتحدد في أنواع مختلفة من البطالة ، وهي البطالة الدورية ، البطالة الموسمية ، البطالة الاحتكاكية،البطالة الهيكلية ، وسوف نتعرض لهم تباعاً .

أولاً: البطالة الدورية :- هي أهم أنواع البطالة، نظراً لأنها أثر من آثار الركود الاقتصادي ، وتظهر فيما لا يكون الطلب الكلي علي السلع والخدمات كافيا بالدرجة التي تهيئ فرصة العمل لكل قادر علي أداء العمل وراغب فيه ، حيث ينخفض الناتج القومي نتيجة انخفاض الأنفاق القومي ، بما يؤدي إلى اتجاه المشروعات إلى إنتاج قدر أقل من السلع والخدمات، وبالتالي تقليل عدد العمالة لديها .وعلي ذلك فالبطالة الدورية بطالة إجبارية، تظهر سماتها في أنها تحدث خلال فترات زمنية غيرمنتظمة .

ثانياً: البطالة الموسمية :-هي البطالة التي تحدث نتيجة التغيير الطبيعي لمعدلات الإنتاج ، وهي تنشأ نتيجة الانخفاض المنتظم نسبياً في النشاط الاقتصادي، وهي لا تتحقق إلا في القطاعات الإنتاجية مثل(التشييد، الزراعة،الصيد، الصناعات المرتبطة بها، أو في مجال الخدمات الفندقية)[٢٨] .

ثالثاً: البطالة الاحتكاكية:- هى البطالة التي تمثل الفترة التي يوجد فيها الفرد بدون عمل بين فترتي عمل ، وهذه الفترة هي الفترة اللازمة للبحث عن عمل مناسب إثر انقضاء علاقة العمل لأي سبب كان، وتتحقق هذه الصورة من البطالة بصفة رئيسية في إطار الهجرة من الريف ، حيث يخرج أبناء الريف إلى المدن الكبرى، والمراكز الحضرية تاركين أنشطتهم الزراعية أو الخدمة في الريف بهدف البحث عن فرصة عمل أفضل أو أكثر ملاءمة من وجهة نظرهم .

---

[٢٧] حسن عبد الرحمن قدوس ، فقد الدخل كأثر لإنهاء علاقة العمل - بين ضرورات التعويض وكيفية القضاء علي أسبابه – مكتبة الجلاء بالمنصورة ، بدون تاريخ ، ص ٦٠ .

[٢٨] حمدي العناني – المرجع السابق ص٩ – ص ص ٢٩١ ، ٢٩٢ .

رابعاً: البطالة الهيكلية :- هي أحد أنواع البطالة الإجبارية والتي تتميز بأن بها فرص عمل ، ولكن تتطلب هذه الفرص مهارات ومتطلبات ربما لا تكون موجودة عند بعض الأفراد المتعطلين أو جميعهم.

وبعد استعراض هذه الأنواع ، يتضح بأنه قد يحدث أحياناً صعوبة ، في التفرقة بين أنواع البطالة التي تظهر في وقت واحد ، وهنا يأتي السؤال: هل هذه البطالة احتكاكية، أو هيكلية، أو دورية ؟ والإجابة عن هذا ، هي أن البطالة موجودة أياً ما كانت أسبابها، ولكن كيف يمكن قياسها ؟ هذا ما سوف نتعرض له في المطلب القادم.

المطلب الثالث

قياس حجم البطالة

لقد زادت نسبة البطالة السافرة ، نتيجة عدم قدرة الحكومة علي استيعاب المزيد من القوي العاملة ، كما تعذر علي القطاع العام ذلك ، نتيجة عدم قدرة هذا القطاع علي استغلال الطاقة الصناعية لديه ، وعدم تطوير منتجاته [٢٩].

ومن هنا ظهر عجز المجتمع ، في تحديد الأنشطة الإنتاجية اللازمة لإنتاج سلع ، أو لتقديم خدمات مطلوبة علي المستويين المحلي والدولي.

ولكي نتمكن ، من إيجاد الحلول العاجلة والسريعة لمشكلة البطالة ، لابد من تحديد حجم المشكلة ، وذلك من خلال التعرف علي طريقة قياس حجم البطالة.

من المعروف أن " معدل البطالة يساوي مجموع أعداد المتعطلين علي مجموع أعداد قوة العمل ".

أي أن معدل البطالة = (مجموع أعداد المتعطلين ÷ مجموع أعداد قوة العمل) × ١٠٠

ولإيضاح كيف يمكن قياس معدل البطالة ، سوف نستعين بتعداد عام ١٩٩٦ الصادر من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

حيث صرح رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، في محاضرة ألقاها بالجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع [٣٠]، بأن هناك ميزة في مصر بالنسبة

---

[٢٩] عوض مختار هلودة - المدخل المنظومي لدراسة مشكلة البطالة في مصر ، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد - جامعة القاهرة - والعلوم السياسية ،عام ١٩٨٩ ، ص ٥٣ .

[٣٠] ندوة حول تحليل التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت ، الجمعية المصرية للاقتصاد والإحصاء والتشريع – القاهرة في ١٩٩٨/٢/٢٢ .

لشجرة الأعمار السنية ، فهي منتظمة وليست منبعجة ، وأضاف بأن من هم في سن العمل في مصر حوالي ٦٠% من عدد سكان مصر، أي حوالي ٣٥ مليون نسمة، وأكد على أن هذا العدد يتراوح أعماره بين ١٥ ـ ٦٠ سنة، وهذا العدد يخرج منه قوة العمل في مصر ، والتي تبلغ ١٧,٨٠٠ مليون نسمه ، وهذا العدد بعد ما يتم طرح الخارجين عن قوة العمل ، وهم الطلبة بكافة مر احلهم التعليمية ، والزاهدون في العمل وكذلك ربات البيوت وغيرهم من الفئات التي تخرج عن قوة العمل وهم أصحاب المعاشات .

ولترجمه ذلك بالأرقام طبقا لتعداد عام ١٩٩٦ ، يمكن القول بأن عدد القوة العاملة في مصر قد بلغ ١٧،١٧٤،٩٣٥ نسمة ، وهم القوة التي ينهض بها المجتمع ، غير أن عدد الخارجين عن قوة العمل قد بلغوا ١٨،٧٠٩،٩٣٣ نسمة .

وعلي الصعيد الآخر، نجد أن هناك أعداداً أخري خارج سن العمل ، وهم الأفراد الذين تقل أعمارهم عن١٥ سنة وتزيد أعمارهم عن ٦٥ سنة، ولقد بلغوا ٢٣،٤٢٨،٠٤٦ نسمه ، وإذا ما أردنا تحويل هذه الأرقام إلى نسب ، فإننا نجد أن نسبة قوة العمل إلى عدد السكان هي ٢٩% تقريباً، وأن نسبة الخارجين عن قوة العمل إلى عدد السكان هي ٣٢% تقريباً، وأخيراً فإن نسبة من هم أقل من ١٥ سنة وأكثر من ٦٥ سنة وهي الأعداد التي تخرج عن القوة العاملة تساوى ٣٩% تقريباً، وبذلك تكون النسبة ١٠٠% .

وعلي ذلك فإن معدل البطالة = $\frac{١٥٦٩١٠٥٩ \times ١٠٠}{١٧١٧٤٩٣٥}$ = ٧،٨ %

ولإيضاح ما تم من خطوات حتى يمكن قياس معدل البطالة نجد أنه تم حساب عدد المتعطلين أولاً من خلال الفرق بين عدد القوة العاملة الإجمالية، وبين عدد القوة العاملة الفعلية.

إذن فإن عدد المتعطلين طبقاً لتعداد عام ١٩٩٦

= ١٧،١٧٤،٩٣٥ ـ ١٥،٦٩١،٠٥٩ = ١،٤٨٣،٨٧٦ متعطل

وبعد ذلك تم حساب معدل البطالة علي أساس قسمة عدد المتعطلين علي عدد قوة العمل الإجمالية مضروباً × ١٠٠ ، حيث اتضح أن معدل البطالة في مصر ٧ر٨ % من نسبة القوي العاملة ،علماً بان هذه النسبة قد شملت المصريين والأجانب داخل الجمهورية وقت التعداد ٠

المبحث الثاني
أسباب مشكلة البطالة

لاشك أن للبطالة أسباباً كثيرة، أهمها: القضية السكانية، والسياسة التعليمية، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، التي تمر بها البلاد، وأيضاً الشئون التنظيمية، كذلك استخدام تكنولوجيا متقدمة، وعوامل أخري كثيرة، لا يسع الوقت لذكرها ٠

ونظراً لأننا بصدد الصناعات الصغيرة ودورها في معالجة مشكلة البطالة، لتوسعنا في عرض مفهوم البطالة في مصر أكثر من هذا، ولكن أردنا الإشارة في الباب الأول لبعض الإحصاءات والبيانات الهامة، التي تعطي للباحثين والمهتمين إيضاحاً عن الموضوع محل الدراسة، وكذلك تكشف لنا أيضاً عن العلاقة بين البطالة والصناعات الصغيرة ٠

وسوف نخصص هذا المبحث، للقضية السكانية، والسياسة التعليمية، وأيضاً بعض الأسباب الأخرى التي ساهمت في زيادة مشكلة البطالة في مصر، وذلك من خلال ثلاثة مطالب ٠

المطلب الأول
القضية السكانية

يلعب السكان - في أي مجتمع - دوراً أساسياً في تحديد حجم المعروض من القوة العاملة، حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان، مع عدم زيادة الإنتاج، وبفرض ثبوت العوامل الأخرى علي ما هي عليه إلى انخفاض مستوي المعيشة، وانتشار البطالة السافرة والمقنعة ،وهنا يأتي دور الدولة، لكي تحقق التوازن بين عرض العمل، والطلب عليه، من خلال عملية تنظيم السكان لكي يمكن المحافظة علي مستوي المعيشة، وتلافي انتشار البطالة بصورها المختلفة [٣١].

---

[٣١] عبد المنعم محمود حبيب، مشكلة البطالة في مصر، ومعالجتها بالحلول غير التقليدية، مجلة التنمية الإدارية، العدد رقم ٥٢، السنة الرابعة عشر، يوليو سبتمبر ١٩٩١، ص ١٢ ٠

ولكن هل قامت الدولة بهذا الدور؟ هذا ما سوف نستعرضه في السطور التالية، من خلال تطور عدد السكان في مصر، منذ عام ١٨٨٢ وحتى عام ١٩٩٦،هذا ويشير الجدول رقم "٤" إلى هذا التطور،حيث يتضح أن عدد السكان في مصر قد تضاعف لأول مرة خلال خمسين عاماً من عام١٨٩٧ إلى عام ١٩٤٧، حيث ارتفع عددهم من ٧ر٩مليون نسمة إلى ما يزيد علي ١٨ مليون نسمة خلال الفترة بين التعداديين، بعدها تضاعف عددهم، للمرة الثانية بعد مرور ثلاثين عاما منذ عام ١٩٤٧ وحتى عام ١٩٧٦، ثم تضاعف عددهم، للمرة الثالثة خلال تعدادي عام ١٩٦٦، عام ١٩٩٦ .

ولقد أشارت نتائج التعداد النهائي لعام ١٩٩٦، إلى أن عدد السكان داخل مصر، قد بلغ ٣ر٥٩ مليون نسمة ومع الأسف الشديد، ظلت الحكومات المتعاقبة، ولفترات طويلة، تهتم بالبعد الكمي للسكان، تاركين البعد النوعي، والبعد المكاني.ومن المعروف أن البعد النوعي، يهتم بخصائص السكان، أما البعد المكاني فهو يهتم، بتوزيع السكان علي المساحات المتاحة في الدولة حيث يتركز السكان علي رقعه محددة من أرض مصر، لا تكاد تصل إلى ٦% من إجمالي المساحة الكلية التي تبلغ ٢٠٠،٠٠٠،١كم٢.

وعلي الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة، لكي تخفض معدل النمو السكاني، إلا أن الأمر مازال في حاجة إلى الكثير من الجهد في هذا الصدد، حيث إن النمو السكاني يهدد بإعاقة جهود التنمية وتفاقم مشكلة البطالة.

وأذ أردنا تحليل ظاهرة زيادة السكان في مصر، يمكن القول بأن هذه الزيادة ترجع إلى التناقص السريع في معدل الوفيات، مع انخفاض عدد المهاجرين المصريين للمنطقة العربية، ونتيجة عوامل أخري.

ومن هنا، نري أن مصر تعاني وبشكل كبير من مشكلة سكانية، ولو استمرت سوف يؤدي هذا إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي تعوق في النهاية حركة التنمية في المجتمع المصري.

والخلاصة هي أن معدل النمو السكاني في مصر، يهدد بانتشار البطالة، بكافة صورها،ما لم يقابل ذلك زيادة في الإنتاج وزيادة في الاستثمار والتشغيل، لإشباع الحاجات الأساسية للسكان.

المطلب الثاني
السياسة التعليمية

لقد خرجت اليابان، من الحرب العالمية الثانية محطمة، ورأي أصحاب القرار فيها،أن مخرجهم الوحيد، هو الاهتمام بالعلم والتعليم، فعكفوا علي دراسة نظام التعليم وتطبيقه تارة، ثم دراسة نقاط الضعف وتجنبها تارة أخري.

ونتيجة لذلك، ما إن انقضت فترة السبعينات، حتى تفوق العامل الياباني علي نظيره الأمريكي في الإنتاج، الأمر الذي حدا بالولايات المتحدة الأمريكية إلى استشعار ما يحيط بها من خطر، ونتيجة لذلك أصدر الرئيس الأمريكي ريجان، تقريره المشهور(أمة في خطر) الذي عالج فيه قضية التعليم، باعتبار أن التعليم هو الوسيلة الوحيدة القادرة علي تفادي هذا الخطر [٣٢].

ومن هنا تظهر لنا، أهمية السياسة التعليمية في أي بلد، وكيف أنها تؤثر بالإيجاب في حالة استخدامها الاستخدام الصحيح والسليم.

وإذا ما نظرنا إلى السياسة التعليمية المطبقة في مصر حالياً، نجد ولا حرج في هذا أنها عاجزة عن تلبية حاجات سوق العمل، ويظهر ذلك في نقص المهارات، وأيضاً في الزيادات الغير عادية التي تدفع بها الجامعات والمعاهد والمدارس سنوياً من الخريجين دون أن يكون لذلك طلب حقيقي بسوق العمل.

ويرجع ذلك إلى غيبة التخطيط والتنسيق السليم بين الوزارات المعنية، منذ سنوات طويلة مضت، وأيضاً إلى التقيد في النظم المتبعة، مما أدي إلى عدم التوازن بين قوة العمل المعروض وحجم الطلب عليه، ولقد ظهر ذلك في زيادة المعروض من التخصصات المختلفة عما هو مطلوب منها [٣٣].

ولقد أظهرت الدراسات المتعددة للسياسة التعليمية في مصر، أن بها عدداً من المشكلات أهمها :-

١ - غياب السياسات والأهداف، وعدم وضوحها، بصفتها أحد المشكلات الرئيسية التي يعاني منها النظام التعليمي ،ويظهرذلك في ضعف ارتباط السياسات التعليمية بخطط التنمية مما أدي إلى :-

أ - افتقاد عناصر التكامل والترابط والتنسيق في سياسة التعليم،حيث تمت

---

[٣٢] مجلس الشورى، نحو سياسة تعليمية متطورة، لجنة الخدمات، التقرير رقم ١٧، عام ١٩٩٤، ص ص ٩،١٠ .

[٣٣] عبد المنعم محمود حسيب، المرجع السابق ص١٢، ص ١٣ .

دراسة كل مرحلة تعليمية علي حدة.

ب ـ عدم الربط بين التعليم وخطط العمالة، وهذه الجزئية تعتبر بيت القصيد، بالنسبة للسياسة التعليمية المطبقة في مصر.

ج ـ عدم الربط بين التعليم ومعدلات النمو السكاني.

٢ـ غياب المعلم القادر مها ريا ومعرفياً .ولقد أصبح القدوة عند الطلاب صغار السن خصوصاً،أبطال السينما والتليفزيون من النجوم، بدلاً من المعلمين، علي الرغم من أن المعلم هواهم عنصر في العملية التعليمية،وبالتالي يجب الاهتمام بإعداد المعلم،علمياً، وثقافياً، وتربوياً، وبما يتطلبه العلم الحديث والتكنولوجيًاالعالية .

٣ـ غياب المنهج المتطور، وذلك راجع إلى عدم توفر متخصصين في تخطيط المناهج المتطورة .

٤ـ عدم كفاية الأداءِ بخصوص الإدارة التعليمية، فيما يتصل بوضع الأهداف، ورسم السياسات والخطط، واتخاذ القرارات، والأخذ بالبعد المستقبلي، والعناية بالتقنيات الإدارية الحديثة، والإفادة من الدراسات الحديثة ، حول تنظيم العمل وأساليبه.

وفي هذا الصدد، يقول أستاذنا الدكتور/ أحمد حسن البرعي، في بحث له باللغة الفرنسية[٣٤] .عن تجربة مصر في مجال التعليم، حيث أكد علي أنه في عام ١٩٨٧ تحديداً تم إعادة تنظيم الدراسة في المرحلة الابتدائية، لتصبح حتى الصف الخامس الابتدائي، بدلاً من الصف السادس الابتدائي كما هو متبع، وكان الهدف من ذلك عند واضعي هذا النظام توفير احتياجات سوق العمل، إلا أن هناك بعض المتخصصين في هذا المجال قد احتجوا علي هذا النظام، دون جدوى، ونتيجة لذلك حدث اندماج الصف الخامس والسادس الابتدائي، للتلاميذ المسجلين في عام ١٩٨٧ ـ ١٩٨٨ .

حيث أدي هذا، إلى تضاعف العدد عند الانتقال من الثانوية العامة إلى الجامعة، ومن الجامعة إلى سوق العمل، وبالتالي زيادة نسبة البطالة عما هي عليه، وهنا يسأل الدكتور أحمد حسن البرعي، عن كيف يصنع مسئولو التخطيط في مجال القوة العاملة ؟ وما الذي يمكن توقعه نتيجة لذلك[٣٥] ؟

A.El Borai, l `Homme, le travail et l` Avenir dans le` Tiers Monde: l` exemple de Eggypt pp. 84 – Caire, 1995.(٣٤)r

[٣٥] هذا ولقد تم إلغاء هذا النظام، والعودة مرة أخرى لنظام الصف السادس الابتدائي .

ولإيضاح السياسة التعليمية في مصر، يمكن استعراض بعض الإحصاءات الخاصة بقبول الطلبة بالمدارس والجامعات خلال الفترة من ٨١ / ١٩٨٢ وحتى ١٩٩٧/٩٦ وذلك من خلال الجداول أرقام"٥، ٦، ٧" ٠

حيث يتضح من الجدول رقم "٥" بالملحق عدد الطلبة المقبولين والمقيدين بمراحل التعليم العام خلال خمسة عشر عاماً من(٨٢ / ١٩٩٧)، وهم ١٩٢٨،٢ ألف طالب وطالبة خلال عام(٨٢/٨١)، ١٤٢٥٠ ألف طالب وطالبة خلال عام ٩٧/٩٦ ٠

أما عن الجدول رقم "٦"، فنجد أنها تحدد تطور أعداد الطلبة المقبولين والمقيدين بالتعليم العالي والجامعي خلال الفترة السابقة، فنجدهم ١٣٩،٨٣٩ طالب وطالبة خلال عام(٨٢/٨١)،في حين نجدهم ١،٣١٥،٠٠٢ طالب وطالبة خلال عام ١٩٩٧/٩٦ .

أما عن الجدول رقم "٧"، فإنه يحدد تطور أعداد المقبولين وعدد الفصول الجديدة بمراحل التعليم الأزهري خلال نفس الفترة، فنجدهم ١٠٩،٢٥٥ طالب وطالبة خلال عام (٨١ / ٨٢)، ٢٩٧،٣٣٤طالب وطالبة خلال عام (١٩٩٧/٩٦) هذا بالإضافة إلى طلبة الجامعة والذي يبلغ عددهم ٤٢،٠٠٠ طالب وطالبة ٠

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل للتعليم اليوم مردود اقتصادي أم لا؟ علماً بأننا لا ننكر الدور الاجتماعي الذي يؤديه التعليم، ولكن يتلاحظ لنا أن سياسة التعليم في مصر تدفع بأعداد كبيرة من الخريجين سنوياً، دون أن يكون لهؤلاء طلباً فعلياً في سوق العمل لا من حيث الكم ولا من حيث الكيف ٠

وهنا نري، بأنه ومع الأسف الشديد أصبح المتعلم اليوم عبئاً علي مجتمعه، نظراً لأنه لا يشارك بعمل مثمر لا لنفسه ولا لمجتمعه ٠

كذلك نطرح سؤالاً أخر، هل نحن في حاجة إلى كل هؤلاء الخريجين ؟ والإجابة قد تكون ب "نعم"، فالسؤال هنا لماذا البطالة الحالية التي نشاهدها في مصر وفي أغلب التخصصات؟ والثاني إذا كانت الإجابة " لا "، فلماذا الإصرار علي هذه السياسة التي تدفع لسوق العمل سنويًا بكل هذه الاعداد ٠

ونري، بعد كل ما تقدم، بأنه لا أمل في أي حل يتم التخطيط له، إلا بعد وقف النزيف،وذلك من خلال تخطيط سليم للقوي العاملة، يتم من خلاله تحديد الأعداد المقبولة بالمدارس والجامعات والتي يمكن لسوق العمل استيعابها بعد ذلك ٠ وفي

المرحلة الثانية، يتم الالتفات إلى الفاقد البشري السافر والمقنع، والعمل علي إيجاد حلول مناسبة له، وإلا سوف تزداد المشكلة تعقيداً علي المدى القصير والطويل .

المطلب الثالث
الأسباب الأخرى التي ساهمت في
زيادة معدل البطالة في مصر

للبطالة أسباب متعددة، لا يمكن حصرها في هذا البحث، إلا أننا نحاول جاهدين الإشارة إلى أهمها ٠ ومن أهم هذه الأسباب، برنامج الخصخصة، الذي هو ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، وكذلك سوء التخطيط للقوي العاملة في مصر، وأيضاً انخفاض الطلب الخارجي علي العمالة المصرية، وعودة العمالة المصرية من الدول العربية ٠ كذلك التشريعات الخاصة بتوظيف العمالة في مصر، وذلك لأنها تغالي في تهيئة الاستقرار الوظيفي للعامل، وتحد من إمكانية مجازاته، أو فصل العاملين، علي الرغم من وجود ما يستوجب هذا الفصل، كذلك الارتفاع الملحوظ في نفقات المعيشة، وانخفاض مستوي الأجور، وأيضاً التوسع في استخدام المشروعات التي تستخدم طرق الإنتاج الحديثة والتي تهتم برأس المال، هذا بخلاف أسباب أخري متعددة [٣٦] ٠

<u>أولاً : برنامج الخصخصة في مصر:-</u>

من أبرز التحولات المميزة للتاريخ الاقتصادي المعاصر، برنامج الخصخصة، والذي من خلاله، صار للقطاع الخاص دور أكبر في النشاط الاقتصادي، وتقلص دور الدولة، عما كان عليه سالفاً .

ولقد ظهرت الخصخصة، كأسلوب وأداة للتنمية، بعد عجز الملكية العامة بنظامها البيروقراطي العقيم عن التطور، وارتبط برنامج الإصلاح الاقتصادي وآليات السوق، بسياسة الخصخصة، التي تعتبر أحد العناصر الأساسية للنظام الرأسمالي ٠

وللخصخصة أكثر من مفهوم، حيث يرى البعض [٣٧]، أن الخصخصة هي"توسيع الملكية الخاصة، ومنح القطاع الخاص، دوراً متزايداً داخل الاقتصاد، ويتم

---

(٣٦) مثل قانون البيئة، ضعف الاستثمار، ضعف التصدير، المعاش المبكر، السلوك الاجتماعي ونظرة المجتمع للمهن المختلفة،عدم فاعلية التدريب، وهنا نكتفي بسردها فقط دون التعرض لها ونحيل القارئ بشأنها، إلى التقرير المبدئي للجنة المشتركة لجنتي القوي العاملة والشباب ومكاتب لجان الصناعة والطاقة والشئون الاقتصادية والتعليم والبحث العلمي والاقتراحات والشكاوي والزراعة والري عن موضوع (البطالة) مجلس الشعب في ٢٠٠١/٤/١٨ ، ص ص ٧ - ١٤ ٠

(٣٧) أحمد ماهر، دليل المدير فى الخصخصة، الجزء الأول والثانى، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مكتبة عين شمس ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، بدون تاريخ، ص ص ٢٢،٢٣.

ذلـك مـن خـلال قيام الدول بتصفية القطاع العـام(كلياً أو جزئياً)أو عن طريـق عقـود الإيجار ومنح الامتيازات ،

والـذي يمكـن استخلاصه، هـو أن الخصخصة " هـي أحد الأدوات الهامـة لبرنـامج الإصلاح الاقتصادي، بغرض الاعتماد الأكبر علي السوق والقطاع الخاص بـهدف تحقيـق أعلي فائدة ممكنة في التنمية الشاملة والتوظيف الكامل " ،

ولقد استهدفت الحكومة المصرية من برنامج الخصخصة، عدة أهداف [٣٨] ،

والسؤال الذي نطرحه في هذا الصدد، هل أثـرت سياسـة الخصخصـة فـي مصر علـي البطالة؟ من المعروف أن الهدف من سياسة الإصلاح الاقتصادي، وبرنـامج الخصخصـة، هو الرشادة الاقتصادية، ولما كانت السياسة التي اتبعتها الحكومة سالفاً بالنسبة للتشغيل سياسة اتسمت برفع شعار مسئولية الدولة عن إيجاد فرصة عمل لكل خريـج جامعي أو لحاملي الشهادات المتوسطة حيث اعتـبرت الحكومـة نفسـها مسـئولة عـن إلحـاق العمـال بالقطاع العام، ونتيجة لذلك زادت نسبة البطالة المقنعة فـي هـذا القطـاع بشـكل ملحـوظ، واضطرت الحكومة علي أداء مبالغ لأناس لا عائد من وراء إلحاقهم بالعمل [٣٩] ،

ونتيجـة ذلـك، كـان ولابـد مـن استبدال هـذه السـياسة، بـغيرها لتـحقيق الرشـادة الاقتـصادية ،

ومع تطبيق برنـامج الخصخصة، كان من الطبيعي أن يفقد بعض العاملين وظائفهم، وذلـك من خلال الاستغناء عنهم، عن طريق المعاش المبكر ،

لأنـه من غير المتصور قبول صاحب العمل الاحتفاظ بعمالة زائدة بمشـروعه، ليس لـها مردود اقتصادي .

ومـن خـلال بيـان وزارة قطـاع الأعمـال العـام الصـادر مـن قبـل" المكتـب الفنـي" بالوزارة،يتضح أن عدد العمالة التي أحيلت إلـى المعـاش مبكـراً حتـى ٢٠٠٠/٦/٣٠ قد

---

[٣٨] سو زان أحمد أبو ريه، الخصخصة والبعد الاجتماعي، كتـاب الأهرام الاقتصـادي، العدد رقـم ١٤٢، أول نوفـمبر ١٩٩٩، ص ص٩٥ ــ ٩٩ ، وهذه الأهداف هي :-

أ ـ تشجيع المنافسة في القطاع الاقتصادي ، ودفع شركات قطاع الأعمال العام للعمل في سوق ثنائية مفتوحة ،

ب ـ الاستفادة من خبرات القطاع الخاص في الإدارة ،

ج ـ تشجيع المواطنين علي المساهمة في التنمية الاقتصادية من خلال شراء الأسهم والأصول المطروحة للبيع، ولقد شارك في تنفيذ هذا البرنامج وزارة قطاع الأعمال العام ، ومجلس الوزراء ، واللجان الوزارية المختصة بشركات قطاع الأعمال ،

[٣٩] أحمد حسن البرعي، الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة، خطة قومية للعلاج ،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الحادي والعشرون، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أبريل ١٩٩٧، ص١٧٣ ،

يقدر بنحو"٥١٦،٦٧٤"عامل [٤٠]، ويوضح الجدول رقم "٨" البيان التفصيلي للذين أحيلوا إلى المعاش مبكراً ،

والخلاصة، هي أن برنامج الخصخصة في مصر، قد زادت من نسبة البطالة وحدتها،إلا أننا نؤكد على أن زيادة حدة البطالة -التي نتجت عن برنامج الخصخصة وإعادة الهيكلة -ما هي إلا تحول في شكل البطالة من بطالة مقنعة إلى بطالة سافرة، وفي كلا الحالتين فالبطالة موجودة ،

ثانياً : تخطيط القوى العاملة في مصر:-

كان ولا يزال، سوء تخطيط القوي العاملة في مصر، سبباً جوهرياً، في زيادة حدة مشكلة البطالة ،

حيث يظهر، هدف تخطيط القوي العاملة، في خلق الوظائف والأعمال التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد البشرية، وربما يحقق فائضاً وتراكماً رأسمالياً يعاد استثماره، ومن ثم يخلق فرص عمل جديدة، ولكي يحدث ذلك علي مستوي الدولة، لابد من التنسيق بين المنظمات والجهات المعنية، فيما بينها، بهدف تحديد الحجم الأمثل اللازم من العمالة عدداً ونوعاً ومستوا، وصولاً إلى أفضل إنتاج ،

ولتوضيح عملية تخطيط القوي العاملة داخل الجهات، يري البعض [٤١]، ضرورة طرح عدة أسئلة هي :-

- هل توجد- فعلاً- عمالة فائضة أم لا ؟ وأين توجد هذه العمالة؟
- وهل فائض العمالة مطلق في كل التخصصات والأنشطة ؟ أم هناك فائض في بعض الأنشطة، وعجز في أنشطة، وتخصصات أخري؟

ولقد عرف البعض [٤٢]، مفهوم تخطيط القوي العاملة، بأنه " مجموعة السياسات والإجراءات المتكاملة والمتعلقة بجانب العمالة والتي تهدف إلى تحديد وتوفير الأعداد والمستويات والتركيبة من العمالة لأداء أعمال معينة، في أوقات محددة، وبتكلفة عمل

---

[٣٩] أحمد حسن البرعي، الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة، خطة قومية للعلاج ،مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، العدد الحادي والعشرون، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، أبريل ١٩٩٧،.ص١٧٣ ،

[٤٠] المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام ،جدول يبين حجم العمالة وبرنامج المعاش المبكر لشركات قطاع الأعمال العام في ٢٠٠٠/٦/٣٠، بيان تم الحصول عليه من قبل وزارة قطاع الأعمال بتاريخ ٢٠٠١/٦/٣٠ ،

[٤١] محمد كمال مصطفي، تخطيط القوى العاملة، (المفاهيم - الأسس - الأساليب)، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ١٤١، أول أكتوبر ١٩٩٩، ص ٣ ،

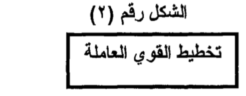
[٤٢] محمد عبد الفتاح منجي، محمد كمال مصطفي، المرجع السابق، ص١٠ ،

مناسبة، سواء كان ذلك لمنظمة قائمة أو مشروع تحت الدراسة أو الإنشاء،آخذين في الاعتبار الأهداف الإنتاجية أو الخدمية للمنظمة، أو المشروع، والعوامل المؤثرة عليها".

ومن هنا تكون خطة القوي العاملة، جزءاً أساسياً من الخطة العامة، للمنظمة أو المشروع،وعلي ذلك يشكل تخطيط القوي العاملة ضرورة وأهمية كبرى.

ولتوضيح ذلك المضمون الهام ،انظر الشكل رقم "٢"، حيث يظهر فيه مضمون تخطيط القوي العاملة ٠

الشكل رقم (٢)



ومن هذا الشكل، يتضح أن هناك فائدة كبيرة، من وراء تخطيط القوي العاملة، تظهر في توازن العمالة، حيث يؤدي هذا إلى إنتاجية مساوية تماماً للعمالة المستخدمة، من حيث العدد، و المستوي، والتركيبة، وعلي العكس من ذلك، فإن وجود عمالة زائدة، أو عمالة ناقصة، تمثل حالة من حالات الخلل، وعدم التوازن للعمالة داخل المنظمة.

وتماشياً مع أهمية تخطيط القوي العاملة في مصر، صدر قرار السيد رئيس الجمهورية رقم ٤٥٩ لسنة ١٩٨٢ بشأن تشكيل مجلس أعلي لتنمية القوي البشرية والتدريب، وتوالت القرارات وكان آخرها عام ١٩٩٨ ٠

حيث يختص، برسم السياسة القومية لتخطيط وتنمية القوى البشرية، ووضع برنامج قومي شامل لتنميتها، واستخدامها الاستخدام الأمثل .

كما صدر قرار وزير القوي العاملة والتدريب رقم ٦٤ لسنة ١٩٩٢بشأن تشكيل لجنة تخطيط القوي العاملة والتدريب المهني برئاسة ممثلي عدة جهات، بفرض وضع خطط، وبرامج استخدام وتنمية القوي العاملة، والتنسيق بين الجهات المعنية، كلا في مجال

اختصاصه، بالإضافة إلى الاختصاصات الأخرى في نفس المجال. هذا ولقد توالت القرارات الصادرة في هذا الخصوص وكان آخرها عام ١٩٩٨ .

وعلي الرغم من كل هذا الاهتمام من قبل الحكومة، إلا أننا مازلنا، نفتقد التخطيط السليم للقوي العاملة في مصر، ويمكن القول بأن تخطيط القوي العاملة في مصر غائب، والذي يدلل علي غياب تخطيط القوي العاملة في مصر، ما نشاهده في الواقع من أن ما قدمته الأجهزة في هذا المجال، لم يكن كافياً لمعالجة المشكلة .

ويظهر ذلك في عدم التنسيق بين الوزارات المعنية وخصوصاً (وزارة التربية والتعليم، وكذلك وزارة التعليم العالي والبحث العلمي،ووزارة القوي العاملة والتدريب ووزارة التخطيط) .

حيث تدفع وزارات التعليم بنوعيها، بأعداد كبيرة من الخريجين سنوياً، وفي تخصصات مختلفة دون أن يكون لذلك طلب فعلي من خلال سوق العمل ولو طبقت سياسة تخطيط القوي العاملة في مصر، لاختلف الأمر .

ومن هنا، يتضح أن غياب مخطط القوي العاملة، وتخطيط القوي العاملة بشكل عام،يساهم في زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر، حيث يساعد تخطيط القوي العاملة ـ الدولة، علي عدم التوسع في برامج التعليم العالي غير المنتج، والتوجه إلى التخصصات المنتجة، وبذلك يمكن الحد من بطالة المتعلمين والتي وصلت ٩٨% من نسبة المتعطلين في مصر .

ثالثاً: الطلب الخارجي على العمالة المصرية:-

نعلم أن هجرة العمالة المصرية إلى الخارج، لها جوانب إيجابية متعددة، منها استيعاب الأيدي العاملة التي لا تجد فرصة عمل مناسبة لها داخل الجمهورية، كذلك تساعد علي تدفق التحويلات النقدية، بالعملات الأجنبية من خلال المصريين العاملين في الخارج. ولقد أدي انخفاض الطلب الخارجي، علي العمالة المصرية، إلى زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر .

ومن هنا نري، أن الدولة لم تعمل علي وضع الخطط الكفيلة بتنظيم حركة الهجرة إلى الخارج، حيث كان عليها أن تتوقع أن تلك الهجرة مؤقتة، لاسيما وأن أغلب الأعمال المكلفين بها، أعمال خاصة بالبنية الأساسية داخل تلك الدول وحتماً سوف يأتي الوقت وتنتهي فيه هذه الأعمال، إلا أن الدولة، ومع الأسف الشديد لم تفعل شيئاً في هذا الصدد،وكان عليها وضع ذلك فى خطتها حتى لا نتعرض إلى ما نحن فيه الآن، وذلك بعد

عودة العمالة المصرية نتيجة تعاظم دور العمالة الآسيوية في المنطقة العربية، وانخفاض أسعار البترول، والتقشف في الدول البترولية، كذلك أزمة الخليج وما يترتب عليها، من عودة مئات الآلاف من المصريين العاملين بها إلى بلادهم، كذلك إحلال الوطنين محل الوافدين . ولقد بدأت الدول تعمل علي التوسع في إحلال عمالتها الوطنية في كثير من المجالات، حيث أطلق علي هذه الظاهرة(السعودة – التكويت) في دولة السعودية، وفي دولة الكويت [٤٣] .

ويشير التقرير الذي أعدته وزارة القوي العاملة خلال عام ١٩٩٢، إلى أن حجم العمالة المصرية العائدة، قد بلغ ٣٩٨ ألف عامل، منهم ١٥٦ ألف عامل من الكويت، يمثلون ١٩% من جملة العمالة العائدة، ٢٤٢ ألف عادوا من العراق يمثلون ٦١% وذلك عقب حرب الخليج، حيث ترتب علي ذلك مجموعة كبيرة من الآثار السلبية الناجمة عن الأزمة والتي تمثلت بصفة أساسية في نقص الموارد من النقد الأجنبي، وفي زيادة معدلات البطالة في صورتها السافرة والمقنعة، وأيضاً إضافة ما يقرب من نصف مليون عائد إلى سوق العمل في مصر، وبصورة فجائية، مما يؤدي إلى زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر، ومما يزيد من صعوبة حل مشكلة البطالة .

رابعاً : التشريعات الخاصة بتوظيف العمالة في مصر:-

لاشك في أن للتشريعات الخاصة بالتوظيف في مصر أثراً مباشراً علي زيادة مشكلة البطالة، وهذا ما سبق أن أكد ناه [٤٤] ،من خلال تعرضنا للتشريعات الخاصة بالعمل، لاسيما القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، وأيضاً القيود التي تقع علي عاتق أصحاب الأعمال نتيجة تطبيق هذا القانون.

ولقد رأينا، أن الأمر في حاجة إلى تخفيف القيود عن أصحاب الأعمال، وإعطائهم حرية أكبر في اختيار الوسيلة المناسبة التي يرونها لشغل الوظائف الشاغرة لديهم دون تدخل من أحد .

وأكدنا علي أن هناك قيوداً لا مبرر لها في المواد ٦٢،٦٣،٦٤،٦٥ من القانون رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١ [٤٥].

ولذا أوصينا بضرورة تخفيف القيود التشريعية، حتى لا يتهرب أصحاب رؤوس الأموال من القيام بمشروعات صناعية أو تجارية، أو علي الأقل بتوجيهها إلى دول أكثر

---

[٤٣] رجاء العسقلاني، حول زيادة التحويلات للعمال المصريين المهاجرين، المشروع الإقليمي لدعم سياسات الهجرة، منظمة العمل العربية، منظمة العمل الدولية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٤ .

[٤٤] " دراسة ميدانية " لأهم انعكاسات اتفاقيه التجارة العالمية علي مستقبل العمالة في صناعه الغزل والنسيج في مصر، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، عام ١٩٩٨، ص ص ٨٨ - ٩٢ .

[٤٥] المحاماة ، قانون العمل رقم ١٣٧ لسنة ١٩٨١، طبعه عام ١٩٨٦، ص ص ١٦، ١٧ .

توازناً في هذا الشأن، أو اللجوء إلي استبدال العمالة بالآلات الحديثة، وهذا ما سوف نتعرض له في البند القادم ٠

خامساً : استخدام الطرق الإنتاجية الحديثة:-

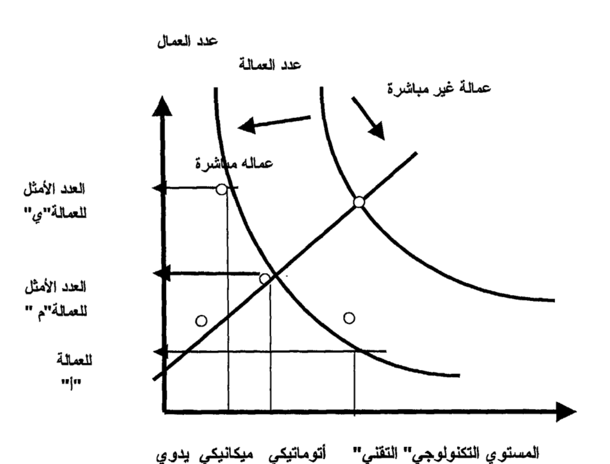
ولقد ساعد استخدام الطرق الإنتاجية الحديثة، والتي تهتم برأس المال (التكنولوجيا) إلى تقليل استخدام الأيدي العاملة، وبالتالي زيادة حدة البطالة في مصر ٠

هذا ولقد أكد خبراء العمل والاقتصاد، علي أن التكنولوجيا بصفة عامة، لا يمكن أن تتحقق فعالياتها الاقتصادية الكاملة، إلا في حالة نجاحها في خلق تناسق كامل بين عناصر الإنتاج، ابتداءً بالعامل، وانتهاءً بالطاقة، مرورًا برأس المال والمواد الخام ٠ وإذا لم يتم هذا التناسق، فسوف يكون الإنسان ضحية للآلة ، بالاستغناء عنه ،ومن هنا يرجح استخدام التكنولوجيا الملائمة ٠

وعن التكنولوجيا وتأثيرها علي العمالة، يرى البعض [٤٦] أن ثبات حجم الإنتاج وارتفاع مستوي التكنولوجيا يؤديان إلى خفض عدد العاملين المباشرين في مجال الأنشطة الاقتصادية، ويرتفع عدد العاملين غير المباشرين في هذه الأنشطة، ولكن بصفة عامة سوف ينخفض عدد العاملين المباشرين ويرتفع عدد العاملين غير المباشرين، وعلي أي حال، فإن عدد العاملين سوف ينخفض إلا إذا واكب التطور التكنولوجي زيادة مناظرة في حجم الإنتاج.

[٤٦] محمد عبد الفتاح منجي، من خلال مشاركته في "الدراسة الميدانية" لأهم انعكاسات اتفاقية التجارة العالمية على مستقبل العمالة في صناعة الغزل والنسيج في مصر ، مرجع سابق، ص٧٣ ٠

ويوضح الشكل التالي هذا الرأي



ونخلص من كل ما تقدم ، إلى أن التكنولوجيا العليا ، ربما تسبب زيادة في عدد البطالة، إذا لم يواكب ذلك زيادة في الإنتاج ، تواكب هذه الزيادة في استخدام هذه التكنولوجيا العليا ٠

ونري بأن التكنولوجيا تساهم في زيادة حدة مشكلة البطالة في مصر ، لعدم تطبيقها القواعد سالفة الإشارة ٠

سادساً : ارتفاع نفقات المعيشة:-

يؤدي ارتفاع نفقات المعيشة، وانخفاض الأجور، إلى لجوء الأفراد الذين يعملون فعلاً، إلى سد هذه الفجوة، حيث يبدأ في البحث عن فرص عمل إضافية، بغرض تغطية نفقات الحياة اليومية والمعيشية، والتي تتمثل في المأكل والمشرب والمسكن والعلاج، وحالياً في الدروس الخصوصية ٠

ولا شك في أن شغل الفرد أكثر من وظيفة يؤدي حتماً إلى زيادة مشكلة البطالة في مصر، وبالتالي تزداد المشكلة تعقيداً لاسيما وأن أصحاب الأعمال، غالباً يفضلون من لديه خبرة في العمل و الذي يقبل أجراً أقل من الأجر المحدد لهذه الوظائف، وغالباً ما يكون راغب العمل من أصحاب الخبرة، وفي نفس الوقت لم يتقدموا بأي شروط لأنهم في حاجة إلى تلك الوظائف لسد حاجاتهم الأساسية كما سلف الإشارة ٠

ونكتفي بهذا القدر علماً بأن هناك أسباباً أخري كثيرة تساهم بشكل مباشر وغير مباشرة في تفاقم مشكلة البطالة في مصر، وننتقل إلى الآثار المترتبة علي البطالة في مصر ٠

المبحث الثالث

الآثار المترتبة علي مشكلة البطالة في مصر

من المعروف أن مشكلة البطالة، ليست مشكلة فردية فقط، ولكنها مشكلة تمس البناء الاجتماعي داخل الدولة ٠

ولقد أكدت الدراسات – التي تمت في هذا الشأن –علي أن هناك شواهد مختلفة، تدلل علي أن لمشكلة البطالة أثاراً واسعة ومتشعبة علي مختلف جوانب الحياة في المجتمع المصري، ولقد ظهرت هذه الآثار علي الاقتصاد المصري، وكذلك علي الأسرة، وأيضاً في المجال السياسي ٠

ومن أهم الآثار التي ترتبت علي مشكلة البطالة، تهديد الاستقرار والسلام الاجتماعي، وانتشار القيم السلبية في مختلف جوانب الحياة ٠

وسوف نتعرض إلى الآثار الاجتماعية، والآثار الاقتصادية، والآثار السياسية للبطالة في مصر، مخصصين لكل أثر مطلباً مستقلاً ٠

المطلب الأول

الآثار الاجتماعية

تزايدت حدة المشكلات الاجتماعية، المرتبطة بمشكلة البطالة، حيث ظهرت أنماط لم تكن مألوفة من قبل بالمجتمع المصري، منها الإدمان والتطرف والعنف، وأنواع جديدة من الجرائم،لم تكن معروفة من قبل مثل الاغتصاب الجنسي، والسرقة بالإكراه وبالسلاح،

وجـرائم القتـل، وإيذاء الأزواج والزوجات والآباء والأبناء،كما أن الجرائم التقليدية قـد زادت نسبتـها علي ما كانت عليه من قـبل مثل السرقات بأنواعها، والنصـب، والتـزوير، والاحتيال .. الخ).ويرجع ذلك إلى عدم إشباع هؤلاء لحاجتهم المختلفة وعلي رأسـها، حاجاتهم العاطفية.

والجدير بالذكر بأن هناك شواهد منتقاة من خلال تقارير الأطباء النفسيين والعقليين تؤكد علـي أن تـزايد نسبة الاضطرابات النفسية وأكـثرها شيوعًا الـقلق النفسـي، والاضطرابات العقليـة وأهمـها مـرض الاكتئـاب والسيكوباتية[٤٧] يرجـع إلـى زيـادة حـدة البطالة،نظراً لأن الإنسان العاطل عن العمل لا يستطيع أن يفي بالاحتياجات الأساسـية لـه، ولأسرتـه، لـيس هذا فحسب، بل أنـه يفقد أهم مـقومات الشخصية، وهـو الشـعور بالقيمـة والأهمية، فضلاً عن مشـاعر الإحبـاط الشـديد الـذي يمتلكه، ومن المعروف علـمياً، أن الإحبــاط يــؤدي بالــضرورة إلى الــعدوان واليأس، وعلي ذلـك تكـون البطالـة مــدمرة للشخصيــة الإنــسانية، التي لا يـسود في مجتـمعها الرعاية الاجتماعية، ونـظام التأمين ضد البطالة للعاطلين عن العمل، كما هو الـحال في الدول الصناعية المتقدمة، فضـلاً عن فقدان الــعاطل عن العمـل، الشعـور بقيمتـه وأهميتــه، واحــترامه لذاتــه، واحــترام الآخــرين لـه، بمــا فــي ذلـك أقــرب النــاس إليـــه، كـــزوجته، وأبــنائه، ووالــديه، وأخوته...الخ.

والخلاصة أن مشكلة البطالة، كـانت ولا تـزال لـــها عظيـم الأثــر فـي ارتكـاب بعض الجرائــم، وكذلك زيادة معدلاتها، وخصوصاً جرائم السرقة، وهتك العـرض، والاغتـصاب، حيـث أشـارت بعض الدراسات إلى أن أعمار مرتكبي هذه الجرائم تركز في العمـر من١٨ سنة وحتى٣٠ سنة، أي أن أغلبهم في سن العمل، وكذلك من الذكور.

المطلب الثاني

الآثار الاقتـصادية

تظـهر الآثار الاقتصاديـة للبـطالة، فـي أنـها تـؤدي حتمـاً إلـى فقـد القـدرة علـي اسـتخدام العنصر البشري، الاستخدام الأمثـل والــكامل لـه، ممـا يسـاعد علـي إهـدار تلـك الطاقـات الــشابة، وبالتـالي عدم إشراكهم في برنـامج التنمية.

---

[٤٧] نادرة وهدان، تأثير البطالة علي زيادة معدلات الجريمة في مصر – معهد التخطيط القومي، مذكرة خارجية رقم ١٥٢٦ مايو عام ١٩٩١ ص ٢٥.

ولإيضاح ذلك نجد أن الشباب الذين لا يجدون فرصة عمل هم شباب جامعي متعلم- أو علي الأقل خريجي مدارس متوسطة - قامت الدولة بالإنفاق عليهم، دون أن يكون لذلك عائد اقتصادي، مما يشكل إهداراً كبيراً لتلك الأموال التي تكبدتها الدولة والأفراد علي حد سواء في الإنفاق علي التعليم ٠

والفقد الاقتصادي للبطالة، يظهر في ما يتكبده ويخسره المجتمع، من سلع، وخدمات،كان من الممكن إنتاجها، إذا وظفت قوة العمل المتعطلة التوظيف السليم ٠

ونتيجة لذلك، تنخفض قدرة المجتمع علي إشباع رغبات أفراده المادية ،ويقدرالاقتصاديون الخسارة الحادثة نتيجة ذلك بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي عند التشغيل الكامل، والناتج القومي الإجمالي عند التشغيل الناقص (٤٨)،

وإذا ما حاولنا تقدير النفقة الاقتصادية للبطالة في مصر، فإننا سوف نستعين بتقريرمجلس الشورى، حول الفقد في الاقتصاد المصري، وأثره علي معدلات التنمية الاقتصادية في مصر عام ٢٠٠٠ (٤٩)،ولقد تضمن هذا التقرير الفقد الناجم عن البطالة، حيث اختلاف الفقد باختلاف نوع البطالة ٠

فالفقد الناجم عن البطالة السافرة هو عبارة عن"جزء من قوة العمل الراغبة في أداء العمل وقادرة عليه ولا تجد الفرصة لذلك، نظراً لأن فرصة العمل المتاحة لا يمكن لها تغطية الأعداد المتزايدة من السكان، والتي تدخل سوق العمل سنوياً "٠

وهذا يعني أن البطالة فاقد بشرى غير مستغل، حيث أشار هذا التقرير إلى أن معدلات البطالة في مصر، والمتوقع حدوثها كما هي موضحة بالجدول رقم"٩"٠

---

(٤٨) حمدي أحمد العناني، أساسيات علم الاقتصاد، مرجع سابق ، ص ص ٢٩٩، ٣٠٠ ٠

(٤٩) مجلس الشورى، الفقد في الاقتصاد المصري وأثره علي معدلات التنمية الاقتصادية في مصر،عام ٢٠٠٠ التقرير١١ عام ١٩٩٤ ٠

الجدول رقم (٩)

السنوات / البطالة	١٩٦٠	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٠	٢٠٠٠
معدل البطالة	٢ر٢	٧ر٧	٧ر١٤	٥ر١٧	٥ر٢٤

وبتحليل هذه المعدلات، يتضح أنها مؤشر كبير،لإهدار الموارد البشريةوالاستثمار البشري، وخصوصاً في مجال التعليم، كما سبق الإشارة.

وهناك صور أخري للفقد الناتج عن تفشى ظاهرة البطالة المقنعة في القطاع الحكومي، والقطاع العام .وتشير التقديرات إلى أن نسبة البطالة المقنعة في الجهاز الإداري للدولة تتراوح بين ٣٠ و ٤٠% من حجم قوة العمل، وبالتالي فإن الفقد يتراوح بين ٢.١- ٨ ,٢مليار جنيه في عام ١٩٨٧/٨٦، حيث تم التوصل إلى هذا الفقد من خلال دراسة تمت بمعرفة وزارة القوي العاملة عام ١٩٨٨ . وذلك بتحديد إنتاجية العامل علي المستوي القومي.

المطلب الثالث

الآثار السياسية

ظهرت الآثار السياسية لمشكلة البطالة في مصر، بشكل ملموس في السبعينات وحتى النصف الأول من التسعينات، وهذا مع بداية سياسة الانفتاح والتحرر الاقتصادي، حيث زادت أعداد الخريجين التي ترغب في شغل الوظيفة الحكومية نتيجة توقف الحكومة عن سياساتها التي نادت بها من قبل، في أنها قادرة علي إيجاد فرص عمل لكل خريج، وعلي الصعيد الأخر تعذر وجود بديل للشباب أو مخرج لإيجاد فرصة عمل. من هنا بدأت تظهر الآثار الاجتماعية والسياسية لمشكلة البطالة.

ونتيجة لذلك بدأ الشباب الذين لا يجدون فرصة عمل، في الاقتراب من الانحراف السياسي، ويظهر ذلك في مجالات كثيرة، منها التوجه إلى القيادات أو الجماعات غير المقبولة من المجتمع، كالتيارات الإرهابية وغيرها من التي لها آثارها السيئة علي مستقبل المجتمع. كذلك ساعد ذلك الشباب علي العزوف عن الانضمام للأحزاب السياسية والمشاركة السياسية السليمة، وبالتالي فقد الكثير من الشباب المصداقية والنزاهة ومعاني الانتماء والعطاء،وأعلنوا نقمتهم علي أنفسهم وعلي المجتمع.

والبطالة، من وجهة نظر العاطل عن العمل لظروف خارجة عن إرادته، تمثل فشل الجماعة التي ينتمي إليها، وهي -في هذه الحالة -الدولة أو المجتمع، أو النظام السياسي في خلق فرص عمل تشبع أهم احتياجاته الأساسية، أي الحاجات إلى العمل والشعور بقيمة الذات واحتياجاته المادية من مأكل، وملبس، ومسكن ورعاية صحية .. الخ . وهنا تظهر، مشاعر الاغتراب، وعدم الانتماء لدي الفرد العاطل، فينفصل بالتدريج عن النظام القائم، ثم يصبح معادياً له .

والخلاصة هي أن ارتفاع معدلات البطالة بنوعيها (السافرة والمقنعة) في مصر، يؤديان حتماً إلى ضعف المشاركة السياسية سواء في الانتخابات العامة أو المحلية، أو من خلال الأحزاب السياسية، وهو ما أكدته كل الدراسات، التي أجريت علي المشاركة السياسة في مصر، وهو ما يري فيه علماء السياسية علامة علي فقدان الإحساس بشرعية النظام السياسي لدي قطاعات واسعة من المواطنين (٥٠) .

ومن هنا نجد أن حجم المشكلة كبير، وأن الآثار المترتبة عليها خطيرة، والمطلوب من الباحثين والمهتمين بهذا الموضوع ضرورة العمل علي إيجاد الحلول الموضوعية والسريعة، للحد من مشكلة البطالة في مصر، وإلا سوف نتعرض إلى أمر لا يحمد عقباه .

الفصل الثاني
الحلول التقليدية والحلول غير التقليدية
لمشكلة البطالة في مصر تقييماً وتحليلاً

سبق وأن تحدثنا سلفاً عن نشأة البطالة في الاقتصاد المصري،حيث رأينا أن نشأة البطالة في مصر، كانت نتيجة عده تفاعلات وعوامل،منها ما يرتبط بسياسات التعليم والتدريب، ومنها ما يرتبط بالفنون الإنتاجية المستخدمة ونمط تخصيص الاستثمارات بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، وغيرها من الأسباب .

ولقد كان لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، الأثر الكبير في تفاقم حدة البطالة، نتيجة السياسات المالية والنقدية التي اتبعتها الدولة في هذا الشأن، حيث أوضحت

---

(٥٠) مصطفي كامل السيد، دراسة حول الآثار السياسية للبطالة، ندوة حول قضية البطالة وتوفير فرص العمل، أكاديمية البحث العلمي، الجزء الثاني ، ١٥ يناير عام ١٩٩٦، ص ١١٣ .

النتائج النظرية والتطبيقية، بأن هنـاك انخفاضاً ملحوظاً فـي مـعدل التـضخم، ممـا أدي إلى ارتـفاع في معدل البطالة،حيث أوضحت التقديرات بأن انخفاض معدل التضخم بمقدار ١%، يصاحبه ارتفـاع في معدل البطالة يتراوح ما بين ١% ، ٥ر١% [٥١]،

ونظرًا لأن أسلوب مواجهة البطالة، يختلف باختلاف النظـام الاقتـصادي المتبـع، وبنـاءً علي ذلك يتم اختيار الأدوات، والأساليب السياسية والاقتصادية المناسبة لمواجهة مشكلة البطالة ،

ولكي نتمكن من هذا، لابد أولاً أن نحدد الفـلسفة الاقتـصادية للـعلاج، باعـتبارها الخـطوة الأولى،ثم نعمل علي رسم إطار عام للسياسة التي يتم اتخاذها فـي المجـال محل المعالجة ،

وعلي هذا، يفرق الاقتصاديون بين الأنواع المتعددة مـن الأنظمـة علـي أسـاس ملكيـة عوامـل الإنتاج، وكيفية توجيه الموارد الاقتصادية، ومنها القوي العاملة [٥٢]،

---

(٥١) ياسمين محمود فؤاد، اثر برنامج الإصلاح الاقتصاد على التـضخم والبطالة في مصر، رسالة ماجستير في الاقتصاد والعـلوم السياسية، جامعة القاهرة، ديسمبر عام ١٩٩٦، ص ١٧٠ .

(٥٢) حمدي أحمد العنان، مرجع سابق، ص ص ٣٠٠ - ٣٠٢ ،

وهذه الأنواع هي :-

النوع الأول :- هو الاقتصاد الاشتراكي، حيث يعتمد اعتماداً كاملاً علي التخطيط الشامل لكـل نواح الحياة الاقتـصادية، أو مـا يعـرف باقتصاد التخطيط المركزي ، ويكون دور المشروعات الـخاصة والأفراد، دوراً محـدود للـغاية في اتخاذ قرارات الإنـتاج والعمالة، حيـث تـحدد الـدولـة الأهداف الاقتصادية العامة والتفصيلية، كذلك تحددا لأهداف الإنتاجية للوحدات الاقتصادية، كما أنـها تقـوم بتسويـق المنتـجات،وتـحديد أسعارها، كما تتدخل في تـحديد أسعار الصرف والفائدة، وتتـخذ هـذه القرارات من خلال المؤسسات الحكومية بعد التخطيط لها، حيث يستخدم التخطيط كأداة للتنسيق بين هذه القرارات،وبناءً علي ذلـك تتحدد قرارات الأفراد والـمشروعات الخاصة تبعا للأوامر الصادرة من الأجهزة التخطيطية، لذلك يطلق علي هذا النظام اصطلاح الاقتصاد"الآمر" ، وهنـا، نـشير إلى أن الاقتصاد الاشتراكي يهتم اهتـماماً بالغاً بالنواحي الاجتماعية، وحـمـاية الـمجتمع من الاستغلال، وإن كان ذلك علي حساب الكفاءة الاقتصادية ،

النوع الثاني:- الاقتصاد الرأسمالي، أو النظام الإدارة اللامركزية، وهو النظام الذي يعتمد علي قوة السوق،وهو نظام يمنح القطـاع الخاص، دورا أكبر في ملكية عوامل الإنتاج ، واتـخاذ الـقرارات الخاصة بكم الإنتاج ونوعيته، واستخـدام كم العمالة ونوعيتها ، والملاحظ في هذا النظام هو تحقيق المصالح الذاتية المتمثلة في تحقيق أقصي الأرباح وأقصي المنافـع مـن ناحية أخري ،ونلاحظ بأنه لا يوالي الآثار الاجتماعية اهتماما، بشأن السياسة الاقتصادية ، بعكـس النظـام الاقتصـادي الاشتراكي، ونجد أن دور الدولة محدود للغاية، ويـركز في تقديم الإطار القانوني لعمل نظـام السـوق بصـورة تتميـز بالكفاءة، أو عندما يعجز هذا النـظام عن تحقيق بعض الأهداف المرغوبة اجتماعيا ،

النوع الثالث:-الاقتصاد المختلط، وهو النظام الاقتصادي الذي يجمع بين الفلسفتين (الرأسمالية والاشتراكية) إلا أنه يميز هذا النظم تملك الدولة بعض الوحدات الاقتصادية الحيوية، تاركة للقطاع الخاص بقيه النشاط الاقتصادي ،

وبعد تحديد السياسة الاقتصادية المتبعة يأتي دور التنفيذ، وهذا لا يمكن إتمامه، دون تطوير للمؤسسات الحكومية والاقتصادية، التي سوف تقوم بتطبيق هذه النظم، وإلا فلا فائدة ترجي من تطبيق هذا النظام، ما دام القائمون علي هذا النظام لم يتطوروا .
والذي نشير إليه في هذا الشأن هو أن هذه الأنظمة جميعها تتفق علي هدف واحد، وهو معالجة مشكلة البطالة، وخلق فرص عمل جديدة، بغرض تحقيق التوافق بين المتعطلين وبين الوظائف المتاحة .

علي الرغم من كونها تختلف في أساليبها وسياستها - كما سبق الإشارة - حيث نجد أنها تختلف في الأدوات المستخدمة، وأيضاً تختلف من حيث النظام المتبع، وكذلك تختلف في مواجهة النوعيات المختلفة من البطالة .

ومن هنا، يمكن استعراض الحلول التقليدية، والحلول غير التقليدية التي اتبعتها مصر لحل مشكلة البطالة، والتي من خلالها طبقت الحكومة أنظمة اقتصادية مختلفة، خلال المرحلةالماضية، لحل مشكلة البطالة في مصر .

المبحث الأول
الحلول التقليدية لمشكلة البطالة
في مصر تقييماً وتحليلاً

سعت الدولة جاهدة، في إيجاد أنسب الحلول، لمشكلة البطالة، إلا أنها، وعلي الرغم من الجهود المبذولة في هذا الصدد، لم تحظ بالنجاح المنشود، والدليل علي ذلك، وجود نسبة ليست قليلة من الشباب العاطل .

ولقد ظهرت مجهودات الدولة، حينما رفعت شعار مسئوليتها في إيجاد فرصة عمل لكل خريج جامعي أو من حاملي الشهادات بشكل عام، من خلال مكاتب القوي العاملة . حيث حرصت الحكومة علي الظهور سياسياً، بأنها قادرة علي إيجاد عمل لكل من بلغ سن العمل، وأنها أقامت مجتمعاً لا يعرف البطالة (٥٣).

كما أنها أخذت بنظام التامين ضد البطالة، كأحد الحلول التشريعية التقليدية، والتي سوف نتعرض لها فيما بعد، وعلي الجانب الآخر، أخذت الدولة، ببعض الحلول غير التقليدية،والتي تتحدد في تشجيع الهجرة إلى الخارج، وأيضاً استصلاح واستزراع

---

(٥٣) أحمد حسن البرعي، مرجع سابق ص ٢١، ص ٣ .

الأراضي الصحراوية وتملكها للشباب، وتشجيع المشروعات الصغيرة، والأسر المنتجة،مع إنشاء أجهزة مختلفة تبنت عملية تخطيط القوي العاملة، وتحديد العمالة المطلوبة لسوق العمل، وسوف نتعرض لأهم هذه الحلول تباعاً .

المطلب الأول

الحلول التقليدية التي تبنتها الحكومة لمشكلة البطالة في مصر

نتعرض في هذا المطلب، إلى الحلول التي تبنتها الحكومة المصرية، من خلال النظام الاشتراكي، مع إلقاء الضوء علي ركن الزكاة، باعتباره أحد الحلول التقليدية لمعالجة مشكلة البطالة، والتي عرفتها الدولة الإسلامية، واستخدمتها في حل مشكلة البطالة والفقر وعلاج التسول، نظراً لأن البعض يشير إلى أن مفهوم النظام الاشتراكي، أقرب ما يكون إلى مفهوم النظام الإسلامي، منه إلى مفهوم النظام الرأسمالي، لذلك أردنا وضع هذا الحل ضمن الحلول التقليدية وليس الحلول غير التقليدية، وسوف نقوم باستعراض أهم الحلول التقليدية، مخصصين لكل منهم بنداً مستقلاً .

البند الأول

سياسة التشغيل في مصر

لقد استخدمت الحكومة المصرية، سياسة التشغيل الكامل، باعتباره السياسة الرشيدة القادرة علي حل مشكلة البطالة .

ففي العهد الملكي، كان الجهاز الإداري مطمعاً للأحزاب المتصارعة علي السلطة، حيث كان يضم شرائح هامة من المواطنين القائمين علي إدارة البلاد،وقد فتح ذلك الباب علي مصراعيه لخضوع سياسات الاستخدام للصراع الحزبي والسياسي، والذي كانت أهم مظاهره تجاهل الشروط الموضوعية لحساب الضغوط الشخصية، مما أدي إلى تكوين عدد من الوظائف غير الضرورية، وعدم وضع الفرد في العمل المناسب له، وتجاهل عنصر الخبرة والكفاءة لحساب عنصر العلاقات الشخصية [٥٦] .

ومع قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، بدأت عمليات الإصلاح الإداري، ولكنه اتسم بالطابع السياسي ، حيث كان هدفه الأول ، هو تطهير الجهاز الإداري من العناصر التي لها ارتباطات حزبية، أو التي استفادت من تلك الارتباطات .

---

(٥٦) احمد رشيد، ملاحظات مبدئية حول سياسة العمالة في القطاع الإداري – البطالة في مصر، المؤتمر ال لقسم الاقتصاد، عام ١٩٨٩، ص ص ١٠٢٧، ١٠٢٨ .

إلا أنه خلال الفترة من ١٩٥٧ وحتى ١٩٧١، تبنت الدولة النظام الاشتراكي، وأخذت تعمل بسياسية التشغيل الكامل لدي الجهاز الإداري للدولة، ولقد تلاحظ في هذه الفترة أن أعداد العاملين قد زادت بمقدار كبير، حيث كان عدد العاملين قبل الثورة ٢٠٠ ألف عامل، إلا أنه زاد إلى أن وصل في تلك الفترة إلى٢ مليون عامل، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها ٤٠% ولو حاولنا المقارنة بين ما يحدث في مصر وما يحدث في الدول المتقدمة، نلاحظ أن النظم المتقدمة لا يمكن أن يزيد عدد العاملين لديها سنوياً عن ٦%.

ومن هنا يتضح أن هذه النتيجة مرجعها، إلى تبني السياسة العامة للتوجهات الاشتراكية، وأيضاً وضع الجزء الأكبر من الوظائف الاقتصادية تحت إدارة ذلك الجهاز الإداري، كذلك التوسع في المشروعات العامة الخدمية، والمرافق ولقد استمر الجهاز الإداري في استيعاب العمالة حتى وصل إلى ٧ر٥ مليون عامل بالجهاز الحكومي [٥٧]

ونتيجة سياسة الحكومة في التشغيل، أصبح المجتمع المصري لا يعرف البطالة، نظراً لما وضعته الحكومة المصرية على عاتقها في استيعاب جميع القوي العاملة الوافدة إلى سوق العمل سنوياً من خريجي الجامعات والمعاهد والمدارس،وذلك إما بالقطاع الحكومي، وإما بالقطاع العام ، بغض النظر عما إذا كانت هذه الوظائف منتجة أو غير منتجة، وهمية كانت أو حقيقية .

ونتيجة هذه السياسة، اندفع أغلب الأسر في مصر إلى توجيه أبنائهم إلى التعليم لاسيما كونه بالمجان، وذلك لإيجاد فرصة عمل. ومن كل ما تقدم يتضح أن الحكومة، قد استخدمت هذه السياسة، بغرض علاج مشكلة البطالة، هذا وسوف نتعرض لتقييم هذه السياسة فيما بعد .

البند الثاني
التأمين ضد البطالة في مصر

من المعروف أن البطالة،هي فقد العامل لعمله بسبب لا دخل لإرادته فيه، وفقد العامل لعمله لا يرجع إلى مرض العامل أو عجزه، وإنما يرجع إلى الظروف الاقتصادية التي تحيط به [٥٨].

---

(٥٧) عاطف عبيد، رئيس مجلس الوزراء المصري، بيان ألقاه أمام مجلس الشعب في ٢٠٠١/٤/٩ .

(٥٨) رمضان جمال كامل، موسوعة التأمينات الاجتماعية – ، دار الألفي لتوزيع الكتب القانونية بالمنيا، الطبعة الأولى –، عام ١٩٩٩، ص ٣٥٩ .

وبسبب الآثار السلبية للبطالة علي الفرد والمجتمع، عملت التشريعات علي إفراد تأمين خاص لهذا الخطر الاجتماعي، بهدف صرف مساعدات أو تعويضات نقدية للعامل خلال فترة تعطله عن العمل، وعدم حصوله علي أجره،وقد تأخر ظهور هذا النوع من التأمين في مصر ٠

ويرجع نشأة هذا النظام في مصر، إلى ما أكده الميثاق الوطني في بابه السابع (والخاص بالإنتاج والمجتمع وأهمية التأمينات الاجتماعية) واشتمل التأمين ضد البطالة بقوله " أن التأمينات الاجتماعية ضد الشيخوخة،وضد المرض،لابد من توسيع نطاقها،بحيث تصبح مظلة وقتية للذين أدوا دورهم في النضال الوطني،وجاء الوقت الذي يجب أن يضمنوا فيه حقهم في الراحة المكفولة بالضمان [٥٩]٠

ولم يبدأ تنفيذ تأمين البطالة ، وفقاً للقانون رقم ٦٣ لسنة ١٩٦٤ ،إلا بصدور قرار وزير العمل رقم ٧٧ لسنة ١٩٦٥ المعدل بالقرار رقم ٥٨ لسنة ١٩٦٧ ٠

وبصدور دستور جمهورية مصر العربية عام ١٩٧١، وضح بجلاء هذا المعني، حيث نصت المادة العشرون منه علي أن" تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا "٠

وبتعديل الدستور الصادر عام ١٩٧١،طبقاً لنتيجة الاستفتاء الذي أجري يوم ٢٢ من مايو سنة ١٩٨٠، حيث اشتمل في مادته السابعة عشر علي نفس المضمون السابق في المادة العشرين في دستور عام ١٩٧١ وقبل التعديل٠

وبصدور القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ الخاص بالتأمين الاجتماعي، نجد أنه تضمن نظام التأمين ضد البطالة ، من خلال المواد من ٩٠ - ٩٨ [٦٠] ؛

---

[٥٩] محب الدين محمد سعد، التأمين الاجتماعي ضد البطالة " دراسة مقارنة "، رسالة مقدمه لنيل درجة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، ص ص ٤٢، ٤٣ ٠

[٦٠] المحاماة، تشريعات التأمين الاجتماعي، ملحق العددين التاسع والعاشر للسنة الثالثة والخمسين، ص ص ١٠٦ - ١١١ ٠
ولقد نصت المادة ٩٠ من القانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ علي أن " يمول تأمين البطالة مما يأتي :-
أ- الاشتراكات الشهرية التي يلتزم بها صاحب العمل بواقع ٢% من أجور المؤمن عليهم٠
ب- ريع استثمار هذه الاشتراكات٠
- أما عن المادة ٩١ من نفس القانون ، فقد نصت علي، نطاق تطبيق قانون تأمين البطالة، فقد حددت الفئات التي يسري عليها
تأمين البطالة، وأيضاً الفئات المستثناة من أحكام تأمين البطالة وهم :-
أ- العاملون بالجهاز الإداري للدولة وبالهيئات العامة ٠
ب- أفراد أسرة صاحب العمل في المنشآت الفردية حتى الدرجة الثانية وكذلك الشركاء الذين يعملون بأجر في شركاتهم ٠
ج- العاملون الذين يبلغون سن الستين، ويجوز بقرار من رئيس الجمهوري تنظيم شروط

ولقد قسم هذا النظام إلى فصلين،الأول خاص بتمويل تأمين البطالة ونطاق تطبيقه،والثاني خاص بالتعويض عن البطالة ،

وبهذا يتضح أن المشرع المصري،قد أخذ بنظام التأمين ضد البطالة. باعتباره أحد الحلول التقليدية التي تساهم في علاج مشكلة البطالة أو علي الأقل الحد منها، والسؤال الذي نطرحه هل حقق هذا الحل إنجازاً وفاعلية تذكر لتلك المشكلة أم لا ؟، هذا ما سوف نتناوله عند تقييم وتحليل هذا الحل فيما بعد،وننتقل إلى حل تقليدي آخر،أخذت به الدولة في عهد النبي صلي الله عليه وسلم، والصحابة رضوان الله عليهم جميعاً،ألا وهو ركن الزكاة باعتباره حلاً من الحلول التي ساهمت في حل مشكلة البطالة ونبذ الكسل والتسول، والدفع إلى العمل المنتج ،

وأوضاع انتفاع الفئات المشار إليها بمزايا هذا التأمين علي أن يبين في هذا القرار طريقة حساب الأجور بالنسبة اليهم ،

د- عمال المقاولات وعمال الشحن والتفريغ ،

- ولقد قررت المادة ٩٢ من نفس القانون، اشتراطات الاستحقاق لتعويض البطالة ، ألا وهي :-

أ- ألا يكون المؤمن عليه ، قد استقال من الخدمة ،

ب- ألا تكون قد انتهت خدمة المؤمن عليه نتيجة حكم نهائي في جناية أو جنحة ماسة بالشرف أو الأمانة أو الآداب العامة ، وذلك مع مراعاة حكم المادة ٩٥ ،

ج- أن يكون المؤمن عليه مشتركا في هذا التأمين لمدة ستة أشهر علي الأقل منها ثلاثة أشهر السابقة علي كل تعطل متصلة،

د- أن يكون المؤمن عليه قادراً علي العمل وراغباً فيه ،

هـ- أن يكون المؤمن عليه قد قيد اسمه في سجل المتعطلين بمكتب القوي العاملة المختصة ،

ل- أن يتردد المؤمن عليه مكتب القوي العاملة المسجل فيه اسمه في المواعيد التي تحدد

- أما عن المادة ٩٣ فقد نصت علي مدة التعويض ضد البطالة ، حيث نصت علي أن " يستحق تعويض البطالة ابتداء من اليوم

الثامن لتاريخ انتهاء الخدمة أو عقد العمل بحسب الأحوال ، ويستمر صرف التعويض خلال فترة التدريب المهني التي يقررها مكتب القوي العاملة"،

ولقد قدرت نسبه تعويض البطالة ٦٠% من الأجر الأخير للمؤمن عليه، وذلك طبقا لنص المادة ٩٤ ،

- ولقد وردت بالمادة ٩٥ استثناء علي ذلك حيث يستحق تعويض البطالة بنسبة ٣٠% من الأجر الأخير، إذا انتهت خدمة المؤمن

عليه لأحد الأسباب التسعة التي وردت بالمادة ٩٥ سالفة الإشارة،

- هذا وقد وردت بالمادة ٩٦ حالات سقوط صرف تعويض البطالة وهي ستة حالات ،

- كما وردت بالمادة ٩٧ حالات الوقف عن صرف تعويض البطالة،

- وأخيراً نصت المادة ٩٨ علي صرف تعويض البطالة بنسبة ٣٠% من الأجر الأخير لمدة أسبوعين - إذا قام نزاع علي سبب انتهاءالخدمة،

البند الثالث
الزكاة ومشكلة البطالة

إن موضوع الزكاة، من الموضوعات مزدوجة الفائدة ، فهي ركن من أركان الإسلام، وهي أيضاً مصدر كبير من مصادر التمويل بالنسبة للمسلمين .

ولقد أردنا إلقاء الضوء علي هذا الركن، لما له من دور هام ربما لم يلتفت له علي الرغم من أهميته الكبيرة، باعتباره أحد الحلول التقليدية، التي تبنتها الدولة في عهد النبي صلي الله عليه وسلم، وعهد الخلفاء الراشدين وغيرهم .

وقبل استعراض دور الزكاة، في علاج أو الحد من مشكلة البطالة، نود لفت النظر،إلى أن وضع ركن الزكاة ضمن الحلول التقليدية للحد من مشكلة البطالة ،جاء نتيجة لأمرين:-

الأول : وجود ارتباط وثيق بين مخارج الزكاة،وبين ما طبقته الدولة حديثاً من خلال التأمين ضد البطالة، باعتبار أن الزكاة ركن يسبق التأمين ضد البطالة من حيث التاريخ علي الأقل.

الثاني : وجه الشبه بين مفهوم النظام الاشتراكي وبين مفهوم النظام الإسلامي في مجال الاقتصاد، وما يدعو إليه كل من النظامين .

من أجل هذا أردنا إدخال ركن الزكاة ضمن الحلول التقليدية التي ربما تلقى حظها في التنفيذ بشكل أكثر فاعلية ،فمن المعروف أن الإسلام، لا يعرف البطالة ولا التسول، ولا التواكل، وإذا كان العمل عند الاقتصاديين هو كل فعل اقتصادي مشروع في مقابل أجر، فإن كل جهد أو عمل مشروع - مادي أو معنوي - يعتبر عملاً في نظر الاسلام .

وعلي ذلك فإن المجتمع الإسلامي مؤلف من مجموع العاملين ،وكلهم يسمون عمالاً.

ومن قيمة العمل في الإســلام أن الشريعة الإسلامية بمصدريها "القرآن والسنة"تدعو إلى العمل وتقدر العاملين،والأدلة علي ذلك كثيرة، منها قول الحق تبارك وتعالي في سورة النحل آية٩٧(من عمل صالحاً من ذكر أو أنثي وهو مؤمن فلنحيينه حياة طيبة ولنجز ينهم أجرهم بأحسن ما كانوا يعملون) [٦١]، صدق الله العظيم

ويؤكد الأصفهاني،أن الإسلام يدعو للعمل ، فيقول" من تعطل وتبطل انسلخ من الإنسانية، بل من الحيوانية، وصار من جنس الموتى " [٦٢] .

وهنا يأتي دور الزكاة، باعتبارها أحد الحلول التقليدية لعلاج مشكلة البطالة، وما إذا كانت قادرة علي الحد من مشكلة البطالة أم لا؟ وللإجابة عن هذا التساؤل، فإن العلماء، قد فرقوا بين نوعين من البطالة، النوع الأول: هو البطالة الإجبارية،النوع الثاني: هوالبطالةالاختيارية، نظراً لأن لكل منهما حكمة شرعية بالنسبة لموقف الزكاة،

فعن موقف الإسلام من البطالة الجبرية [٦٣]:-

هي البطالة التي لا اختيار للإنسان فيها، وإنما تفرض عليه أو يبتلي بها، كما يبتلي بكافة مصائب الدهر، وعلي سبيل المثال عدم تعلمه مهنة في الصغر،أو تعلم مهنة ثم كسد سوقها، لتقيد البيئة أو تطور الزمن ،وقد يحتاج إلى الآلات وأدوات لازمة لمهنته، ولا يجد ما يشتري به ما يريد،وقد يفتقر إلى رأس المال مع معرفته بالتجارة وهكذا، وفي جميع هذه الصور وغيرها ، يأتي دور الزكاة باعتبارها مصدر للتمويل لهذه المهن والحرف،

ولما كانت للزكاة، وظيفتها الاجتماعية الأساسية،وهي تمكين الفقير من إغناء نفسه بنفسه، حتى يكون له مصدر دخل ثابت يعينه على عدم طلب المساعدة من غيره، ولو كان هذا الغير هو الدولة نفسها،

ولقد تم تقسيم القوي العاملة إلى فئتين، الفئة الأولى هي أهل الاحتراف أو الاتجاه،وهذه الفئة تعطي من صندوق الزكاة ما يمكنها من مزاولة مهنتها أو تجارتها، بحيث يعود عليه من وراء ذلك بالنفع ، والقدرة علي إعالة نفسه وأسرته بانتظام وعلي وجه الدوام،

---

[٦١] رأفت محمد سلام، العمل والعمال في الإسلام، كتاب العمل، العدد ٣٨٢، فبراير ١٩٩٦، ص ٩ .

[٦٢] الراغب الأصفهاني، الذريعة إلى مكارم الشريعة، دار الصحوة، دار الوفاة، المنصورة، بدون تاريخ، ص ٣٨٤ .

[٦٣] يوسف القرضاوي، دور الزكاة في علاج مشكلة البطالة، مجلة الاقتصاد الإسلامي، بنك دبي الإسلامي، العدد ٦٢، محرم ١٤٠٧، سبمتبر ١٩٨٩، ص ٣٠ .

وبعد تحديد من يستحق من صندوق الزكاة يأتي دور هام، هو كم يعطي صاحب الحرفة وغيره من غير المحترفين، لكي يزاول مهنته أو حرفته؟ لكي يزاول أهل الحرف حرفتهم، فلقد ورد في الأثر إن جمهور الشافعية قالوا في هذا الشأن"إن كان عادته الاحتراف،أعطي ما يشتري به حرفته، أو آلات حرفته، قلت قيمة ذلك أو كثرت،ويكون قدره بحيث يحصل له من ربحه ما يفي بكفايته، ويختلف ذلك باختلاف الحرفة والبلاد،والأزمان،والأشخاص[٦٤].

ولتوضيح ذلك، يمكن القول بأن تجارة السلع يعطي لصاحبها مبلغ خمسة دراهم أو عشرة، أما بيع الجوهر يعطي له عشرة آلاف درهم مثلا، وإذا لم يتأت له الكفاية بأقل منها.

ومن كان تاجراً أو خبازاً، أو عطاراً، أعطى بنسبة ذلك، وإذا كان خياطاً أو نجاراً، أعطى ما يشتري به من الآلات التي تصلح لمثله. وإن كان من أهل الضياع (المزارع) يعطي ما يشتري به ضيعة أو حصة في ضيعه تكفيه غلتها على الدوام.

أما عن غير المستخدمين لأي حرفة أو مهنة أو تجارة، فالأرجح إعطائهم كفاية العمر الطالب لأمثاله في بلاده، ولا يقدر بكفاية سنه[٦٥].

ولقد أكد ذلك ما روَاه العلامة شمس الدين الرملي في شرح المنهاج للنووي، في أن الفقيرأو المسكين إذ لم يحسن حرفة أو تجارة،يعطي كفاية ما يفي من العمر الغالب لأمثاله في بلده لأن القصد إغناؤه، ولا يحصل إلا بذلك، فإن زاد عمره أعطي سنة بسنة.

والذي نود إيضاحه والتأكيد عليه، هو أن العطية لمن لا يحسن الكسب عينيه،وليست نقدية،ومن أمثله ذلك إعطاء المتعطل والذي لا يحسن حرفة أو مهنة أو تجارة،عقارًا مثلاً يستقله، ويغتني به عن الزكاة فيملكه، ويورث عنه.

أما عن موقف الزكاة من البطالة الاختيارية : -

فنجد أن الإسلام يقاوم هؤلاء،ولا يرضي عن مسلكهم، وإن زعموا أنهم، إنما تخلوا عن العمل في الدنيا، من أجل طلب الآخرة والتفرغ لعبادة الله تعالي، إذ لا رهبانية في الإسلام [٦٦].

---

[٦٤] المرجع السابق ص ٣١ .

[٦٥] المرجع السابق ص ٣٦ .

[٦٦] وفي هذا يقول الأمام علي بن أبي طالب " كسب فيه ريبه (شبهه) خير من عطلة) - وعن هذا قال عبد الله بن الزبير(شر شئ في العالم البطالة) - ولقد نقل عن أحد الصوفية بأنه قال(الصوفي الذي لا حرفة له، كالبومه الساكنة في الخراب، ليس فيها نفع لأحد). ولذلك لم يأمر الرسول صلي الله عليه وسلم، أحدا من أصحابيترك الحرفه.

ومن هنا يتضح أن الزكاة ليست مستحقة لكل فقير أو مسكين،كما يظن كثيرون، فقد يوجد الفقر مع البعض، ولكن يوجد مانع لاستحقاق هؤلاء للزكاة ٠
فمن غير المتصور، إعطاء المتعطل بالاختيار زكاة،لأن ذلك يشجعه علي البطالة الدائمة وعدم الإنتاج، ولقد جاء في الحديث (بأنه لا تحل الصدقة لذي مرة سوي) ٠
" رواه الخمسة وحسنه الترمذي "

والتصرف السديد الواجب ، هو ما فعله رسول الله صلي الله عليه وسلم ، بأحد الأنصار الذي جاء يسأله صلي الله علي وسلم [٦٧] ٠

ويتضح من هذا الحديث،أن النبي صلي الله عليه وسلم، لم يعطى للأنصاري السائل من الزكاة، وهو قادرعلي الكسب،نظراً لأنه لا يجوز ذلك،آلا إذا ضاقت أمامه جميع السبل،وعلي أولي الآمر أن يعينوا طالب المساعدات ، في إتاحة الفرص للكسب الحلال وفتح باب العمل أمامهم ٠

وهنا يتضح أن الإسلام، قد عالج من خلال هذا الموقف مشكلة البطالة، بعيداً عن المعالجات الوقتية أو المساعدات الكلامية بالوعظ والإرشاد فقط،أو أسلوب التنفير الذي يقوم به البعض ٠ ولقد تعلمنا من هذا الحديث كيف استخدام الإسلام جميع الطاقات والإمكانيات المتاحة عند السائل، للتغلب علي مشكلة الفقر والبطالة،وأنه لابد من الاستفادة بكل ما يملكه(وهذا ما تعاني منه حالياً من الطاقات العاطلة والفقد الاقتصادي وعدم استغلال الموارد المتاحة، الاستغلال الأمثل) ٠

وننتقل إلى المطلب الثاني،الذي نخصصه لتقييم وتحليل الحلول التقليدية لمعالجة مشكلة البطالة في مصر ٠

---

(٦٧) عنِ أنس بن مالك " أن رجلا من الأنصار، اتي النبي صلي الله عليه وسلم، يسأله، فقال : أما في بيتك شئ ، قال : بلي :حلس نلبس بعضه ونبسط بعضه ، وقعب نشرب فيه الماء ٠ قال : إئتني بهما ، فأتاه بهما ، فأخذهما رسول الله ، صلي الله عليه وسلم وقال : من يشتري هذين ؟ قال رجل : أنا آخذهما بدرهم : قال من يزيد علي درهم مرتين أو ثلاث؟ قال رجل : أنا أخذهما بدرهمين ٠ فأعطاه إياها وأخذ الدرهمين، وأعطاهما الأنصاري وقال : أشتري بأحدهما طعاما وانبذه إلى أهلك، وأشتري بالآخر قدوماً فأتني به، فشد رسول الله صلي الله عليه وسلم، عودا بيده، ثم قال له : أذهب واحتطب وبع ولا أرينك خمسة عشر يوما، فذهب الرجل يحتطب وباع، فجاء وقد أصاب عشرة دراهم، فاشتري ببعضها طعاما ٠

وهنا قال رسول الله صلي عليه وسلم، هذا خير لك من تجئ المسألة نكتة في وجهك يوم القيامة، أن المسألة لا تصلح آلا لثلاثة ٠" لذي فقر مدقع ، أو لذي غرم مفظع ، أو لذي دم موجع) أي لسدد الدية الغارمة ، أو للفقر الشديد ٠

المطلب الثاني
تقييم وتحليل الحلول التقليدية لمشكلة البطالة في مصر

من المعروف، أن تقييم أي موضوع أو حل، يحتاج أولاً إلى تحديد معياري، يمكن المقيم أو المحلل، من وضع أساس موضوعي يبنى عليه تقييمه وتحليله، وصولاً إلى ما إذا كان هذا الحل إيجابياً أو سلبياً أو إلى أي مدي، وماذا يحتاج حتى يكون أكثر إيجابية ؟.

وهنا نجد من الضروري الاستعانة ببعض المبادى والفروض التي تعاون في تقييم وتحليل مشكلة البطالة في مصر، و تظهر هذه المبادى (٦٨) ،ولاشك في أن جميع هذه المبادئ والفروض، تشكل أهم الجوانب التي لابد وضعها، أمام متخذ القرار، قبل وضع أي حل لتلك المشكلة،علي أن تلك المبادئ والفروض ينقصها الإحصاء الدقيق لمعدل البطالة، الذي من خلاله يمكن وضع الاستراتيجية القادرة علي حل مشكلة البطالة في مصر.

---

(٦٨) عوض مختار، حول المدخل المنظومي لدراسة مشكلة البطالة في مصر، وذلك من خلال المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد عام ١٩٨٩، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة، حول البطالة في مصر، تحرير سلوي سليمان، ص ص ٥٧، ٥٨ .
في:-
- أن يؤدي الحل إلى خلق فرص عمل منتجة ، تتزايد تلقائيا بزيادة القوي العاملة .
- أن يتم التعرف علي الحل بتوضيح تفاصيل حلقاته.
- أن يكون معروفا بصورة مسبقة أنه سيكون هناك تضحيات من جانب البعض، وكذلك تغيير في السلطات والمسئوليات، وربما في توزيعات الدخول.
- لا يجوز التوقف إلا بالوصول إلى النجاح وتحقيق الهدف.
- الحلول الجزئية والوقتية آثارها تكون أخطر في الأجل الطويل.
- أن تقتنع بأننا قادرون علي إحداث التغيير اللازم لنجاح الحل.
- أن مشاركة المؤسسات أمر أساسي دون تفضيل مؤسسة علي مؤسسة وذلك بتكاتفها جميعا لتحقيق علاقة عمل هادفه.
- أن نكون مستعدين لمراجعه أمورنا من جميع الأوجه ، ولا قداسة لغير الديانات ومبادئ الأخلاق والحريات العامة.
- أن النجاح لا يكون آلا بالاعتراف بان الإنجاز يلزمه الانضباط والمسئولية ، وأن المسئولية تتناسب مع الواجب، وأننا بحاجة إلى إدارة حكيمة لتحقيق الأهداف .
- أن الحل يأتي من الداخل ويتحمله الجميع إلى حد كبير.

البند الأول
تقييم وتحليل سياسة التشغيل باعتبارها
أحد الحلول لمشكلة البطالة في مصر

لقد وضعت الحكومة المصرية، علي عاتقها التزامات،ربما تكون مقبولة اجتماعياً،إلا أنها غير مقبولة اقتصاديا، نظرًا لأنها لم تستند إلى دراسات اقتصادية في هذا الوقت ،

حيث رأينا فيما سبق، أن الدولة قد قامت بتوسيع قاعدة التعليم، وقطعت شوطاً كبيراً في ذلك،عندما أباحت التعليم بالمجان في جميع المراحل، وترتب علي هذا التوسع أن شملت التعيينات، المرأة أسوة بالرجل في كافة المجالات تقريباً، ثم بلغ هذا التوسع مداه بأخذ الدولة لسياسة العمالة عام ١٩٦٤، حيث التزمت بتعيين جميع الخريجين والخريجات، وقد لازم ذلك سوء الاختيار،حيث يجري التعيين دون التحري عن شخص المرشح للوظيفة العامة،للوقوف علي مدي صلاحيته للانخراط في سلكها ،

ولقد ترتب علي هذه الالتزامات، انخفاض مستوي وكفاءة بعض الأجهزة الحساسة في الدولة، ولقد أدي هذا إلى انتشار أنواع من الكوادر الخاصة، يمكن من خلالها ضمان تطبيق سياسات خاصة للاستخدام، تضمن كفاءه تلك المؤسسات ،

ومع الأسف زادت الضغوط للتوسع في استخدام أسلوب الكادر الخاص،ومن هذا علي سبيل المثال قانون مجلس الدولة، قانون المحكمة الدستورية العليا، قانون السلك الدبلوماسي، قانون الجامعات، قانون الرقابة، وغيرها ،

بالإضافة إلى ذلك،توجد لوائح خاصة لوحدات إدارية داخل الدولة ،وهذا يعني عدم الاطمئنان لسياسات الاستخدام العامة، حيث تسعي أغلب القطاعات إلى الهروب من تطبيق سياسة الاستخدام، وتلجأ إلى الكوادر الخاصة أو اللوائح الخاصة ،

ومن هنا يتضح لنا، أن هذه السياسة لا تقوم علي أسس موضوعية، لاسيما الرشادة الاقتصادية، مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي ،

ولقد ترتب علي هذه السياسة أيضاً، مشكلة خطيرة تزداد حدتها، سنة بعد الأخرى، وهي كيفية توفيق أوضاع قوة العمل في الجهاز الإداري أمام [٦٩]:-

- ظواهر العمالة الزائدة ، وسوء توزيع العمالة ،

---

[٦٩] أحمد رشيد، مرجع سابق، ص ١٠٢٩ وص١٠٣٠ ،

- عدم تناسب العلاقة بين نظم المرتبات من ناحية وأعباء المعيشة من الناحية الأخري ٠
- تسكين أعداد متزايدة من العاملين ذوي مستويات التأهيل المختلفة، حيث لا حاجة حقيقية لهم جميعا ٠

ولقد كان لهذه السياسة أيضاً،أثرخطير علي تعليم الشعب،حيث أدت هذه السياسة إلى تعليم الشعب سلوكاً وقيماً ما، تتحدد في أن الاستخدام في الحكومة حق للمواطنين، مما أدى إلى فقد نسبة كبيرة من العاملين بالدولة الشعور بالمسئولية والعمل علي التوسع في الإنتاج والتطوير ٠كما أنه أفقد الإدارة العليا القدرة علي الإدارة وتحقيق الانضباط والسيطرة علي العاملين، مما أدي إلي هبوط في عوائد الجهاز الإداري، وتضخم مشكلة البطالة المقنعة٠

ونري بعد كل ما تقدم، أن هذه السياسة أدت إلى زيادة نسبة البطالة المقنعة وفائض العمالة، ولم تؤد إلى خلق فرص عمل منتجه، تتزايد تلقائياً بزيادة القوي العاملة ، وهذا ما أكدته دراسة تمت من خلال المجالس القومية المتخصصة عام ١٩٨٤، مفاد تلك الدراسة أن البطالة المقنعة في مصر قد وصلت إلى ٤٠% في الجهاز الإداري للحكومة دون القطاع العام [٧٠]٠

وهنا نؤكد علي أن السياسة التي اتبعتها الحكومة خلال الفترة السابقة بشأن التشغيل، لم تكن مفصلة وواضحة، حيث اكتفت بالحلول الاجتماعية فقط، دون النظر إلى الجوانب الاقتصادية والتي لا تقل أهمية عن الجوانب الاجتماعية، والتي تساهم في استمرار السياسة أو الاستراتيجية واستقرارها٠

كذلك نؤكد علي أن هذه السياسة، لم تراع الآثار المترتبة علي تطبيقها علي المدى الطويل، ويظهر ذلك في زيادة العمالة في القطاع الحكومي والقطاع العام،الأمر الذي أدي إلى تفاقم مشكلة البطالة المقنعة، وعند تنفيذ برنامج الخصخصة، والذي هو ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها مصر حديثاً، ظهرت المشكلة وتفاقمت حدتها، في الاستغناء عن هذه العمالة الزائدة في تلك المشروعات٠

كذلك أدت هذه السياسة إلى زيادة الاستهلاك الحكومي، وانخفاض الاستثمار، وهذا واضح ولا يمكن إنكاره، كما أدت هذه السياسة إلى تشجيع المهارات غير الملائمة لاحتياجات سوق العمل،والاهتمام بالمظهر دون الجوهر، مما أدي إلى إحباط كل محاولة لتخطيط القوي العاملة٠

---

(٧٠) تقرير مبدئي : عن سياسة تطوير الخدمة المدنية، المجالس القومية المتخصصة – الأمانة العامة، لجنة تطوير الخدمة المدنية، القاهرة ١٩٨٤ ، ص ٤٢ .

والخلاصة هي أن سياسة التوظيف الحكومي، مثلت أداة الدولة في تحقيق التشغيل الكامل للقوة العاملة في الستينيات،وربما يرجع ذلك إلى الاستثمارات العامة التي توسعت فيها الدولة في هذه الفترة،كذلك في النمو الضخم للجهاز الإداري والخدمي والذي تطلبه النظام الاشتراكي الجديد، حيث تزايدت المسئوليات الإدارية والرقابية بعدما أستبعد النظام الحر، وذلك أيضاً في أعقاب التأميم عام ١٩٦١،واستمر التشغيل المضمون للخريجين،حتى وقت قريب أداة للدولة ، وعلي الرغم من نجاح تلك السياسة في امتصاص فائض العمالة،إلا أنها أدت إلى مجموعة من الانعكاسات السلبية، علي قضية الإنتاج، والبيروقراطية في قطاع الدولة، فضلاً عن تزايد الأعباء علي الموازنة العامة، وكذلك تزايدت حدة التضخم، واشتد الطلب علي التعليم الجامعي[٧١] .

وأخيراً نجد أن التطور في معدلات الأجور النقدية قد حمل الدولة أعباء مالية ضخمة .

البند الثاني

تقييم وتحليل التأمين ضد البطالة

باعتباره أحد الحلول التقليدية لمشكلة البطالة

في مصر

رأينا فيما سبق، كيف أخذت مصر، بنظام التأمين ضد البطالة، وعرفنا أن القانون رقم٧٩ لسنة ١٩٧٥ الصادر بشأن التأمينات الاجتماعية،قد تضمن التأمين ضد البطالة في الباب السابع منه، وقرر بأنه لا يتمتع به سوي العاملين في القطاع العام والخاص المنظم، أي أن العاملين في القطاع الحكومي لا يستفيدون من هذا النوع من فروع التأمين .

ولقد رأينا، أن شروط الاستفادة من هذا النظام، متشددة نوعاً ما، كذلك نجد أن قيمة التأمين ضد البطالة، عادة ما تكون متواضعة .

ولقد تطلب القانون، بعض الشروط الواجب توافرها في العامل المتعطل، لكي يستحق تأمين البطالة، منها أن يكون مسجلاً كمتعطل لدي مكتب القوي العاملة، وأن يتردد عليه بانتظام،ويشارك في دورات التدريب المهني التي يجريها مكتب القوي

---

[٧١] جنات السمالوطي، سياسة الأنفاق العام ومواجهه البطالة في مصر، المؤتمر الأول للبطالة في مصر، عام ١٩٨٩، ص ٤٨١ .

العاملة، وأن يكون قد سدد اشتراكات التأمين ضد البطالة لمدة لا تقل عن ستة شهور متقطعة أو ثلاثة أشهر متصلة، والتي تبلغ ٢% من الأجر الشهري، والذي علي أساسه يعوض العامل المتعطل، بنسبة ما بين ٣٠%، ٦٠% من آخر أجر حصل عليه العامل قبل التعطل،وذلك لمدة تتراوح بين ١٦ أسبوعا، ١٢٨ أسبوعا.

والذي يجب إيضاحه، في هذا الصدد،أن سياسة التأمين ضد البطالة، يستفيد منها المتعطل الذي كان يعمل من قبل، وليس الأفراد المتعطلين الجدد، وعلي ذلك يتضح لنا الدور المحدود، الذي تقوم به التأمينات ضد البطالة في مصر.

والخلاصة أن نظام التأمين ضد البطالة، علي اختلاف أوضاعه، لا يمكن له تحقيق الهدف منه، وهو القضاء علي مشكلة البطالة في مصر، أو علي الأقل الحد منها.

وأن العلاج الجذري لتلك المشكلة، يكمن في تدعيم المشروعات القادرة علي استيعاب، أكبر قدر من العمالة، وكذلك توزيع فرص العمل علي المواطنين، بما يكفل لهم سبل العيش في عزه وكرامة، وفي المستوي اللائق عن طريق العمل لا غن طريق المساعدات أوالإعانات مهما كانت مسمايتها.

ولذلك فان التأمين ضد البطالة، ليس حل لمشكلة البطالة، ولكنه ربما يكون مرحلة مؤقتة للتغلب علي ظروف اقتصادية معينه يمر بها المشروع ، وبمجرد انتهاء هذه الظروف يعود الأمر علي ما كان عليه سالفا.

البند الثالث
تقييم وتحليل الزكاة باعتبارها أحد الحلول غير التقليدية لمشكلة البطالة

إن ركن الزكاة، من أركان الإسلام الخمس، التي بنى عليها، ولقد عرف المسلمون هذا الركن باعتباره شريعة، وأيضاً منهج عمل وتشغيل في عهد النبي صلي الله عليه وسلم، وعهد الخلفاء الراشدين المهديين من بعده.

ولقد عرفنا فيما استعرضنا سلفاً، بأن النبي صلي الله عليه وسلم ، قد أرشد الأنصاري،الذي جاء يسأله صلي الله عليه وسلم، فقد نصحه وأرشده، وهنا يمكن استخلاص آلاتي:-

١- ضرورة أمر العاطلين القادرين علي العمل بالعمل ،
٢- ضرورة توجيه كل فرد عاطل عن العمل ، بالعمل الذي يتلاءم مع قدرته ومواهبه ،
٣- ضرورة متابعة العاطلين بعد توجيههم إلى عمل محدد، لكي يتعرف ولي الأمر علي مصير ما دبرت لهم فرصة عمل مع تزويد العامل بآلة العمل ،
٤- النهي عن التسول، وذلك من خلال أمرين :-

الأول : هو تهيئة العمل المناسب لكل عاطل قادر علي العمل، وهذا واجب الدولة، نحو أبنائها،وهذا ما نص عليه الدستور المصري الحالي في المواد ٧،٨،١٠،١٣ ،

الثاني : هو ضمان المعيشة الملائمة لكل عاجز عن الكسب،وهذا ما نصت عليه المادة ١٧من الدستور المصري [٧٢].

٥- ضرورة تأهيل الأفراد المتعطلين نفسياً ومعنوياً ومادياً للعمل،" ويظهر ذلك باطمئنان العامل علي نفسه وعلي أسرته،وكذلك في منح العامل الآلة التي تساعده علي الكسب، وهذا ما نصت عليه المادة ٢٣ من الدستور المصري أيضاً [٧٣] ،

وعلي الرغم من كل هذا، إلا أننا حتى الآن، لم نشاهد تطبيقاً سليماً لنصوص الدستور، يحقق الأهداف النبيلة التي نص عليها والتي مصدرها الشريعة الإسلامية ،

ونؤكد، علي أن ما جاءت به الشريعة الإسلامية، من حلول كما سبق، لا تبتعد كثيراً عن السياسة الحالية التي تخطوها الدولة، لاسيما، نشاه الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع لمجلس الوزراء المصري، باعتباره بنك تمويل للشباب المتعطل، والذي يرغب في إيجاد فرصة عمل، ولكنه عاجز عن ذلك، نتيجة عدم وجود تمويل كافي، أو لعدم وجود تأهيل فني أو مهني أحيانا، وهنا يظهر لنا أن الإسلام، قد سبق جميع التطورات والتحديات بشأن اقتراح الصندوق الاجتماعي للتنمية، علي اعتبار أنه مصدر للأمان الاجتماعي .

والملاحظ أحياناً، وجود خلط عند البعض، في طبيعة الزكاة حيث يظن البعض، بأن الزكاة هي نفسها الضريبة التي يقوم البعض بتسديدها،إلا أن ذلك غير صحيح، لذا فلابد من توضيح ذلك إعلامياً، والبدء علي الفور بعمل جهاز يتبع لمشيخة الأزهر" بشكل

---

[٧٢] ولقد نصت المادة ٧ من الدستور المصري علي " أن يقوم المجتمع علي التضامن الاجتماعي "،
- أما المادة ٨ فقد نصت علي " أن تكفل الدولة تكافؤ الفرص لجميع المواطنين "،
- وبخصوص المادة ١٠ فقد نصت علي" أن تكفل الدولة حماية الأمومة والطفولة، وترعي النشء والشباب وتوفر لهم الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم ،
- أما المادة ١٣ فأنها تنص علي" أن العمل حق وواجب وشرف تكفله الدولة، ويكون العاملون الممتازون محل تقدير الدولة والمجتمع ،
- تنص المادة ١٧من الدستورعلي أن"تكفل الدولة خدمات التأمين الاجتماعي والصحي ومعاشات العجز عن العمل والبطالة والشيخوخة للمواطنين جميعا، وذلك وفقاً للقانون"،

[٧٣] تنص المادة ٢٣ من الدستور علي " أن ينظم الاقتصاد القومي وفقاً لخطة تنمية شاملة تكفل زيادة الدخل القومي، وعدالة التوزيع، ورفع مستوي المعيشة، والقضاء علي البطالة، وزيادة فرص العمل وربط الأجر بالإنتاج، وضمان حد أدني للأجور، ووضع حد أعلي يكفل تقريب الفروق بين الدخول"،

ملزم"،يتم تـجميع أموال الزكاة فيه، ويتم تحديد مخارجها من خلال عاملين عليها، موثوق في تدينهم وكفاءتهم العلمية والفنية والاخلاقية .

ومن هنا فقط، يمكن سد جزء ليس بالقليل في عملية التمويل، بدلاً من القروض التي لا تعرف مصادرها[٧٤] .

المبحث الثاني

الحلول غير التقليدية لمشكلة البطالة

في مصر تقييماً وتحليلاً

لقد حاولت الحكومات المتعاقبة، تحقيق أهدافها في تنمية المجتمع، والتنمية البشرية والحد من مشكلة البطالة بشكل خاص، من خلال سياسات متعددة قامت بها . أهمها الحلول التقليدية للحد من مشكلة البطالة .إلا أنها رأت أن هذه الحلول، لم تحقق الأهداف المنشودة، وعلي ذلك اتجهت الحكومة إلى الحلول غير التقليدية، لكي تتمكن من التغلب علي مشكلة البطالة في مصر .

والسؤال الذي يطرح نفسه، هل تمكنت الحكومة من حل مشكلة البطالة من خلال الحلول غير التقليدية، وإذا كانت الإجابة بنعم، فما حجم المعالجة ؟ وقبل كل هذا ما الحلول غير التقليدية التي تبنتها الحكومة في مصر للحد من مشكلة البطالة، هذا ما سوف نتعرض له في هذا المبحث .

وسوف نتناول في هذا المبحث الحلول غير التقليدية، والتي تتحدد في هجره العمالة المصرية، استصلاح واستزراع الأراضي وتمليكها لشباب الخريجين، والمشروعات الصغيرة،وذلك في المطلب الأول من هذا المبحث بعدها يتم تقييم وتحليل هذه الحلول من خلال المطلب الثاني .

---

[٧٤] ونؤكد علي أن هذا الموضوع يحتاج إلى الكثير والكثير من البحوث والدراسات، نظرًا لما له من دور كبير في عملية التمويل، حتى انه يقال أن هذا النظام قادر إذا أحسن استخدامه أن يجعل هناك اكتفاء ذاتي بعد أربعين عام حيث تغطي هذه الأموال أعباءها، وتصبح لا تحتاج إلى أحد .
والسؤال الذي يطرح نفسه لماذا لم نتحرك نحو هذه السياسة ؟ لاسيما أن الدستور المصري ينص في مادته الثانية علي أن" الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع ".

المطلب الأول

الحلول غير التقليدية لمشكلة البطالة في مصر

البند الأول

سياسة هجرة الأيدي العاملة المصرية

ارتبطت سياسة هجرة الأيدي العاملة في مصر، بعوامل متعددة،منها عوامل الطرد الداخلية،وعوامل الجذب الخارجية، وكذلك السياسات التنظيمية التي قامت بها الدولة، وأيضًا التطلعات الفردية، بغرض حياة أفضل، كل هذه العناصر كان لها عظيم الأثر،في تشجيع الهجرة والانتقال من بلد إلى آخر .

ولقد تطورت سياسة الهجرة في مصر، بعد ما صدقت مصر علي اتفاقية انتقال الأيدى العاملة عام ١٩٦٧ في إطار جامعة الدول العربية، بعدها عقدت عددا من الاتفاقيات الثنائية .

وفي عام ١٩٦٩ صدر القانون رقم ٨٦٣، بهدف إقامة لجنة الهجرة والعمل بالخارج، وكان هدفها رسم سياسة الهجرة، وتشجيع التعاون بين الهيئات والإدارات المعنية بالهجرة، والوقوف علي فرص العمل بالخارج والاهتمام بعقد الاتفاقيات الثنائية مع الدول المستقبلة للمهاجرين [٧٥].

وفي عام ١٩٧١ صدر الدستور الدائم لمصر، حيث نص في مادته الثانية والخمسين علي أن"الهجرة حق دستوري للمواطنين "، ونتيجة لذلك صدرت عدة قوانين، بغرض تشجيع الهجرة، وكان نتيجة لهذه القوانين بأن زادت أعداد المهاجرين إلى دول الخليج وإلي ليبيا، واستمرت هذه الهجرة حتى عام ١٩٧٣ .

وفي عام ١٩٧٥، صدق البرلمان المصري علي الاتفاقية رقم ٤ لسنة ١٩٧٥بشأن انتقال القوي العاملة، بين الأقطار العربية، تشجيعاً لحركة انتقال العمالة بين الدول العربية [٧٦].

---

[٧٥] محمد حسن محمد سلامة، سياسات هجرة الأيدي العاملة في مصر بين التقييد والإطلاق، دراسة مقارنة، رسالة للحصول علي درجة الدكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، عام ٢٠٠٠، ص ٢٦ .

[٧٦] عوض مختار هلودة ، المشروع الإقليمي المشترك لدعم سياسات الهجرة في الدول العربية ، منظمة العمل الدولية ، وبرنامج الأمم المتحدة التنمية ، ندوة سياسات الهجرة في البلدان العربية المصدرة للعمالة ، تدفق هجرة العاملة وسياساتها في مصر ، القاهرة من ٢ – ٤ مايو ١٩٩٢ ، ص ٨ .

والخلاصة هي أن الحكومة بدأت متشددة في سياسة الهجرة منذ قيام الثورة عام ١٩٥٢ وحتى بداية الستينات، بعدها لجأت الدولة إلى تيسير الإجراءات الخاصة بالهجرة علي الأفراد نوعاً ما ٠

ولقد شجع الدولة علي الهجرة، ضرورة هامة – هي مواجهة مشكلة البطالة في مصر، والضغوط التي تمارسها علي الاقتصاد القومي ٠ولكن هل نجحت هذه السياسة في الحد من مشكلة البطالة في مصر ؟

هذا ما سوف نتناوله عند التعرض لتقييم وتحليل هذا الحل في المطلب الثاني ٠

البند الثاني
سياسة استصلاح الأراضي وتمليكها لشباب الخريجين

لقد بدأت الدولة، الاهتمام بالقطاع الزراعي، مرة أخري، بعد ما ساهم الزحف الحضري علي الأراضي الزراعية بغرض السكن والطرق والمصانع وغيرها من المشروعات الأخرى، في التهام مساحات كبيرة من هذه الأراضي الخصبة ٠

وذلك بهدف توفير فرص عمل منتجة،بالإضافة إلي إشباع الحاجات الأساسية من الغذاء ٠

ولقد وضعت الدولة استراتيجية للتنمية الزراعية في التسعينات بهدف التوسع الزراعي، رأسيا،وأفقيا في مختلف الأنشطة الزراعية، بهدف الحد من مشكلة البطالة من خلال تشجيع قيام المشروعات الزراعية والريفية كثيفة العمالة، وأيضًا الاهتمام بمشروعات شباب الخريجين،وخاصة مشروع مبارك لتمليك الخريجين أراضي جديدة، باعتباره، مشروعا قوميا ٠

ولقد استهدفت هذه الاستراتيجية كذلك تشجيع القطاع الخاص، وشباب الخريجين علي استصلاح الأراضي وتملك الأراضي الجديدة، إلا أن الدولة قد تحدد دورها في المساهمة في أعمال البنيـة الأساسية، والدراسات الاستكشافية لتحديد أفضل المواقع الممكن استصلاحها، وتقديم الائتمان والتسهيلات اللازمة لعملية الاستزراع مع قصر الإدارة والاستغلال لهذه الأراضي علي القطاع الخاص ٠

ومن هنا ساهمت تلك السياسة بإيجاد فرص عمل للشباب قدرها ٧ر٥٤ ألف فرصة عمل خلال الفترة من عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٩٧ [٧٧].

وإذا أردنا التحدث عن تطور المساحة المزروعة في مصر، وذلك طبقا للبيان الصادر من مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار[٧٨]،نجدأن المساحة المزروعة عام ١٩٩٦ كانت ٨٣٩ر٧ مليون فدان، وهي المساحة التي تقع علي جانبي الشريط الضيق لوادي النيل من أسوان جنوبا للدلتا شمالاً، وفي المساحات الواقعة بين فرعي دمياط شرقاً، ورشيد غرباً،وقد تركزت خريطة التوسع الأفقي منذ الخمسينات وحتى عام ١٩٩٦ في استصلاح المناطق المتداخلة مع الأراضي المزروعة والمتاحة لها، بعدها تم استصلاح مساحات أخري، مما أدي إلي زيادة المساحة المنزرعة إلي ٩١٠ر٧ مليون فدان عام ١٩٩٧،ثم ارتفعت تلك المساحة إلي أن أصبحت ١١٥ر٨ مليون فدان عام ١٩٩٨ .

وننتقل إلي البند الثالث والأخير والخاص بسياسة تشجيع المشروعات الصغيرة .

البند الثالث

سياسة تشجيع المشروعات الصغيرة في مصر

وجهت الحكومة، اهتمامها إلي سياسة الإصلاح الاقتصادي في مصر، لكي تعالج المشاكل الاقتصادية الهامة والتي منها [٧٩].

١ - حسن استخدام الموارد الاقتصادية .
٢- تعبئة الطاقات المتاحة .
٣ توفير مزيد من فرص العمل الحقيقية .
٤- خفض معدلات البطالة .
٥ توفير السلع والخدمات بجوده عاليا وأسعار مناسبة .

ولقد اتخذت الحكومة، مجموعة من الإجراءات، بهدف تصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي، منها زيادة حجم الاستثمارات، وتخفيف حدة التضخم، وعلاج الاختلال في ميزان المدفوعات، مما أدي إلى زيادة حده البطالة كما سلف الذكر،

---

[٧٧] مجلس الشورى - تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية ، عن الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٩٧/ ١٩٩٨ - ٢٠٠١/ ٢٠٠٢) وخطة عامها الأول ١٩٩٨/٩٧ ،عام١٩٩٨ ، ص١٦ .

[٧٨] وصف مصر بالمعلومات، الإصدار الرابع، مركز المعلومات دعم واتخاذ القرار،مجلس الوزارء، سبتمبر ١٩٩٩، ص ٣٨٤ .

[٧٩] مجلس الشورى، البعد الاجتماعي في مسيره خطوات الإصلاح الاقتصادي – الصندوق الاجتماعي للتنمية، لجنة الشئون المالية والاقتصادية، التقرير رقم ١٥ أكتوبر ١٩٩٤، ص ٨ .

بالإضافة إلي تزامن عودة العمالة المصرية من الخارج نتيجة حرب الخليج ، وانخفاض أسعار البترول، وغيرها من الأسباب .

وكان طبيعياً اهتمام الدولة،لإيجاد طريقة تمكنها من عمل مظلة اجتماعية، بهدف التخفيف علي المجتمع من حدة تلك الآثار، من هنا جاءت فكرة إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، بالاشتراك مع هيئة التنمية الدولية .

ولقد جاء في بيان ألقاه السيد/ رئيس مجلس الوزراء [٨٠]،أن دور الصندوق الاجتماعي، يتحدد أساساً في مواجهة موضوع البطالة بكافة أنواعها، سواء البطالة التي نشأت من تزايد عدد السكان، أو نتيجة عودة العمالة المصرية من الخارج بعد حرب الخليج .

وهنا تظهر أهمية الصندوق الاجتماعي للتنمية، والدور الهام الذي يقوم به . من أجل ذلك ، رأينا إلقاء الضوء عليه وما حققه من إنجازات ، بخصوص إيجاد فرص عمل للشباب دائمة كانت أو مؤقتة، وأيضاً تقييم الدور الذي قام به هذا الصندوق خلال الفترة من عام ١٩٩١وحتى الآن .

ولقد قام الصندوق بوضع عدداً من البرامج،استهدف بها خلق فرص عمل للشباب المتعطل، والعائدة من الخليج وفائض الخريجين من الجامعات والمعاهد والمتأثرين من برنامج الإصلاح الاقتصادي، كذلك تحسين الظروف البيئية والمعيشية لمحدودي الدخل في المناطق المحرومة من الخدمات، وأيضاً التوسع في العديد من مشروعات التنمية والمشروعات الصغيرة ذات العائد .

وذلك من خلال برامج عمل وأنشطة هي، برنامج تنمية المجتمع، برنامج الأشغال العامة، برنامج تنمية المشروعات، برنامج التشغيل والتدريب التحويلي، وبرنامج التنمية المؤسسية .

والسؤال هل تحقق الهدف من إنشاء هذا الصندوق ؟ وخصوصاً الحد من مشكلة البطالة في مصر؟هذا ما سوف نتعرض له في المطلب الثاني، وفي الباب الأول والثاني من هذا البحث .

---

(٨٠) عاطف صدقي ، في بيان ألقاه أمام مجلس الشورى بتاريخ ١٩٩٣/١/١٨، والذي ورد بالتقرير رقم ١٥ من قبل لجنة الشئون المالية الاقتصادية بالمجلس عن البعد الاجتماعي في مسيرة خطوات الإصلاح الاقتصادي" الصندوق الاجتماعي للتنمية" ، ص ص ١٠٥ ، ١٠٦ .

المطلب الثاني
تقييم وتحليل الحلول غير التقليدية لمشكلة
البطالة في مصر

لقد حاولت الحكومة، حل مشكلة البطالة في مصر ، أخذة في الاعتبار،السياسة السكانية، فبدأت بعمل حملات مكثفة لتنظيم الأسرة بغرض خفض معدل الزيادة السكانية في مصر، ونتيجة هذا انخفض معدل النمو السكاني من ٨ر٢% في تعداد عام ١٩٨٦ إلي أن وصل ١ر٢% في تعداد عام ١٩٩٦ .

وحتى نكون موضوعيين، فإنه لا يمكن القول بأن خفض معدل النمو السكاني، كاف وحدة، للحد من مشكلة البطالة من أجل هذا بدأت الدولة في البحث عن حلول أخري غير تقليدية، بهدف التغلب علي هذه المشكلة القومية .من خلال تشجيع هجرة الأيدي العاملة المصرية، وسياسة استصلاح واستزراع الأراضي وتمليكها للشباب الخريجين، وسياسة تشجيع المشروعات الصغيرة .

ولكن هل نجحت الدولة في هذا ؟ هذا ما سوف نتعرض له في هذا المطلب .

البند الأول
تقييم وتحليل سياسة تشجيع هجرة الأيدي العاملة المصرية
وأثرها علي حل مشكلة البطالة في مصر

عرفنا، فيما سبق، أن الدولة قد اتجهت إلي تشجيع الهجرة الخارجية، كوسيلة لمواجهة بعض المشاكل، ومنها البطالة .وكانت نتيجة هذه السياسة ، هجرة عدد كبير من الأيدي العاملة المصرية، حيث تراوح عددهم بين ٥ر١ و ـر٢مليون عامل مصري، وذلك في أوائل الثمانينات، إلي دول الخليج وغيرها .

ولاشك في أن الهجرة،أدت إلي توفير فرص عمل لمن لم يجد فرصة عمل في مصر،أو ربما كان يستقل بأنشطة منخفضة الدخل (الإنتاجية) .

والخلاصة هي أن الهجرة، قد أدت إلي خفض حدة البطالة، وساعدت علي توفير عملة صعبة، وذلك من خلال التحويلات النقدية التي بعث بها العاملين المصريين بالخارج .

ولكن هذا الوضع لم يدم، حيث أدي عدم التخطيط للعمالة المهاجرة إلي تلك الدول،إلي عودة عدد كبير منها بصورة لم تكن مصر مستعدة لها، مما سبب خللاً في

سوق العمل ، وزاد من حدة مشكلة البطالة في مصر، نظراً لأنه كان يتعيين علي الحكومة التخطيط والتنظيم لتلك الأيدي العمالة الموجودة في الخارج، لأنه غير متصور بقاء هؤلاء المواطنين مدي الحياة، علي اعتبار أن المشروعات المسندة إليهم في تلك الدول كانت بطبيعتها مؤقتة،ونؤكد علي أن الدولة لم تتخذ كافة الإجراءات والنظم بالنسبة للعمالة المصرية التي تعمل خارج مصر، ومن ضمن الحماية التي كان يمكن عملها،إنشاء صندوق ادخاري، يمول من قبل العاملين خارج مصر، يتم استثمار أمواله في مشروعات متعددة وصولاً إلي هدفين هما :-

الأول: تحقيق عائد استثماري لتلك الأموال، يوزع علي أصحاب هذه الأموال، ويوفر فرص عمل للشباب .

الثاني:إيجاد نشاط اقتصادي، محدد المعالم،يمكن للعاملين المصريين بالخارج الانضمام إليه والعمل به عند عودتهم من الخارج لأي سبب ٠

ومع الأسف لم تقم الدولة، باستغلال الفترة التي عمل بها المهاجرون المصريون بالدول العربية،وكان اهتمامها فقط، جمع الضرائب والرسوم، مما أدي إلي عودة تلك الأيدي العمالة بشكل جماعي في فترة لم تتوقعها الحكومة المصرية ٠

كذلك شجعت الهجرة أغلب الأفراد علي الحصول علي المؤهلات العلمية،بغرض الحصول علي فرص عمل، ومثل ذلك عبئاً كبيراً علي الدولة، وفقداً اقتصادياً ضخماً ٠ولم يعد بفائدة تذكر ٠

البند الثاني

تقييم وتحليل سياسة استصلاح الأراضي الصحراوية وتمليكها لشباب الخريجين

لا شك في أن التنمية الاقتصادية في أي دولة، تبدأ من التنمية الزراعية، نظراً لأن المنتجات الزراعية تعتبر موارد أولية، لأغلب الصناعات، ومن هنا فهي أساس في عملية التنمية، وبالتالي في الصناعة أيضا ٠

من أجل ذلك،استهدفت الحكومة التوسع في المساحات المنزرعة، من خلال الاستعانة بالعنصر البشري، حيث شجعت قيام المشروعات الزراعية، والريفية كثيفة العمالة، من خلال الاهتمام بمشروعات شباب الخريجين، وخاصة مشروع مبارك لتمليك الخريجين أرض جديدة، باعتباره، مشروعاً قومياً ٠

ولقد حقق الصندوق عدد ٣١٦ ألـف فرصـة عمـل دائمـة ، ١٠٥ ألـف فرصـه عمـل مؤقتة ، من خلال ١٠٠ ألف مشروع للشباب، بالإضافة الى٢٠٠ ألف فرصـة عمـل تقـدم عام ٢٠٠٠ وعند تحليل هـذا البيـان يتضـح،أن مجمـوع فـرص العمـل الدائمـة والمؤقتـة ٦٢١ألـف فرصـة عمـل حتـى عـام ٢٠٠٠، وذلـك خـلال ثـماني سنـوات منـذ نشـأة الـصندوق،علي اعتبار أن الصندوق قد بدأ عمله عام ١٩٩٢ ٠

ومن هنا يتضـح أن الصنـدوق، قـد سـاهم سـنوياً بعـدد ٧٧ر٦٢٥ ألـف فرصـة عمـل سنوياً، بما يعادل ١٧ر٨% تقريباً، من فرص العمل المطلوبة سنوياً، والتـي قـدرت بأنـها ٩٥٠ ألف فرصة عمل سنوياً تقريباً ٠

وإذا نظرنـا إلي هذه النـسبة، نجد أنـها متدنيـة للغايـة، لاسيما وأن فـرص العـمل التـي يقدمـها الصندوق الاجتماعي ليست كلها عمالة دائمة، بل فيها مؤقتة، وربما لا تكون هـذه العمالة مستقرة، وعلي ذلك نجد أن النسبة أقل من ذلك ٠

والجدير بـالذكر، بـأن هنــاك منظمـات غير حكوميـة متعددة، وكــذلك القطـاع غــير المنظم،فهو ولا شك يغطي جانباً كبيراً من فرص العمل،ولكن مع الأسف الشديد، لا يوجد إحصاء دقيق في هذا الشأن، مما يؤدي إلي صعوبة حصر هؤلاء ،ومعرفة النسبة الخاصة بهم ٠

ومن هنا،نري ضرورة تحديد مسار البحث حول جهة محددة،وهي الصندوق الاجتماعي للتنمية،لـمعرفة التقدم الذي حققته هذه المؤسسة، مـن خـلال إحصـاءات محـددة،وبـيانات مدونه٠ في إطار البرنـامج الخـاص بتنمية المشروعات الصـغيرة، وخصوصاً الصنـاعات الصغيرة في مصر، وما تم تحقيقه فعلاً من إنجازات في هـذا الـمجال مـن إيــجاد فـرص عمل للشباب دائمة أو مؤقتة،مع استعراض لأهم المشروعات التي قام بتمويلها للشبــاب في مجال الـصناعات الصـغيـرة، تحـويلية كانــت أو مـغذية، كـذلك التـعرف علـي مدي نجـاح تـلك المشروعات،إنتاجياً، وتسويقياً (داخلي وخارجي) ٠

وفي هذا الصدد، سوف نقوم بإعداد استـمارتي استبيان، بـهدف التعرف علـي الـدور الذي قام به الصندوق الاجتماعي في مجال الصناعات الصغيرة،للحد من مشكلة البطالـة، حيـث يتـم توجيـه الأسـئلة إلـي عيــنه مــن المســتفيدين مــن قــروض الصنــدوق الاجتماعي،وكــذلك أصـحـاب الخبـرات والمسئولين في مجالات الصناعات الصغيرة فـي مصر، بهدف الوصول إلي تحديــد الدور للصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالـة فـي مصر، وذلك كـله من خــلال وضـع الأطـر القانونيـة والتنظيميـة للصنـاعـات الصغيرة فـي مصر ٠

الباب الثانى

الصناعات الصغيرة

يشهد العالم اليوم، اهتماماً كبيراً، ومتزايداً في مجال الصناعات الصغيرة، خاصة في الدول النامية التي تعاني من مشكلة البطالة، ولما لها من خصائص تجعل دورها أكثر فاعلية من الصناعات الكبيرة، في التصدي لمشكلة البطالة ·

ومن المعروف أن الصناعات الصغيرة، ليست حلاً وليد اليوم، ولكن هي حقيقة ظهرت في مراحل التطور التاريخي المختلفة، ولازالت تمثل أهمية كبيرة علي مستوي الاقتصاد المتقدم، وفى الدول النامية، نظرًا لأن حاجات الإنسان، متعددة، ومتنوعة، وفي الوقت نفسه موارده محدودة، وهنا تصعب المعادلة التي يحاول الاقتصاديون إيجاد الحلول المناسبة لها، والتي تتطلب استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة أفضل استغلال، وكذلك العمل علي تقليل الفاقد الاقتصادي ومحاولة تفاديه، وأيضًا تحقيق الكفاية الإنتاجية، بما يؤدي في النهاية إلي إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، وبالتالي رفاهية الشعوب ·

ولكي يحقق الإنسان، رغبته في إشباع حاجاته الأساسية(المأكل، المشرب، الملبس ·· الخ) لابد له من فرصة عمل يتكسب منها، بهدف تحقيق تلك الرغبات ·

هنا تظهر أهمية فرصة العمل، بالنسبة لأي مجتمع ينشد الاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي ·

من أجل ذلك، استهدف البحث، استعراض المشروعات الصناعية الصغيرة بشكل عام، باعتبارها من أهم الأنشطة الاقتصادية، التي تساهم بقدر كبير ومباشر، في توفير فرص عمل للشباب، بهدف الحد من مشكلة البطالة، نظرًا لأن النشاط الصناعي، يعتبر المنفذ الرئيسي لإرساء قواعد الإنتاج، ويعمل علي تعظيم القدرات التصديرية التي تساهم في زيادة الدخل القومي، مما يؤدي إلي النهوض بالمستوي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للمجتمع · ومن أبرز الأمثلة علي ذلك، دول جنوب شرق آسيا، وغيرها من الدول التي ساهمت الصناعة فيها بقدر كبير وملموس عالمياً ·

ونظراً للأهمية التي تتمتع بها الصناعة بشكل عام، والصناعات الصغيرة بشكل خاص،رأينا من الضروري تناول موضوع الصناعات الصغيرة في هذا الباب، ، محددين فيه مفهوم وخصائص وأهميه الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً (الفصل الأول)، ثم يتبع ذلك تناول دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر : دراسة حالة على الصندوق الاجتماعي للتنمية (الفصل الثاني) ·

الفصل الأول
مفهوم وخصائص وأهميه
الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً

لاشك في أن المصنع، يعتبر رمزاً من رموز الدولة المستقلة،وتجسيداً لسيادتها الوطنية، نظراً لأن التصنيع، هو التعبير الحقيقي للتقدم والتنمية ،

وفي هذا الإطار تدخل الصناعات الصغيرة، كحلقة أساسية من حلقات التصنيع، حيث تظهر وتزيد أهميتها في البلدان النامية، بسبب ظروف تقنية ومهارية، عانت منها هذه البلدان لفترات طويلة، ونتيجة هيمنة الدول الاستعمارية التي استمرت لفترات طويلة، حرمت خلالها تلك الدول، من التطور المعرفي، وحجب عنها التقدم التكنولوجي [٨٢]،
من هنا، ظهرت أهمية الصناعات الصغيرة لتلك الدول، باعتبارها حجر الأساس في عملية التنمية الصناعية، ولعل فشل الكثير من الدول في تجارب التصنيع والتنمية، يرجع إلي قصور وضعف الدور الحقيقي والفعال الذي يمكن تقديمه من خلال الصناعات الصغيرة ومساهمتها في دفع عملية التصنيع والتنمية [٨٣] ،
ونقسم هذا الفصل، إلي ثلاثة مباحث : ففي المبحث الأول نتحدث عن مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً، وذلك من خلال مطلبين، الأول نتعرض فيه لمفهوم الصناعات الصغيرة محلياً، والثاني نستعرض فيه مفهوم الصناعات الصغيرة دولياً ،
ثم نتناول في المبحث الثاني، خصائص الصناعات الصغيرة من خلال ثلاثة مطالب، ففي المطلب الأول نتحدث عن الخصائص التنظيمية للصناعات الصغيرة، ثم نتعرض في المطلب الثاني إلي الخصائص الإدارية للصناعات الصغيرة، بعدها نتناول الخصائص الفنية والتكنولوجية في الصناعات، وذلك في المطلب الثالث ،
وفي المبحث الثالث، نتعرض لأهمية الصناعات الصغيرة اجتماعياً، واقتصادياً، مخصصين لكل منهما مطلباً مستقلاً.

---

[٨٢] منظمة العمل العربية، الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداه للتنمية، مؤتمر العمل العربي الدورة الحادية والعشرون" القاهرة ٤ ـ ١١ أبريل عام ١٩٩٤ "، ص ١١ ،

[٨٣] إجلال عبد المنعم حافظ، علي محمود المبيض، موضوعات مختارة في الإدارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، عام ١٩٩٤، ص ٢٤٤ ،

المبحث الأول
مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً

يعرف البعض الصناعة [٨٤]، بأنها" ذلك النشاط الذي يختص بتحويل موارد الإنتاج إلي منتجات أو خدمات قابلة للاستهلاك الوسيط أو النهائي من خلال عمليات مختلفة طبيعية، أو كيميائية أو حيوية أو ميكانيكية، تتم في أماكن يتم تصميمها وتنظيمها وتشغيلها وفقا لأساليب وطرق ونظم إدارية وقتية محدده يطلق عليها اسم المصانع"٠

وتختلف المصانع، من حيث الحجم، ومستوي التقدم، والنظم المستخدمة ٠من هنا، كان طبيعياً، وجود مصانع كبيرة، ومصانع متوسطة، ومصانع صغيرة٠

فالمصانع الكبيرة تتسم، بزيادة نسبيه في أعداد العاملين، وروؤس الأموال المستثمرة، والأساليب التكنولوجية المستخدمة، وتعدد النظم الإدارية المطبقة، كذلك يتسم المصنع الكبير بتعدد المستويات الإدارية الموجودة به٠

أما عن المصانع الصغيرة، فيكون لها حد أدني وحد أقصي للعمالة، كما أن رأس المال لا يمكن أن يتجاوز حداً معيناً، و درجة الماكينة تعتمد علي الجمع بين مهارة الآلة والعامل، بالإضافة إلي أن المستويات الإدارية بها لا تتعدى المستويين، وذلك مع عدم إغفال الشرط الأساسي في الصناعة، وهو شرط تماثل المنتج ودقة المواصفات والالتزام بها[٨٥] ٠

في هذا المبحث نتناول مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً من خلال مطلبين، في المطلب الأول نستعرض مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً، آما في المطلب الثاني فسوف نتعرض إلي مفهوم الصناعات الصغيرة دولياً.

---

[٨٤] محمد عبد الفتاح منجي، التعاون الإنتاجي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الاتحاد التعاوني والإنتاجي المركزي ومؤسسة فريد ريش إيبرت الألمانية، يوليو ١٩٩٥ ، ص ١٤ ٠

[٨٥] مرجع السابق، ص ١٥ ٠

المطلب الأول
مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً

يثير مفهوم الصناعات الصغيرة جدلاً كبيراً بين المهتمين بأمر هذه الصناعة، وربما يرجع ذلك الجدل، إلي أن هذا المصطلح يحمل في طيا ته العديد من الصناعات التي يمكن أن تندرج تحته، والتي قد تختلف في خصائصها اختلافاً بيناً،وكذلك ما يتميز به قطاع الصناعات الصغيرة بمكوناته، وسرعة تغيرها مما يشكل صعوبة في تحديد نوعيات هذه الصناعة، نظراً لأن ما يعتبر صناعة صغيرة في فترة معينة، ربما لا يكون كذلك في فترة أخري، وعلي ذلك، فإن الأمر تحكمه اعتبارات نسبية .

وقبل أن نتعرض لمفهوم الصناعات الصغيرة بشكلها الحديث، لابد من التعرض إلي الأنشطة الأخرى ذات الخصائص المتشابهة مع تلك الصناعات، مثل الصناعات الحرفية، الصناعات الريفية والبيئية، والصناعات المنزلية .

ولقد درج العرف علي استعمال كلمة الحرفيين، تعبيراً عن العاملين بالصناعات الريفية،أو البيئية، أو المنزلية، أو الحرف اليدوية الأخرى التي تتطلب مهارات فنية معينة، وتتوارث بين الأجيال، وتعتبر تراثاً خاصاً .

والحقيقة هي أن كل نشاط منهم، له مفهومه ومدلوله الذي يميزه عن غيره . فمثلاً الصناعات الحرفية، "هي تلك الصناعات التي تكتسب مفهوم الصناعة بشكل عام ويظهر ذلك في كونها تقوم بتحويل عناصر الإنتاج إلي منتجات وخدمات، وفي نفس الوقت تبتعد عن مفهوم الصناعة، وذلك لعدم إخضاع منتجاتها لمعيار التماثل والمقاييس الدقيقة، إلي جانب أنها تعتمد علي المهارات اليدوية للعامل في عملية الإنتاج، أكثر من اعتمادها علي الآلة، وغالباً تكون منتجاتها عاكسه لسمات فنية وثقافية متوارثة " [٨٦] .

أما عن الصناعات الريفية والإنتاجية،" فهي تلك الصناعات والحرف والمهن التي يقوم بها سكان الريف بصفة فردية أو جماعية في منازلهم أو في أماكن أخري مخصصة بالقرية، ويكون هدفها الأساسي تصنيع الخامات الريفية مثل (السجاد والأكلمه والنسيج اليدوي للقطن والحرير وغزل الكتان والصوف ونسجه وصناعة الليف، والقش والجريد

---

[٨٦] محمد عبد الفتاح منجي، مرجع سابق ص٥٣ ، ص ص ١٥ ، ١٦ .

والخـوص والفخـار) أمـا فـي المدينـة فنجـد صناعـات التجـارة والحـدادة والتطريـز والحياكة ... الخ " [٨٧].

وتمثل هذه الصناعات جزءًا من اقتصاد القرية، فمنتجاتها تقوم بإشباع الطلب المحلي الدائم، وإن كانت لا تقتصر علي ذلك كلية، وهـي تحتـاج إلـي رأس مـال ضئيـل كمـا فـي صناعة منتجـات الألبـان وصناعـة النسيج اليـدوي، وأدوات بسيطة مثـل أشـغال الـتريكو والإبرة والخياطة والتطريز.

وعن الصناعات المنزلية يمكن القول بأنـها " تلك الصناعـة التـي تمـارس عـادة داخل المنـازل كأشغال التريكو، والإبرة والحياكة، والتطريز "[٨٨].

وتنتشر هذه النوعيـة مـن الصناعـات، فـي الـريف والحضر، ويغلـب عليـها الطـابع العائلي، ونـادرًا مـا يتجـاوز عدد العاملين بـها خمسـة أشـخاص، وتتبـع هـذه الصناعـات الوسائل التقليدية المتوارثة، حيث إنها غالبا ما تقوم علي ممارسة حـرف متوارثـة كـانت تمارس قديما ولم تتحـول إلي صناعة متطورة، ولكن احتفظت بقيمتها الفنية خاصة وأنها تعتمد علي المهارات اليدوية النـادرة.

والخلاصة هي أن هناك صناعات وأنشطة مختلفـة ربمـا تدخـل مـع أنشـطة الصناعـات الصغيرة، وبالتـالـي كـان لزامًـا علينـا اسـتعراضها حتـى تظـهر لنـا أهـم الفـروق بيـن تلـك الصناعات والصناعات الصغيرة.

وعلـي الرغم من ذلك نجد أن جهات كثيرة في مصر، مازالت لا تفـرق بيـن الصناعـات الصغيرة، وغيرها من الصناعات التي سبق ذكرها، كما سوف نوضح فيما بعد. حيث نجد أن للصناعات الصغيرة في مصر،تعاريف كثيرة ومتعددة صدرت من جهات مختلفة [٨٩].

---

[٨٧] منظمة العمل العربية، التعاونيات والصناعات الصغيرة الريفيـة فـي الوطـن العربـي، مكتـب العمـل العربـي، الخرطـوم فـي الفترة من ٢- ٩ فبراير ١٩٧٨، ص ص ٤٠ ، ٤١ .

[٨٨] المرجع السابق ، ص ٤٠ .

[٨٩] وزارة الصناعة - وزارة التخطيط - وزارة الإدارة المحلية والقطاع التعاوني - اتحـاد الصـناعات المـصرية - معـهد التـخطيط القومي- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء - بـنك التنـمية الصناعية المصرية - البنك الـوطني للتـنمية - البنك المصري الأمريكي - شركة ضمان مخاطر الائتمان للشركات الصغيرة - وكالة التنمية الدولية الدنمركية (دانيدا) - مشروع المنشآت الصغيرة والحرفية لجمعية رجال الأعمال بالإسكندرية - الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية - جمعية صغار المنتجين والصناعات الصغيرة بالمدن الجديدة- الصندوق الاجتماعي للتنمية وفقا للعقد الموقع بين بنك التنمية الصناعي والصندوق الاجتماعي - الهيئة العربية للتصنيع.

وسوف نستعرض المعايير التي استندت عليها بعض الجهات في مصر عند وضع تعريف للمشروعات الصغيرة من خلال الجدول رقم " ١٠ " .

جدول رقم (١٠)

م	الجهة	عدد المشتغلين	رأس المال الثابت	ملاحظات
١	وزارة الصناعة	١٠ ١٠٠ عامل	لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه بعد استبعاد قيمة الأرض والمباني .	-
٢	وزارة التخطيط	من ٤ ١٠ عمال	لا يزيد عن ٥٠ ألف جنيه	-
٣	وزارة التنمية المحلية	-	-	يراعي فقط أن يكون النشاط رسميا وأن يكون مسجلا في الاتحاد التعاوني
٤	الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء	٩ مشتغلين فأقل	-	هي منشآت يغلب عليها الطابع الفردي ولا يمسك أغلبها دفاتر أو حسابات منتظمة .
٥	الهيئة العامة للتصنيع	-	لا يزيد عن مليون جنيه مصري	-
٦	الهيئة العربية للتصنيع	١٠ ٥٠ عامل	لاتزيد قيمة الآلات عن نصف مليون جنية .	لا تقل القوي المحركة عن عشرة أحصنه .
٧	اتحاد الصناعات المصرية	-	لا يزيد عن ٧٥٠ ألف جنيه	-
٨	بنك التنمية الصناعية المصرية	-	١-المشروعات الصغيرة لا يزيد رأس مالها عن ٤ر١ مليون جنيه . ٢- المشروعات الصغيرة جدا لا يزيد رأس مالها عن ٧٠٠ ألف جنيه . ٣- المشروعات الحرفية لا يزيد رأس مالها عن ١٠٠ ألف جنيه .	وهذه التعاريف تعتمد علي تعريف البنك الدولي للإنشاء والتعمير، حيث يقوم بنك التنمية الصناعية بتعديل حجم هذه الأصول بصفة دورية في ضوء معدلات التضخم لأسعار السلع الرأسمالية .
٩	الصندوق الاجتماعي للتنمية مجلس الوزراء	٥٠ مشتغل فأقل .	يتراوح ما بين ٥٠ ألف ومليون جنيه .	-
١٠	بنك مصر	١٠ ١٠٠ عامل	لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنيه بعد استبعاد الأرض والمباني .	بشرط أن تهدف تلك المشروعات إلي إرساء قيمة العمل الحر بين طوائف الشعب المختلفة .
١١	بنك فيصل الإسلامي المصري	من ١٠ ٩٩ عاملا	لا يزيد عن نصف مليون جنيه .	-
١٢	جمعية رجال الأعمال بالإسكندرية	لا يزيد عن ١٥ عاملا	-	-
١٣	شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي	-	من ٤٠ ألف جنيه ٥ مليون جنية بما فيها قيمة القرض المطلوب ولأتدخل فيها قيمة الأرض والمباني .	وتعمل هذه الأموال في جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء التجارة .
١٤	هيئة التنمية الدانمركية الدولي .	٦ ١٥ عامل	-	-
١٥	الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية .	٦ ١٥ عامل	أقل من ٢٥٠ ألف جنيه بعد استبعاد الأرض والمباني .	-
١٦	البنك الوطني للتنمية	١-٥ عامل	٢٥٠ ١٠٠٠٠ جنيه .	ويقتصر علي المجموعة المستهدفة علي المنشآت الصغيرة .
١٧	البنك المصري الأمريكي .	-	لا يزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه .	-

المصادر:

١- بنك التنمية الصناعي المصري - حول دور البنك في دعم الصناعات الصغيرة - ورقة عمل مقدمة في الندوة الخاصة بالصناعات الصغيرة أداه لمجابهة الفقر في محا فظات الصعيد- معهد التخطيط القومي للفترة من ٩ مارس عام ١٩٩٨، ص ٢ .

٢- بنك مصر،دور البنوك والصندوق الاجتماعي في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة، النشرة الاقتصادية، العدد الثاني عام (١٩٩٢).

٣ - الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،النتائج النهائية لبحث الصناعات الحرفية والصغيرة(٩مشتغلين فأقل) عام ١٩٩٦ .

٤- الهيئة العامة للتصنيع - دور وزارة الصناعة والثروة المعدنية في دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، يونيه ١٩٩٩ ص ٦ .

٥- شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا عام ٢٠٠١ - القدرة التمويلية والقدرة الاستيعابية لقطاع الأعمال الصغيرة في مصر .

٦- اتحاد الصناعات المصرية - حول تفصيل دور الصناعات الصغيرة في منظومة العمل الصناعي في مصر عام ١٩٩٨، ص ١٠ .

٧- بنك فيصل الإسلامي المصري - حول مساهمة البنك في تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة - المؤتمر الأول - يوليو ١٩٨٨ ، ص ٣ .

٨- اتحاد الصناعات المصرية - مؤسسة فريد يش ايبريت الألمانية- دليل المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر النسخة الثانية - يناير ٢٠٠٠ ، ص ٤٤ .

وبعد استعراض معايير تعريف المنشآت الصغيرة من خلال بعض الجهات في مصر، يمكننا استخلاص النتائج التالية :-

١-عدم اتفاق الجهات المختلفة علي تعريف واضح وملائم للمشروعات الصغيرة، حيث أن وضع تعريف موحد لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة يحقق تحسين القدرة علي تخطيط وتنسيق وإدارة الجهود التنموية الخاصة بتلك المنشآت، مما يساعد علي تقديم الخدمات والامتيازات لتلك الفئة بهدف النهوض بها دون غيرها[٩٠].

٢-إن أغلب الجهات قد عرفت المشروعات الصغيرة بشكل شبه مستقر، دون مراعاة تطور المراحل الاقتصادية عبر الزمان، والذي قد يؤدي إلى اختلاف مفهوم المشروع الصغير، من مرحلة إلى مرحلة، حيث تغيير قيمة رأس المال، وعدد العمال، والتكنولوجيا المستخدمة في تعريف المشروعات الصغيرة.

[٩٠] وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية- السياسات الميدانية لتنمية- قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر -دراسة قامت بها وزارة الاقتصاد في مارس ٢٠٠١، ص ٩ .

٣- اتفاق معظم الجهات في تعريف المشروعات الصغيرة تأسيسا علي معيار عنصر العمل مع اختلاف أعدادها ، حيث حددت بعض الجهات [٩١]، عدد العمالة من ١٠ - ١٠٠ عامل،كما أن هناك جهات أخرى [٩٢] ، قد حددت عدد العمالة بأنها لا تزيد عن ٥٠عامل، وأيضا هناك جهات [٩٣]، حددت معيار عنصر العمل بأنه لا يزيد عن ١٥ عامل، بينما نجد جهة أخرى [٩٤]، حددت عدد العمال من ٤ - ١٠عمال، وأخيراً وليس أخراً نجد جهات أخري [٩٥]،تحدد عدد العمال من ٩ مشتغلين فأقل٠

٤ -اتفاق معظم الجهات في تعريف المشروعات الصغيرة، تأسيساً علي معيار عنصر رأس المال مع اختلاف قيمته، حيث نجد جهات [٩٦]،تحدد قيمة عنصر رأس المال بأنه لا يزيد عن نصف مليون جنيه، بينما نجد جهات أخري[٩٧]،تحدد قيمة رأس المال بأنه لا يزيد عن مليون جنيه، مع اختلاف معيار رأس المال في جهات أخري٠

٥ -عدم وجود تنسيق أو اتفاق بين تلك الجهات لوضع تعريف موحد لهذه المنشآت الصغيرة، حيث تبنت كل جهة تعريفا خاصاً بها، وهذا يؤدي إلى صعوبة وضع تعريف موحد لتلك المنشآت، وبالتالي يتعذر تقديم خدمات وامتيازات لتلك الفئة بهدف النهوض بها٠

وهنا نري ضرورة الاتفاق بين الجهات المختلفة علي تعريف موحد،من خلال عناصر الإنتاج أومن خلال معيار عنصر العمل، معيار رأس المال، معيار التكنولوجيا المستخدمة بحيث تكون تكنولوجيا ملائمة تتناسب مع طبيعة المشروع المقام،وبدون إضرار بالعمالة المستخدمة، وبحيث تكون تكاليفها المالية بسيطة ومحدودة، مع الوضع في الاعتبار المتغيرات الزمانية لهذا المشروع أي زيادة عدد العمل، وزيادة رأس المال، وقيمة الآلات ومستواها كل فتره زمانية ولتكن ١٠% كل خمس سنوات٠

والأمر لا يشكل صعوبة، حيث نجد أن جميع البيانات والإحصاءات التي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، قد حددت المنشآت الصغيرة بأنها المنشآت

---

[٩١] وزارة الصناعة ، بنك فيصل الإسلامي المصري ، بنك مصر ، اتحاد الصناعات المصرية٠

[٩٢] الهيئة العربية للتصنيع، الصندوق الاجتماعي للتنمية ٠

[٩٣] جمعيه رجال الأعمال بالإسكندرية ، هيئة التنمية الدنمركية الدولية ، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية٠

[٩٤] وزارة التخطيط٠

[٩٥] الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك الوطني للتنمية٠

[٩٦] بنك مصر، بنك فيصل الإسلامي المصري، الهيئة العربية للتصنيع٠

[٩٧] الصندوق الاجتماعي للتنمية، الهيئة العامة للتصنيع٠

التي يعمل بها ٩ عمال فاقل، وبالتالي يمكن أخذ هذا المعيار ضمن المعايير المستخدمة في وضع التعريف، بالإضافة أننا نري ضرورة أخذ معيار رأس المال علي أساس تكلفة فرص العمل، وذلك لأن هناك دراسات متعددة في هذا المجال [٩٨] ،قامت بتحديد تكلفة فرصة العمل في المشروعات الصغيرة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي (زراعي - صناعي - خدمي)، حيث أظهرت الدراسة أن المتوسط المرجعي لفرصة العمل في مجال الصناعة بأسعار عام ١٩٩٩ يقدر ٩٣٨ر٢٣ جنيه٠

وعلي ذلك يمكن تعريف المشروع الصناعي الصغير بأنه " ذلك المشروع الذي يعمل فيه تسع عمال فأقل، ورأس ماله المستثمر لا يزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه مصري، ويستعان فيه بتكنولوجيا مناسبة تتفق وعدد العمال وقيمة رأس المال، علي أن تزيد النسبة المحددة كل خمس سنوات بمقدار ١٠% إذا دعت الضرورة إلى ذلك وبحسب الأحوال٠

وعلي ذلك نكون قد حددنا الفئات التي يمكن تقديم الخدمات والامتيازات لها، دون عناء ٠ ولكن لكي يتم ذلك، نري ضرورة عقد مؤتمر موسع يضم جميع الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة في مصر، وذلك لدراسة كافة التعاريف والمعايير التي وضعت لتحديد تعريف موحد للمشروعات الصغيرة - وصولاً إلى تعريف عام تتفق عليه كافة الجهات، بحيث يمكن وضع تشريع يخاطب تلك الفئات دون غيرها٠

المطلب الثاني
مفهوم الصناعات الصغيرة دولياً

تواجه معظم دول العالم صعوبة، في وضع تعريف موحد للمنشآت الصغيرة، ويرجع ذلك إلى التقديرات النسبية التي تختلف باختلاف الدول،وقطاعات الأعمال المختلفة،التي تنتمي إليها تلك المنشآت، علي السواء ٠ ولكي تتغلب تلك الدول علي هذه المشكلة، لابد لها من وضع تعريف عملي لهذه القطاعات، بهدف تنمية هذه الصناعات، من خلال تقديم الخدمات والحوافز له ولقد حاولت، دول كثيرة وضع تعريف للصناعات الصغيرة، وسوف نحاول قدر المستطاع، استعراض المعايير التي أخذت بها بعض الدول في وضع تعريفها، كما هو موضح بالجدول رقم(١١)٠

---

[٩٨] عاليه المهدي، ماجد عثمان، بيانات مسح المشروعات الصغيرة بالعينة ، قدم لشركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا، مرجع سابق ص٥٧ ، ص ٣٥ ٠

الجدول رقم (١١)

م	الجهة أو الدولة	معيار " عدد العمال "	معيار " رأس المال "	ملاحظات
١	البنك الدولي	١٠ ٥٠ عامل	٢٥٠ ٣٠٠ ألف دولار	-
٢	منظمة التنمية الصناعية " اليونيدو "	لا يزيد عن ١٠٠ عامل	لا يزيد عن ٢٥٠ ألف دولار	-
٣	منظمة العمل الدولية	١٠ ٥٠ عامل	لا يزيد عن ٣٥٠ ألف دولار	-
٤	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٠ ٩٩ عاملا	-	يوجد تعريفات متعددة تخص كل صناعة وكل نشاط حيث تم العمل بها اعتبارا من أول أكتوبر عام ٢٠٠٠ ٠
٥	اليابان	لا يزيد عن ٣٠٠ عامل	لا يزيد عن ٥٠ ألف دولار	-
٦	ألمانيا	٣ ٤٩ عاملا	-	-
٧	الهند	لا يزيد عن ٥٠ عامل	لا يزيد عن ٢٠٠ ألف دولار	-
٨	بلجيكا	لا يزيد عن ٥٠ عامل	-	-
٩	فرنسا	لا يزيد عن ٥٠ عامل	-	-
١٠	الدانمارك	لا يزيد عن ٢٠ عامل	-	-
١١	ماليزيا	لا يزيد عن ٧٥ عامل	لا يزيد عن ٩٦٠ ألف دولار	-
١٢	إندونيسيا	٥ ١٩ عامل	لا يزيد عن ٢٦٧ ألف دولار	-
١٣	باكستان	-	لا يزيد عن ٢٠٠ ألف دولار	-
١٤	ايرلندا	لا يزيد عن ٢٥٠ عاملا	-	-
١٥	اليونان	لا يزيد عن ٩ عمال	-	-
١٦	النرويج	لا يزيد عن ١٩ عاملا	-	-
١٧	البرازيل	لا يزيد عن ٩٩ عاملا	-	-
١٨	المغرب	لا يزيد عن ٤٩ عاملا	لا يزيد عن ٦٢٥ ألف دولار	-
١٩	لبنان	لا يزيد عن ٤٩ عاملا	-	-
٢٠	العراق	لا يزيد عن ١٠ عمال	لا يزيد عن ٦٠٠٠ دينار	بما يعادل ٣٠٠٠ دولار
٢١	الكويت	-	لا يزيد عن ٢٠٠ ألف دينار	بما يعادل ٦٠٠ ألف دولار
٢٢	قطر	يقوم بإدارتها ١ ، ٢ فقط	بما لا يزيد عن ٢٠ مليون ريال قطري ٠	بما يعادل ٥ مليون دولار
٢٣	المملكة العربية السعودية	لا يزيد عن ٥٠ عامل	-	-

المصادر :- ١- صلاح الدين محمد رمضان،الصناعات الصغيرة ودور بعض الجهات الراعية لها في دعم وتنمية مشروعاتها - بنك التنمية الصناعية عام ٢٠٠١، ص ٣ ٠

٢- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، السياسات الميدانية لتنمية قطاع المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، عام ٢٠٠١ ، ص ٣ ٠

٣- دلمى عبد اللطيف، الصناعات الصغيرة وأثرها على مشكلة البطالة في مصر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ، عام١٩٩٤، ص ٢٤ ٠

٤- المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين،الملتقي العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية من أجل دور تنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ظل المتغيرات العالمية - فندق سمير أميس- القاهرة (١٥-١٧) فبراير عام ١٩٩٨، ص ٤ ٠

5- Thomas A .Gray & Matthew Gamser, Building an Institutional and Policy Framework to

Support small and Medium Enterprises: Learning from other Cultures, March, 1999 pp.5
6- Wasme and Others, France Organization for Economic Cooperation and Development, 2001, p.p1-5.
7-Federal Register, Vol. 65,No.94, Monday, May 15,2000, 13CFR part 121, pp.30836- pp 30840 to page 30862.30863.

يتضح من كل ما تقدم، اختلاف معايير الدول، بالنسبة لتعريف الصناعات الصغيرة والمتوسطة، حيث يلاحظ اتفاق كل من البنك الدولي و منظمة العمل الدولية، والهند،وبلجيكا، وفرنسا، والمملكة العربية السعودية في معيار عنصر العمل، حيث يشترطون جميعاً عدد من العمال لا يزيد عن ٥٠عاملاً، بينما نجد أن دولاً وجهات أخرى تتفاوت فيها أعداد العمال ومنها منظمة التنمية الصناعية (اليونيدو) إذ حددت عدد العمال بما لا يزيد عن ١٠٠ عامل ٠ أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد حددت عدد العمال من ٢٠ إلى ٩٩ عاملاً، كما أن اليابان قد حددت عدد العمال ب٣٠٠ عامل فأقل، وغيرهم من الدول التي وردت أسماؤهم بالجدول رقم "١١"٠

كما أن الملاحظ أيضا، أن مفهوم معظم الدول المتقدمة للصناعات الصغيرة، يعتمد بشكل كبير علي معيار عنصر العمل ورأس المال المستخدم ٠ إلا أننا نري أن ما اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال البرامج الفيدرالية التي تخص المنشآت الصغيرة يعتبر عمل يستحق التقدير، نظراً لأنها حددت لكل صناعة ونشاط تعريف، وبدأ العمل بهذه التعاريف اعتبارا من أول أكتوبر عام ٢٠٠٠ وهي تعاريف مفصله تم صياغاتها في أكثر من ٢٠ صفحة من مطبوعات السجل الفيدرالي٠

ويمكن الاستفادة بتلك التجربة، علي الرغم من أن هذه الدراسة سوف تأخذ وقتاً وجهداً كبيرين، إلا أنها أكثر جدوى وأكثر واقعية٠

ومن كل ما تقدم نري بأنه ليست ثمة مشكلة، لكي تتفق جميع الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة، بهدف الوصول إلى مفهوم محدد للمشروعات الصغيرة والمتوسطة علي مستوي الأنشطة الاقتصادية(تجارية ، صناعية ، زراعية ، خدمية) دون التعلل بأن هناك مشكلة تقف حائلا دون تحقيق ذلك، وعندنا تجربة الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الصدد، والتي سبق أن عرضناها٠

على الجانب الآخر أسفرت الدراسة الميدانية التي تمت من خلال الاستبيانين رقمي (٢،١) الخاصين بالمستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وكذلك المسئولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر والتي أوضحها الجدول رقم (١٢) والتي قام بها الباحث على الآتي:

الجدول رقم (١٢)

م	معايير تعريف الصناعات الصغيرة في مصر	رأي محرر الاستبيان رقم (١،٢)	
		رأي المستفيدين الاستبيان رقم (١) وعددهم	رأي أصحاب الخبرة والمسئولين الاستبيان رقم (٢) وعددهم
١	المشـــروع الـــذي يشغلـــه أقـل مـن ٥٠ مشتغلا ، ورأس ماله الثابت أقل من ٥٠ ألف جنيه شاملة الأرض والمباني ،	٢	-
٢	المشروع الذي يشغله من ١٠ـ١٠٠ عامـل ، ورأس مالـه الثابت لا يزيد عـن ٥٠٠ ألف جنيه بعد استبعاد الأرض والمباني ،	٧	٥
٣	المشروع الذي يشغله أقل من ١٠ عمـــال ، وأحيانا ٢٠ عاملا فأقل ،	١٠	٥
٤	المشروع الذي يشغله ٩ مشتغلين فأقل ،	٤	٤
٥	المشروع الذي يشغله من ١٠ـ ٥٠ عاملا ، ورأس ماله الثابت لا يزيد عن نصف مليون جنيه ، وأحيانا لا يزيد عن مليون جنيه ،	٢	٥
٦	المشروع الذي يشغله عدد لا يزيد عـن ٢٠ عاملا ، و رأس ماله الثابت مـن ٧٥٠ ألـف جنيه إلى ٢٥ر١ مليـون جنيـه مع مراعاة التعديل كل فترة ،	-	-
٧	المشروع الذي يشغله ٥٠ عامل فأقل ، ورأس مالـه يتـراوح ما بيـن ٥٠ ألف جنيه ومليون جنيه،	٣	٨
	وأضاف أحد الآراء بأنه لابد من إدارة صاحب المشروع لمشروعة ويكون مسئولا عنه ولقـد أضـاف رأي أخر بأنـه العـدد اللازم لا تمام مقاولة ،	١	-
٨	أخري : أ- هو المشروع الذي يمكن من خلاله القضاء علي مشكلـة أصحاب المشروعات ، ب ـ هو المشروع الذي لا يقل عن ١٠ عمال ، ولا يقل رأس ماله عن ١٠٠ ألف جنيه ،	-	١
	ج هو المشروع الذي تبلغ جمـلـة أصوله الثابتة باستبعـاد الأرض ٤ر١ مليون جنيه ، والصغيـرة جـداً مبلـغ ٧٠٠ ألف جنيـه باستبعاد الأرض والمباني ،	-	-
	د ـ هذا التعريف قسم المشروعـات الصغيرة إلى مشروعات صغـري صغيرة ، متوسطة ، بحيث تكون علي التوالي من صفر إلى أقل من ١٠ ، ومـن ١٠ إلي ٤٩ عامـل، ٥٠ـ ٩٩ عامل.	-	١
	ل ـ ضـرورة وضـع تعريـف موحـد متفق عليه بين الجهات المعنيه ،	-	١
	الجملـــــة	٣٠	٣٠

ويوضح هذا الجدول، أهم التعاريف المرجحة للصناعات الصغيرة، عند كل من المستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية، والمسئولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة ، حيث يظهر هذا الجدول أهم التعاريف التي ركز البعض عليها دون غيرها، ويظهر ذلك أولاً بالنسبة للمستفيدين، حيث التركيز علي عنصر العمل حيث يرى البعض وعددهم" ١٠" فرداً من إجمالي العينة والتي قدرها ٣٠مفردة ، أن عدد العمال ١٠ عمال فأقل، وأحيانا ٢٠ عاملا فأقل ،

وعلي الجانب الآخر، رجحت عينة أصحاب الخبرات والمسئولين في مجال الصناعات الصغيرة، التعريف المرتبط بعنصر العمل أيضا، وكذلك رأس المال وذلك من خلال تعريف المشروعات الصغيرة بأنها التي يشغلها ٥٠ عاملاً فأقل، ورأس مالها يتراوح ما بين ٥٠ ألف جنية ومليون جنية، وكانت جملة هذه الآراء ٨ فرداً من جملة العينة ٣٠ مفردة .

هذا ولقد اشتركت الآراء إلى حد كبير بين المستفيدين والمسئولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة، على وضع تعريف موحد حول تحديد المشروع الصناعي الصغير، وذلك على أساس عنصر العمل ،وراس المال، حيث قرروا أن المشروع الصغير هو "الذي يشغله من ١٠ ١٠٠ عامل، ورأس ماله الثابت لا يزيد عن ٥٠٠ ألف جنية، وذلك بعد استبعاد الأرض والمباني"٠ هذا ولقد وصلت مجموع الآراء التي أقرت هذا التعريف ١٣ فرداً من جملة العينتين،والتي تبلغ ٦٠ مفردة.

كذلك اشتركت بعض الآراء بين المستفيدين وأصحاب الخبرات في مجال المشروعات الصغيرة، في تعريف المشروعات الصناعية الصغيرة على أنها "المشروعات التي يشغلها ٩ مشتغلين فأقل "، حيث وصلت مجموع الآراء ٨ فرداً من المستفيدين وأصحاب الخبرات وذلك من جملة العينة والتي تبلغ ٦٠ مفردة ٠

كذلك اتضح وجود أراء متعددة لتعريف الصناعات الصغيرة، بالنسبة لبعض المستفيدين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر، حيث نجد بعضهم يرتبط بعنصر رأس المال فقط، والبعض الآخر يرتبط بعنصر رأس المال وعنصر العمل معا،وذلك في إطار تكلفة فرصة العمل.

على الجانب الآخر قرار أحد أراء العينة أن مفهوم المشروع الصغير "يعنى المشروع الذي لا يقل عن ١٠ عمال ،ولا يقل رأس ماله عن ١٠٠ ألف جنية" .

وإذا ما حاولنا حساب قيمة فرصة العمل ،في ضوء هذا التعريف، نجد أنها تساوي ١٠ ألف جنية لفرصة العمل الواحدة، ولكن نري عدم الأخذ بهذا التعريف نظرًا لأنه لا يضع حد أقصي للقيمة راس المال، أو عنصر العمل مما يخلط الأمر بين مفهوم الصناعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ٠

ونرى إمكانية وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة علي أساس واقعي، ومن خلال البيانات والمعلومات الإحصائية التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، نظراً لأن لغة الأرقام لا تكذب" إذا صحت " ولقد قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بعمل حصر شامل للمشروعات الصغيرة علي أساس عنصر العمل، حيث حدد المشروع الصغير بأنه "المشروع الذي يعمل فيه ٩ عمال فأقل "، وبالتالي يمكن الأخذ بهذا المعيار باعتباره أحد أهم المعايير التي تدخل في تحديد مفهوم المشروعات الصغيرة، بالإضافة إلى عنصر رأس المال الذي يمكن تحديده علي ضوء تكلفة فرصة العمل الواحدة داخل المشروع، مع مراعاة التكنولوجيا المستخدمة بحيث تتفق وطبيعة المشروع المقام٠

هذا ولقد أوضحت بعض الدراسات التي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وجهات أخري، بأن متوسط قيمة فرصة العمل في مصر تساوي ٢٣ر٩٣٨ ألف جنيه، فعند حساب التكاليف الاستثمارية داخل مشروع صناعي صغير، لا يزيد عدد أفراده عن ٩ عمال طبقا لتعداد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وأيضاً ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، فإن النتيجة تكون حاصل ضرب متوسط قيمة فرصة العمل، مضروبة في عدد العمال، وبحد أقصي ٩ عمال، فيكون الناتج ٢١٥ر٤٤٢ ألف جنيه وذلك بخلاف الأرض والمباني أي بما يساوي ٢٥٠ ألف جنيه تقريباً في المشروع الذي يشغله ٩ عمال علي الأكثر .

وعلي ذلك يمكن تعريف المشروع الصغير بشكل عام علي أنه"المشروع الذي لا يزيد عدد عماله عن ٩، ورأس ماله لا يزيد عن ٢٥٠ ألف جنية، وذلك بخلاف الأرض والمباني، مع مراعاة تقديم خدمة أو سلعة نهائية أو مغذية من خلال المشروع، علي أن يتم الاستعانة بتكنولوجيا ملائمة لكل مشروع علي حدة، مع مراعاة تعديل هذه النسب كل خمس سنوات بواقع ١٠ % كلما اقتضى الأمر ذلك " .

ونعتقد بأن هذا التعريف يتفق مع الواقع الإحصائي، وكذلك مع ما أسفرت عنه الدراسة الميدانية والإحصائية في الاستبيانين رقمي (١، ٢) واللتين قمنا بهما، وأيضاً تتفق مع ظروف مصر بوجه عام ،

المبحث الثاني

خصائص الصناعات الصغيرة

للصناعات الصغيرة خصائص تميزها، عن غيرها من الصناعات المتوسطة والكبيرة، ولها عديد من الصور والأبعاد والتوزيع الجغرافي الوظيفي، وخطوط من التقدم والتراجع، متأثرة في ذلك بالخامات والأموال وتخلف التنظيم والإدارة. ولها دورها القليل أو المتزايد نسبياً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بحسب العناية بها وإدراك المجالات التي تطرقها بأولويات محددة، وربطها بعجلة التصنيع [٩٩].

ومن أهم الخصائص التي تمييز الصناعات الصغيرة، أنها قد لا تبقي طويلاً علي شكل واحد، فقد تكون صغيرة الحجم مرحلياً، ثم تنمو من حيث عدد العمال وحجم المصنع، والمعدات ومعدلات الانتاج.

ومن خصائص هذه الصناعات أيضاً، أنها تعتمد علي خامات محلية وبخاصة من قطاع الزراعة، كما أنها تعتمد علي عمالة متفاوتة في الحجم، وفي مقدور المستثمرين والقطاع الخاص أن يمولوها دون مساهمة كبيرة من الحكومة ودون البحث عن رؤوس أموال أجنبية. ومن هنا كانت تنمية الصناعات الصغيرة عاملاً مساعداً علي حشد المدخرات واستمالة المستثمرين دون مشقة، وهذا يؤدي إلى خلق طبقة متزايدة من رجال الصناعة المحلية [١٠٠] .

ولقد أهتم البعض بتحديد خصائص المشروع الصغير، كمحاولة لتعريفه وذلك من خلال، الارتباط بالملكية والإدارة، ودرجة المخاطرة، والشكل القانوني، ودرجة المرونة، ومصادر التمويل، وطبيعة العلاقات مع العاملين والعملاء [١٠١] .

كما حاول فريق آخر [١٠٢]، تحديد المشروع من خلال خصائص أصحاب المشروعات الصغيرة، والتي تظهر في (انخفاض مستوي التعليم والتحفظ والسرية في أعمالهم، وعدم اعتمادهم علي حسابات منتظمة، وعدم الانفصال بين الملكية والإدارة، والاعتماد علي الذات، وقصور الوعي التسويقي).

---

[٩٩] منظمة العمل العربية - مكتب العمل العربي التعاونيات والصناعات الصغرى والريفية في الوطن العربي - الخرطوم في الفترة من ٢- ٩ فبراير ١٩٧٨ ، ص ١٥ .

[١٠٠] المرجع السابق ، ص ص ١٨، ١٩ .

[١٠١] هالة محمد نبيل عنبه ، نموذج لقياس نجاح المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية " دراسة مقارنه رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، عام ١٩٩٥، ص ٢٧ .

[١٠٢] أيمن علي محمود علي عمر- تقييم أداء الصناعات الصغيرة المصرية في الثمانينيات- دراسة تحليلية - رسالة ماجيستر غير منشورة ، كلية التجارة جامعة بنها ، عام ١٩٩٥ ، ص ٦٤ .

ويمكن إجمال خصائص الصناعات الصغيرة، في قلة رأس المال المطلق اللازم لها قياساً بالمشروعات الكبيرة، هذا بالإضافة إلى انخفاض تكلفة العمل، وكذلك انخفاض الحجم المطلق لرأس المال المستثمر، الأمر الذي يترتب عليه أنماط مختلفة ومتباينة للملكية يغلب عليها الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، وكذلك نجد أن اعتماد هذه الصناعات علي تكنولوجيا أقل تعقيداً يجعل استيعابها والتدريب علي استخدامها أكثر يسراً وسهولة [١٠٣].

من كل ما تقدم، يمكن تقسيم خصائص الصناعات الصغيرة،إلى ثلاث مجموعات، سوف تخصص لكل مجموعة مطلباً مستقلاً : ففي المطلب الأول نتعرض إلى الخصائص التنظيمية للصناعات الصغيرة، بعدها نتناول الخصائص الإدارية للصناعات الصغيرة" المطلب الثاني " وأخيراً نلقي الضوء علي الخصائص الفنية والتكنولوجية للصناعات الصغيرة"المطلب الثالث".

المطلب الأول
الخصائص التنظيمية للصناعات الصغيرة

تتسم المشروعات الصناعية الصغيرة، بخصائص تنظيمية، تميزها عن غيرها من المشروعات الصناعية المتوسطة والكبيرة، حيث تتميز أهم خاصية تنظيمية في ملكية المشروع الصناعي الصغير، بأنها غالباً ما تكون علي هيئة تنظيمية فردية، يقوم بإدارتها شخص غالبا ما يكون مالك المشروع الصناعي، وذلك في إطار تنظيم قانوني للمشروع الصناعي الصغير. وهذه المنظمات، لديها عدد محدود من العاملين، وهو الشكل الشائع للمشروعات الصناعيةالصغيرة.

ولهذه المنظمات مزايا، أهمها حرية التكوين، وكذلك حرية اتخاذ التصرفات والرقابة، محدودية القوانين الحكومية وخصوصًا الحاكمة للأعباء الضرائبية، مقارنة بغيرها من المنظمات الأخرى [١٠٤].

ونكرر بأن الشكل القانوني، بالنسبة للصناعات الصغيرة، غالباً مالا يبقي طويلا علي ما هو عليه. فقد يكون صغير الحجم مرحلياً، ثم ينمو من حيث حجم الوحدة ذاتها، وعدد العمال المستخدمين فيها،وعدد الآلات والعدد المستخدمة في عملية الإنتاج، كما

---

[١٠٣] عبد الحكيم محمد إسماعيل، المشروعات الصغيرة وأفاق التنمية في مصر، ورقة عمل مقدمة من كلية الزراعة بالزقازيق إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للمشروعات الصغيرة وأفاق التنمية المستدامة فى الوطن العربي، جامعة الدول العربية. من١٨- ٢٠ابريل عام٢٠٠٠ ، ص ص٥،٦ .

[١٠٤] فوزي شعبان مد كور، إدارة المشروعات الصغيرة ، كلية التجارة، جامعة القاهرة ، قسم إدارة الأعمال، عام ١٩٩٩ ص ١٥ .

أنه ربما يحدث نوع من التطوير في التخصص الإنتاجي للوحدة الصغيرة، ونتيجة لذلك يفتح المجال لفرص عمل أكثر، وقد يحدث نوعاً من التخصص في الإنتاج بهدف خدمة أغراض التصدير، بالإضافة إلى فتح المجال أمام أعداد من الكوادر المؤهلة والمدربة بغرض رفع كفاءتهم الإنتاجية .

ولكي تحقق الصناعات الصغيرة الهدف المنشود منها، لابد من وضع إطار قانوني تنظيمي معتمد لتلك الصناعات، يحدد ما لها، وما عليها .

المطلب الثاني
الخصائص الإدارية للصناعات الصغيرة

للصناعات الصغيرة خصائص إدارية تميزها، حيث نلاحظ أن مالك المنشأة الفردية، أو الشركاء المتضامنين للمشروع الصناعي الصغير، هم المديرون، وغالباً ما تكون خبرتهم وثقافتهم الإدارية محدودة ،ويقوم المدير في تلك المشروعات الصناعية الصغيرة بالتركيز علي التخطيط قصير الأجل[١٠٥] هذا ويطلب من المدير أداء عدة وظائف في وقت واحد،هي:-

١- إدارة الأموال بما في ذلك إدارة حسابات القبض والمخزون، وتحليل البيانات المالية، وإعداد الخطط المالية والتنبؤات المالية والتي تظهر في التنبؤات الخاصة بحجم المبيعات، واحتياجات الأصول من التحويل خلال الفترة المقبلة ، وكل ذلك يتطلب التعرف علي التغيرات المتوقعة في الهيكل المالي ومقدار الأصول والخصوم والإيرادات والمصروفات المختلفة خلال الفترة التي تعطيها تلك التنبؤات ،حيث يتطلب حساب القبض والمخزون من المدير، تحديد شروط الائتمان الممنوحة للعملاء، مع ضرورة وجود نظام يغطى المراكز المالية للعملاء طالبي الائتمان، فضلاً عن وجود سياسة فعالة لتحصيل تلك المبالغ بصورة منتظمة، وعليه أيضاً تحليل البيانات المالية، بهدف تقييم المشروع الصناعي الصغير بشكل مستمر[١٠٦] ،ونوضح هنا أمراً هاماً،هو أن الوظيفة الإدارية للمدير التي تم ذكرها، تشير إلى ما يجب أن يكون حتى لا يتعرض المشروع للفشل أو التعثر، أما عن ما تتميز به فعلاً تلك المشروعات الصناعية الصغيرة، فهي تتميز بسرية معلوماتها بخصوص إنشائها وأصولها المالية،وعادة لا تعتمد تلك المشروعات علي سجلات منتظمة، كذلك تتبع الأساس النقدي بدلاً من أساس الاستحقاق في إعداد البيانات عن عملياتها، كما أن عملياتها غالباً تحاط بالسرية حتى بالنسبة للعاملين بها ويحتفظ صاحب المشروع لنفسه بالمعلومات عن

---

[١٠٥] أماني محمد عامر: تمويل المشروعات الصغيرة، كلية التجارة ببنها، قسم أداره الأعمال، عام ١٩٩٦، ص ١٣ .

[١٠٦] سعد عبد الحميد مطاوع، فشل المشروعات الصغيرة الأسباب وطرق العلاج، ورقة عمل مقدمه للمؤتمر العلمي السنوي السادس عشر المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامه في الوطن العربي، مجلد المؤتمر الجلسات البحثي، قاعة المؤتمرات ، جامعة الدول العربية القاهرة في ١٨ - ٢٠ إبريل ٢٠٠٠- ص ص ٥ - ٨ .

الأحوال المالية للمشروع[١٠٧]، هذا ويعتمد في الغالب تمويل المشروع الصناعي الصغير علي الإمكانيات المالية الشخصية لاصحابة، من كل ما تقدم يظهر لنا الدور المحاسبي ،والدور المالي، لمدير المشروع.

٢- القيام بوظائف التخطيط والتنظيم والرقابة بصورة سليمة، فمن المسلم به أن المحافظة علي الموارد الاقتصادية التي تم وضعها تحت تصرف أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة، تتطلب من أصحاب المشروعات ضرورة وضع الخطط اللازمة لأنشطة المشروع خلال الفترة القادمة، ويتطلب ذلك ضرورة الإطلاع بصورة مستمرة علي المؤشرات الاقتصادية العامة للدولة، ومؤشرات الصناعة التي يعمل بها المشروع، فضلاً عن المؤشرات الخاصة بالمشروع الصناعي ذاته، ربما في ذلك الحصة التسويقية، وحجم الموارد المالية المتاحة، والمزايا النسبية التي يتمتع بها المشروع في مواجهة المنافسين بالإضافة إلى المؤثرات الأخرى ذات التأثير علي تلك الخطط، وعليه أيضاً دور كبير في عملية التنسيق بين الإدارات المختلفة داخل المشروع، والرقابة الفعالة علي الأنشطة المختلفة التي يتم القيام بها، والتي تتعلق بإدارة الموارد البشرية الموجودة لدي المشروع الصناعي الصغير، وذلك بقيادة الأفراد، ونؤكد علي أن إدارة الموارد البشرية من أهم وأخطر العمليات التي تساهم بشكل كبير ووضح في نجاح المشروع الصغير [١٠٨].

والسؤال هنا هل يتم إدارة المشروعات الصناعية بهذه الطريقة أم لا ؟ هذا ما سوف نجيب عليه من خلال الدراسة الميدانية التي سنجريها علي بعض المشروعات الصغيرة.

٣- قدرة تسويقية كبيرة، وهذا يتطلب مجموعة من العوامل، تتعلق بحجم السوق الذي يتعامل معه صاحب المشروع والمنافسين للمشروع الصناعي، كما يحتاج الأمر إلى الإلمام الكامل بإدارة المشروع الصغير، وخصائص السوق الذي يعمل فيه المشروع، والعمل علي دراسة سلوك المستهلك والعوامل المؤثرة علي قرارات الشراء[١٠٩] ،وهنا تعمل معظم المشروعات الصناعية الصغيرة في أسواق تتميز بسهولة الدخول إليها، نظرًا لانخفاض حجم الاستثمار المبدئي اللازم لها.

ويقتضى الأمر - ملاحظة أن تسويق منتجات المشروعات الصناعية الصغيرة، تعتمد في نجاحها علي شخصية مديرها، وذلك من خلال خبراته ومهاراته، والعلاقات الشخصية بينه وبين العاملين معه في جو ودي غير رسمي، وأيضاً بينه وبين عملائه، كما يعتمد

---

(١٠٧) أماني محمد عامر، مرجع سابق ص ٦٦، ص ١٥.

(١٠٨) سعد عبد الحميد مطاوع ، فشل المشروعات الصغيرة الأسباب وطرق العلاج ، مرجع سابق، ص ص ٩ - ١٢.

(١٠٩) المرجع السابق، ص ١٤.

المشروع علي شخصية صاحبة في الحصول علي طلبات العملاء وتسويق منتجاته بناءا علي إدراكه لاحتياجاته [١١٠] ،

المطلب الثالث

الخصائص الفنية والتكنولوجيا للصناعات الصغيرة

تتسم الآلية في الصناعات الصغيرة، بأنها غالباً ما تعتمد علـي الأيدي العاملة بدرجة كبيرة، من أجل ذلك تشجع اغلب الدول النامية هذه الصناعات، نظراً لما لها من دور كبير في الحد من مشكلة البطالة ،

وهذا يرجع إلى أن ملاحقه التطورات التكنولوجية، تحتاج إلى مصادر تمويليه كبيرة، لا قبل للمشروعات الصناعية الصغيرة بها، نظراً لضعف مصادر التمويل ، من أجل ذلك، تستخدم المشروعات الصناعية الصغيرة، بعض الآلات والمعدات التي تتسم بالبساطة والمستوي التكنولوجي المنخفض [١١١]، وربما كان ذلك مقصوداً ، بهدف الحفاظ بشكل دائم علي استيعاب أعداد كبيرة من القوي العاملة، التي لا تجد فرصة عمل مناسبة، وهذا لا ينفي إدخال تطور لتلك الآلات، لضمان جودة المنتج وتجانسه ، مع استبعاد الاختلال الحادث لتلك المنتجات ، وذلك كله في إطار ما يسمى ب " تكنولوجيا الملاءمة " ،

ونؤكد علي أننا في حاجة دائمة إلى هذه النوعية من التكنولوجيا،التي تضمن أمرين هامين: الأول منتج يتسم بالجودة والكمية المعقولة، والأمر الثاني عدد من العمالة يتفق وسوق العمل الكثيف بالقوي العاملة التي ترغب في العمل دون أن تجد فرصة عمل ،

كما نلاحظ أن الآلات الحديثة،في حاجة إلى عمالة ماهرة يتعذر تدبيره بالنسبة للمشروعات الصناعية الصغيرة، نظراً لندره هذه النوعية وقلتها ،كذلك نجد أن العامل الماهر يفضل العمل في مشروع صناعي كبير عن العمل في مشروع صناعي صغير،وذلك لإحساسه بالأمان والاستقرار علي مستوي معيشته ومصدر رزقه، وحتى يضمن دخلاً ثابتاً كل شهر، ويفضل هذا الوضع حتى ولو عرض عليه صاحب المشروع الصناعي الصغير أجر أكبر من الذي سوف يحصل عليه إذا عمل في مشروع صناعي كبير، وذلك ربما يرجع إلى تخوفه من عدم استمرار المشروع الصناعي الصغير ، كما أن

---

[١١٠] أماني محمد عامر، مرجع سابق ص٦٧، ص ١٤ ،

[١١١] أمين حسن بغدادي، وسائل وأساليب تنمية الصناعات الصغيرة في مصر ، قسم هندسة القوي الميكانيكية ، هندسة القاهرة مجلة مصر المعاصرة ، العدد رقم ٣٩٦، السنة الحادية والسبعون ، القاهرة ، إبريل عام ١٩٨٤، ص ١٢٤ ،

المستوي التعليمي والثقافي لدي العمال بالمشروعات الصناعية الصغيرة، غالباً ما يكون منخفض، مما ينعكس عليهم في عدم قدرتهم في التعامل مع العملاء بصورة مرضيه ٠

والخلاصة هي أن ما تم عرضه من خصائص، أغلبها نتعرض فيها إلى ما يجب أن يكون بالنسبة لإدارة المشروعات الصناعية الصغيرة، وبالتالي نطالب بضرورة توفير هذه الخصائص إذا ما أردنا استمرار هذه المشروعات الصناعية الصغيرة، وحتى لا تتعرض هذه المشروعات للفشل،وبالتالي عدم تحقيق فرص عمل حقيقية للشباب،ومن هنا يتعذر الحد من مشكلة البطالة باعتبار أن الصناعات الصغيرة وتنميتها هدف كبير، يتم من خلاله الحد من مشكلة البطالة ٠

المبحث الثالث

أهمية الصناعات الصغيرة اقتصاديا واجتماعيا

تشير معظم الأبحاث والدراسات والتجارب، إلى أهمية الدور المنوط بالصناعات الصغيرة، حيث حققت الكثير والكثير في اقتصاديات الدول، لاسيما دول جنوب شرق آسيا، علي الرغم من سيطرة الصناعات الكبيرة في بلدان العالم المتقدم والعالم النامي٠ إلا أن المشروعات الصناعية الصغيرة والحرفية لازالت تمثل أهمية كبيرة علي مستوي اقتصاديات معظم هذه الدول، فقد سيطرت الحرف التقليدية علي النشاط الاقتصادي في مصر وجميع بلدان العالم لأزمنة طويلة٠ ومازالت تمثل مكانه كبيرة في معظم الدول المتقدمة كاليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وإنجلترا، وسويسرا، وألمانيا، كما أنها أصبحت تمثل مكانة كبيرة في معظم دول العالم النامي،خاصة في منطقة جنوب شرق أسيا،كما سبق الإشارة٠

وللصناعات الصغيرة أهمية اقتصادية، واجتماعية سوف نتعرض لهما في مطلبين، علي التوالي٠

المطلب الأول

الأهمية الاقتصادية للصناعات الصغيرة

للصناعات الصغيرة أهمية اقتصادية كبيرة، تظهر في أن المشروعات الصناعية الصغيرة تستطيع إمداد المشروعات الصناعية الكبيرة ببعض المكونات، أو الصناعات المغذية[112] ٠ كما يمكن لتلك المشروعات معاونة الصناعات الكبيرة في عملية توزيع

---

[112] وهي الصناعات التي تعمل علي توفير مستلزمات الإنتاج التي تحتاجها الصناعات المتوسطة والكبيرة لكي تنتج منتج نهائي ٠

منتجاتها في مختلف الأسواق المتسعة، فضلاً عن قيامها بتقديم خدمات الصيانة والإصلاح للمنتجات المعمرة ٠

وتبرز الأهمية الاقتصادية للمشروعات الصناعية الصغيرة، في مختلف الدول ،في أنها تحقق:-

١- توفير فرص العمالة [١١٣] ،وذلك بمساهمتها في الحد من مشكلة البطالة، نظراً لأنها تعمل على توفير وخلق فرص عمل كثيرة، وتشغيل أعداد كبيره من قوي العمل التي ترغب في إيجاد فرصة عمل، وتمثل فرصة العمل التي توفرها المشروعات الصغيرة باليابان ٧٩ % من إجمالي العمالة بها، وهنا يظهر أن نسبة مساهمة الصناعات الكبيرة في تشغيل العمالة باليابان هي ٢١ % فقط من إجمالي عدد العمالة بها ،كما أن المشروعات الصغيرة ساعدت علي امتصاص فائض العمالة في الصناعات الكبيرة ٠

وفي مصر تستوعب الصناعات الصغيرة حوالي ٧٠% تقريبا من حجم القوي العامل[١١٤]، وذلك من خلال التشجيع المستمر لهذه المشروعات الصناعية الصغيرة باعتبارها وسيلة هامة في عملية الحد من أزمة البطالة،بعد ما تم تحويل القطاع العام إلى قطاع وتشجيع دور القطاع الخاص لزيادة التنمية المتوازنة في المجتمع ٠

٢- تساهم في زيادة معدلات الإنتاج وتوفر المنافسة لصالح المستهلك وحمايته ٠

٣- تكتسب بعض المشروعات الصناعية الصغيرة،ثقة الأسواق الدولية، مما يساهم في زيادة التصدير لتلك الدول، ويعود علي الدولة المصدرة بالنفع الكبير ٠

٤- للصناعات الصغيرة أهمية كبيرة، تظهر عند التكامل مع الصناعات الكبيرة، حيث تعمل علي تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المتوازنة، ويتم ذلك من خلال قيام المشروعات الصناعية الصغيرة، بإمداد الصناعات الكبيرة ببعض الأجزاء الداخلة في تركيب منتجاتها ٠ وربما تدخل في أكثر من ذلك عند الدخول لحل أزمة عند زيادة الطلبات علي منتج معين، من الصناعات الكبيرة وتعذر توريدها، فهنا تظهر أهمية الصناعات الصغيرة حيث تقوم بتوريد ما تحتاجه الصناعات الكبيرة لسد العجز لديها،

---

[١١٣] أماني محمد عامر، تمويل المشروعات الصغيرة ، كلية التجارة ببنها ، قسم إدارة الأعمال في ١٩٩٦/٢/١، ص ٢٠ ٠

[١١٤] المرجع السابق، ص ٢٠

وذلك من خلال التعاقد من الباطن بين المشروعات الكبيرة والمشروعات الصغيرة، ومن أهم الأمثلة علي ذلك ما يحدث في مصر بخصوص صناعة الأثاث [١١٥] ،

٥- تساهم الصناعات الصغيرة في تلبية الاحتياجات الأساسية للمجتمع، من غذاء وكساء وسكن،ومنتجات أخري كثيرة مختلفة تساعد المجتمع علي التنمية الاقتصادية والاجتماعية ،

٦- تحقق نوع من التنمية الإقليمية المتوازنة، ويظهر ذلك في انتشار هذه النوعية من الصناعات علي مستوي الإقليم وعلي مستوي الدولة ، ولكن مع الأسف الشديد نجد أن الأمر في مصر يتسم بعدم وجود توازن في التوزيع الإقليمي للمشروعات الصناعية الصغيرة علي مستوي الجمهورية، حيث يتركز أغلبها في القاهرة والإسكندرية ومحافظات الدلتا، إذ تمثل نسبة هذه المشروعات فيها مجتمعه نحو ٩١ر٥% من عدد المشروعات البالغ نحو ١٩٢ ألف مشروع صناعي صغير، والباقي نحو ٨ر٥% من عدد هذه المشروعات من نصيب باقي أقاليم الجمهورية والتي تشمل محافظات القناة والصعيد وسيناء وعددها أثنى عشر محافظة، وبمعني آخر أن نصف محافظات الجمهورية تقريباً تضم أكثر من ٩٠ % من المشروعات الصناعية الصغيرة في حين لا يشمل النصف الباقي من محافظات الجمهورية سوي أقل من ١٠% من هذه المشروعات [١١٦] ، ويشير الجدول رقم "١٣" إلى توزيع المشروعات علي مستوي المحافظات ،

الجدول رقم(١٣)

الأقاليم	المشروعات		التكاليف الاستثمارية بالمليون جنيه		العمالة بالآف	
	عدد	%	قيمة	%	عدد	%
القاهرة الكبرى	١٠١٥٤	٥٣	١٠٩٣ر٩	٥٤ر٧	١١٩ر٧	٦٠ر٨
الإسكندرية	١٧٢٤	٩	٢٧٠ر٧	١٣ر٥	٢٣ر٤	١١ر٩
الدلتا	٥٦٦٢	٢٩ر٥	٥٠٠ر-	٢٥ر١	٣٩ر٧	٢٠ر٢
قناة السويس	٣١١	١ر٦	٣٥ر٣	١ر٨	٢ر٧	١ر٤
الصعيد *	١٢٩٨	٦ر٧	٩٥ر٤	٤ر٨	١١ر١	٥ر٦
سيناء	٣٩	٠ر٢	٢ر٩	٠ر١	٠ر٢	٠ر١
الإجمالي	١٩١٨٨	١٠٠ر٠	١٩٩٨ر٤	١٠٠ر-	١٩٦ر٨	١٠٠ر-

(١١٥) المرجع السابق ، ص ٢١ ،

(١١٦) عبد الحكيم محمد إسماعيل - المشروعات الصغيرة أفاق التنمية في مصر - المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر، المشروعات الصغيرة وأفاق التنمية المستدامه في الوطن العربي ، مجلد المؤتمر- الجلسات البحثية - مرجع سابق ، ص ص ٦، ٧ ،

* تشمل منطقة الصعيد ٧ محافظات هي (الفيوم ، بني سو يف ، المنيا ، أسيوط ، سوهاج ، قنا ، أسوان)

ولعل هذا الخلل في توزيع المشروعات الصناعية، يمكن إرجاعه إلى عدم التوازن في توزيع الاستثمارات بخطط التنمية السابقة علي محافظات الجمهورية،وخاصة فيما يتعلق بالإنفاق علي البنية الأساسية وبعض الخدمات الأخرى ٠

الأمر الذي كان له بالغ الأثر علي مدي توافر عناصر التوطين الصناعي الإقليمي بالمحافظات التي لم تحظ بالقدر المناسب من هذه الاستثمارات،وهذا الوضع قد ساهم في تزايد مشكلة البطالة بدرجة كبيرة ٠

٧- تساعد الصناعات الصغيرة علي تحقيق المشاركة والتكامل، بينها وبين الأنشطة الأخرى، ويظهر ذلك من خلال توزيع الأدوار وتصحيحها، فيما بين الأنشطة المختلفة مثل العلاقة بين قطاع النقل والمواصلات وقطاع الزراعة أو غيرها، ويعتبر هذا الهدف أساس في إحداث تنمية متوازنة تعتمد علي علاقات متكاملة ما بين الأنشطة الاقتصادية بعضها البعض (١١٧) ٠

المطلب الثاني

الأهمية الاجتماعية للصناعات الصغيرة

من المعروف أن للصناعات الصغيرة، أهمية اجتماعية، تظهر في نشر الوعي الصناعي، وتعمل علي التحرر من أساليب الإنتاج التقليدية، والتي لازمت المجتمعات الريفية لفترات طويلة، فالصناعات الصغيرة تتميز بأنها تنتشر في طول البلاد وعرضها، ومن هنا كانت للصناعات الصغيرة دور كبير في التأثير علي سلوك الأفراد وعاداتهم وتفكيرهم، حيث تم نقل التكنولوجيا البسيطة بطريقة تدريجية سهلة، كما أنها ساهمت في الإفادة من وقت الفراغ الضائع، والذي يترتب عليه تفشي الظواهر السيئة في المجتمعات، وانتشار أنماط من السلوك الاجتماعي غير السوي ٠

وتظهر أهمية الدور الاجتماعي للصناعات الصغيرة في الآتي:-

أولا: إعداد الوطنيين الصناعيين (١١٨):- للصناعات الصغيرة دور اجتماعي، يظهر في المشاركة الوطنية في تنمية الاقتصاد القومي للدول، لآن هذه الصناعات يمكن أن تنمو

---

(١١٧) عزمي مصطفي علي، وسائل تنمية الصناعات في مصر، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، القاهرة ديسمبر١٩٨١، ص ٧٣ .

(١١٨) عبد الحميد قبو دان، دور بنوك التنمية الصناعية في تطوير الصناعات الصغيرة والقطاع الخاص، الندوة التحضيرية للمؤتمر الأفريقي لسياسات واستراتيجيات التنمية الصناعية، القاهرة ، من ٢٣ – ٢٦ سبتمبر عام ١٩٧٨، ص ٣ .

بالاعتماد علي رأس المال الوطني والمدخرات الوطنية، وهذا يعني من ناحية أخري البعد عن اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، ومن ثم يمكن أن تكون أساساً لتكوين مجتمع الوطنيين، سواء حرفيين أو متعلمين، قادرين علي بناء مجتمعات صناعية جديدة بالاعتماد علي التنمية الذاتية، وبالإضافة إلى ذلك إقامة صناعات كبيرة مستقبلاً تحقق السيطرة الوطنية الكاملة من أبناء الوطن علي مقدرات بلادهم ،

ثانيا: تكوين نسق متكامل في أداء الأعمال[١١٩] :- يظهر الدور الاجتماعي للصناعات الصغيرة، في أنه يخلق قيماً لدي الأفراد تظهر في الانتماء في أداء العمل الحرفي إلى نسق اسري متكامل، وذلك في الحرف التي تمارس في داخل إطار الآسرة الواحدة ، الأمر الذي يترتب عليه تكوين فئة من العمالة المنتجة، والتي تعمل في النسق الواحد.

والصناعات الصغيرة ، خاصة الحرفية منها أو التقليدية والبيئية، يمكن أن تحقق النسق المتكامل علي مستوي الأقاليم المختلفة، وذلك بانتشار هذه الصناعات في إرجاء الدولة وعلي مستوي المجتمع كله، وهذا يؤثر علي تنمية الصناعات الصغيرة، بما يؤدي في النهاية إلى اقتراح نوع من التطوير في إطار القيم المجتمعية ،

ثالثاً: تطوير الصناعات التقليدية وتحقق الظواهر الاجتماعية :- تظهر الأهمية الاجتماعية للصناعات الصغيرة أيضاً من خلال تطور الصناعة الصغيرة والتقليدية البدائية، وتحولها إلى صناعات صغيرة حديثة ويظهر ذلك من خلال:-

١- تنمية القدرات الذاتية للأفراد (حرفيين وصناع تقليديين) علي تسويق المنتجات داخلياً وخارجياً والتكامل مع البنوك والجهات المختصة بالصناعات الصغيرة، بالإضافة إلى التشجيع علي القيام بخدمات وأنشطة صناعية جديدة،تتمشى مع احتياجات الاقتصاد الحديث ،

٢- تؤدي إلى تحقيق مجتمعات متطورة من خلال تحول الصناعات التقليدية والممثلة في الصناعات المنزلية، والصناعات الريفية اليدوية، والصناعات البيئية إلى صناعات تستخدم أساليب التكنولوجيا الحديثة تباعاً وذلك نتيجة تفضيلهم للعمل في صناعات حديثة ومتطورة، عن ممارستهم لأنشطة أصبحت من وجهة نظرهم ذات إنتاجية منخفضة وقطاع غير اقتصادي ،

---

[١١٩] محمود مهني الكردي، البناء الاجتماعي المصري ونسق القيم ورؤية خاصة بالصناعات الصغيرة والحرفية، ندوة الأبعاد الاجتماعية للصناعات الصغيرة والحرفية، أوراق ومدلولات الندوة، الإسماعيلية٢٧- ٢٩ أكتوبر عام ١٩٨٩ ،

٣- تساهم الصناعات الصغيرة اجتماعيا في محاربة أنماط السلوك الاجتماعي غير السوي، ويظهر ذلك في جذب الفئات التي تعاني من عدم توافر فرص العمل، وأتاحت لهم فرص عمل سريعة دون تكلفة عالية، مما ينعكس عليهم بالنفع الكبير، وإلا سوف ينتج عن عدم وجود فرصة عمل لهم، تفشي ظواهر الانحراف والفساد الاجتماعي والذي يمكن أن يضر بمقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية علي حد سواء٠

٤- تساهم الصناعات الصغيرة في تدعيم دور المرأة، وخصوصاً الريفية، في النشاط الاقتصادي، حيث تستوعب هذه الصناعات عماله نسائية في أعمال كثيرة منها (صناعة الملابس الجاهزة – والمشغولة ،والتطريز، وصناعات التريكو، أو الصناعات التي تمارس بمعرفة مشروعات الأسر المنتجة -الأمر الذي يحقق الاستغلال الأمثل للقوي العاملة من النساء، ويدعم مشاركتهم في النشاط الاقتصادي، وبالتالي يحد من بطالة النساء وربما يساعد علي الحد من النمو السكاني٠

والخلاصة هي أن للصناعات الصغيرة أهمية اقتصادية واجتماعية كبيرة ربما تظهر لدينا بشكل كبير وملموس، ومما لاشك فيه أن هناك إنجازات تحققت من خلال تجارب بعض الدول كاليابان، وسويسرا، ودول النمور الآسيوية وغيرهم من الدول التي خاضت تلك التجربة ونجحت واستفادت منها ٠

الفصل الثاني

دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر:

دراسة حالة علي الصندوق الاجتماعي للتنمية

تواجه مصر كثير من الصعوبات، كغيرها من الدول التي تسعي إلى تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة، بهدف إيجاد فرص عمل للشباب والحد من مشكلة البطالة ،

ولكي نتعرف، علي الدور الذي تقوم به الصناعات الصغيرة، للحد من مشكلة البطالة في مصر، فقد تم اختيار تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية، بمقتضى عينة موزعة علي مستفيدي الصندوق الاجتماعي للتنمية، وأيضا علي المسئولين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة في مصر، ولقد وقع الاختيار علي مدينتي العاشر من رمضان،والحرفيين، ليكونا محلاً للدراسة ،

ولقد استهدفنا من ذلك، التحقق من صحة الفروض التي سبق وأن عرضناها في مقدمة الدراسة، والتي تتحدد في :

١- وجود علاقة بين الصناعات الصغيرة والبطالة في مصر ،

٢- وجود فرص عمل للشباب(دائمة ومؤقتة) والنسبة التي تساهم بها الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر ،

٣- وجود تشريعات وقوانين تنظم الصناعات الصغيرة في مصر،والمقترح في هذا الشأن في حالة عدم وجود تشريعات ،

أدوات الدارسة :-

تم اختيار عدد من الأدوات البحثية، التي تلائم الدراسة، منها،(المقابلات، البيانات والإحصاءات الحديثة ،الاستبيان) ،

النطاق المكاني للدراسة :-

وقع الاختيار علي مدينتي العاشر من رمضان، و الحرفيين، لكي يكونا محلاً للدراسة، لما لهما من تجربة رائدة، وممتدة في مجال الصناعات الصغيرة[١٢٠] .

---

[١٢٠] صالح بصله، موسوعة ودليل مدينة العاشر من رمضان ٢٠٠١/٢٠٠٠، مجاس مدينة العاشر من رمضان، ص ١٧ ،

ولمزيد من التفصيل يمكن استعراض أهم ما يميز مدينة العاشر من رمضان • حيث تعتبر باكورة المدن الصناعية العمرانية الجديدة وقد أنشائتها الدولة بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٩ ١لسنة ١٩٧٧، والمعدل بالقرار الجمهوري رقم٥٩٧ لسنة ١٩٨٠ ،

أما عن مدينة الحرفيين فنجد أنها من أهم المدن الحرفية وأقدمها، حيث أنـها أنشئت في أواخر عام ١٩٨٩ [٢٣٨].

هذا ولقد تم اتخاذ كافة الإجراءات القانونية، لتنفيذ هذه الدراسة الميدانية، فصدر قرار رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتفويض رقم (١٠٩٥) لسنة ٢٠٠١، علي إجراء البحث الميداني [٢٣٩].

الأسلوب :-

تم إعداد استمارتي استبيان وذلك على النحو التالي :-

١- استمارة الاستبيان رقم (١) :- هذه الاستمارة موجهة إلى المستفيدين الحاصلين علي قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية،حيث تضمنت عددا من الأسئلة وصل خمس وثلاثون سؤالاً، حاول الباحث من خلال هذه الأسئلة تغطية أهم الجوانب للمشروعات

وتعتبر هذه المدينة أول القلاع الصناعية الحضارية العمرانية التي تتميز بموقعها المتوسط للمواني الهامة بالجمهورية وهي (دمياط – بور سعيد- السويس – ميناء القاهرة الجوي) وترتبط بشبكة من الطرق الرئيسية السريعة مع أقاليم شرق ووسط الدلتا والقناة وسيناء والتي تعمل علي تسهيل عملية التصدير للمصنوعات والاستيراد للمواد الخام اللازمة للصناعة، وقد أنشأت المدينة بغرض بناء تجمع صناعي كبير لاستيعاب نصف مليون نسمة من السكان عند اكتمال المدينة والمساهمة في تخفيض الكثافة السكانية عن المدن القائمة ولزيادة فرص العمل للشباب ·

هذا ولقد خططت مدينة العاشر من رمضان، لتكون مجمعاً صناعياً مستقلا يقدم للقطاع الخاص (الوطني والأجنبي) مساحات من الأرض مهيأة جيدا، ومزوده بالبنية الأساسية اللازمة للاستثمارات الصناعية · هذا ولقد أقيمت مجمعات صناعية صغيره تبدأ من ٤٠ م إلى ٤٤ م للوحدة لتوفير فرص عمل للشباب بهدف :-

(أ) خلق قاعدة للصناعات المغذية التي تزود الصناعات الكبيرة بالمواد الخام أو قطع الغيار·

(ب) خلق المشاريع التي تربطها الاحتياجات المتبادلة، سواء فيما بينها أو مع الصناعات الأكبر في مدينة العاشر·

[٢١] حلمي عبد اللطيف، الصناعات الصغيرة وأثارها علي مشكلة البطالة في مصر، مرجع سابق، ص ١٨٥ ·

- وتم تقسيمها إلى ورش، ولقد استوعبت أعدادا كبيره من الحرفيين، منهم المقيمون في محافظات القاهرة، ومنهم عدد أخر من الشباب (خريجي الجامعات والمعاهد، وتعتبر جميع المشروعات المقامة في هذه المنطقة مشروعات إنتاجية، تم تمويلها من خلال بنك التنمية الصناعية بواقع ٥٠,٠٠٠ جنية كقرض، لتوفير مستلزمات الإنتاج من معدات وآلات ، وتتراوح الفائدة بين ٦ – ٨ % وتسدد المبالغ بالكامل خلال فترة زمنية تصل إلى خمس سنوات، بعد فترة سماح قدرها سنة واحدة· وعلي الجانب الآخر تم تمويل بعض المشروعات الصناعية الإنتاجية الصغيرة، من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، ومن خلال بنك التنمية الصناعية أيضًا·

[٢٢] على ١- عينة حجمها ٣٠ مفردة، موزعة علي الحاصلين علي قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتساوي علي المستفيدين بمدينة العاشر من رمضان، ومدينة الحرفيين، وهذه العينة هي المتاحة من مستفيدين الصندوق الاجتماعي للتنمية·

٢- عينه حجمها ٣٠ مفردة موزعة موزعة علي السادة المسئولين والمتخصصين وأصحاب الخبرات في مجال المشروعات الصغيرة، حيث تمثل أغلب الجهات المعنية بتلك المشروعات ما لم تكن جميعها، وهذه الجهات هي (وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية، وزارة التخطيط، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، الصندوق الاجتماع للتنمية، مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار، معهد التخطيط القومي، الهيئة العامة للتصنيع، مركز تنمية الصادرات المصرية، مؤسسة فريد ريش ايبريت الألمانية، جهاز الصناعات الحرفية والتعاون الإنتاجي، الاتحاد التعاوني الإنتاجي، اتحاد الصناعات المصرية ، مركز العمل الحر كلية الهندسة جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جمعية الصناعات الصغيرة بالمدن الجديدة العاشر من رمضان، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء،مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجامعة حلوان) ،كما أننا قمنا بعمل زيارات ومقابلات متعددة مع المسئولين في المجالات التي تخدم المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة، هذا بخلاف المقابلات التي قمنا بها مع محرري الاستبيان محل البحث·

الصناعية الصغيرة، ونظراً لتعذر تفريغ هذه النتائج مجملة ، فقد روعي إدماج الإجابات التي تدور في إطار منهجي واحد، وعلى هذا الأساس فقد تبلورت الأسئلة التركيز بصفة أساسية على أربعة موضوعات هى :-

أولاً :- المستفيدين وخبراتهم والدراسات والمسوح الميدانية التي قاموا بها للبدء في المشروع الصناعي الصغير ،
ثانياً :- المعوقات التي تواجه المستفيدين وطرق علاجها ،
ثالثاً :- النتائج التي تحققت من خلال الصناعات الصغيرة والقوانين المقترحة ،
رابعاً :- تقيم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية ،

٢-استمارة الاستبيان رقم(٢) :- هذه الاستمارة موجهة إلى المسئولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر، حيث تضمنت عددا من الأسئلة وصل خمس وثلاثون سؤالا، حاول الباحث أيضًا دمج أغلب الأسئلة مع بعضها،لأغراض عرض وتحليل نتائج الدراسة وذلك من خلال مجالات أربعة هي:-
أولاً:- المستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية، واهم المعوقات التي تواجههم ،
ثانياً :- دور الدولة في نشر فكر العمل الحر في مجال الصناعات الصغيرة في مصر
ثالثاً :- دور الصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في مصر و فرص العمل التي تقدمها سنوياً ،
رابعاً :- دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في الحد من مشكلة البطالة في مصر و المعوقات التي حالت دون تحقيق أهدافه ،
وسوف نعرض نتائج الدراسة الميدانية في ثلاثة مباحث، نخصص أولها لعرض أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال الاستبيان رقم(١) الخاص بالمستفيدين وفى إطار المجالات الأربعة التي نخصص لكل منها مطالباً مستقلاً،

وفي المبحث الثاني نتناول أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة من خلال الاستبيان رقم(٢) الخاص بالمسئولين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة وفى إطار المجالات الأربعة التي نخصص لكل منها أيضاً مطالباً مستقلاً ،

وفي المبحث الثالث نعرض لأهم ما توصلت إليها الدراسة من خلال الاستبيانين رقمي (١،٢)، فى ضوء ما استهدفته الدراسة ،

المبحث الأول

نتائج الاستبيان رقم (١)

في هذا المبحث،نتعرض إلى نتائج الاستبيان رقم (١) والموجه إلى أفراد العينة والتي تبلغ ٣٠"ثلاثون" مفردة من المقترضين من الصندوق الاجتماعي للتنمية، ولقد حاولنا مراعاة أن تكون هذه العينة مؤشراً واقعياً وعنواناً للحقيقة،حيث وقع الاختيار على مجموعة من المستفيدين من قروض الصندوق من خلال جمعية الصناعات الصغيرة بالمدن الجديدة العاشر من رمضان،وأيضا مجموعة أخرى من مدينة الحرفيين، باعتبار أن هذين المدينتين من اكثر المدن اهتماماً بالمشروعات الصغيرة، ولقد راعين عند اختيار العينة،أن تكون شاملة لكافة العناصر التي تتلاءم مع الدراسة،والتي منها أنشطة المشروعات الصناعية الصغيرة، والشكل القانوني، والمؤهلات التي حصل عليها المستفيدين،وكذلك التكنولوجيا المستخدمة .

وسوف نقسم هذا المبحث إلى أربع مطالب، ففي المطلب الأول نتعرف علي رغبة المستفيدين في إقامة مشروع صناعي حر، والدراسات والمسوح الميدانية التي قاموا بها، واختيار الصندوق الاجتماعي للتنمية للحصول منه علي قرض .

وفي المطلب الثاني، نعرض للمشاكل والمعوقات التي تواجه أصحاب المشروعات قبل بدء المشروع وأثناءه، وطرق علاجها، مع ذكر العلاقات المتبادلة مع غيره من المشروعات،والتعاقد من الباطن .

أما المطلب الثالث، فنحاول فيه استعراض الدور الذي حققته الصناعات الصغيرة في إيجاد فرص عمل للشباب والحد من مشكلة البطالة، وحاجة هذه الصناعات إلى تشريعات وقوانين خاصة بها .

وفي المطلب الرابع،نتعرض فيه إلى تقييم الدور الذي قام به الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال المستفيدين، وأهم المجالات الإنتاجية التي تتيح المزيد من فرص العمل للشباب في مصر .

وقبل التعرض للمجالات التي تناولتها الاستمارة رقم(١)، فمن الأهمية بيان خواص العينة محل الدراسة، من خلال العمل الميداني، حيث أوضحت الدراسة الآتي:-

<u>أولاً: بالنسبة للمؤهلات الدراسية :-</u> راعت الدراسة أن المؤهلات الحاصل عليها المستفيدون متعددة ومتنوعة، ويظهر ذلك من خلال الجدول رقم " ٢٤" والشكل رقم "١٢" بالملحق والذي يوضح أن أكبر شريحة حاصلة علي قروض من الصندوق لعمل مشروعات صناعية صغيرة ،هي شريحة الحاصلين علي بكالوريوس هندسة وعددهم ٨"ثمانية"، يليها بكالوريوس التجارة وعددهم ٦"ستة"، ثم بكالوريوس الزراعة وعددهم ٤"أربعة"، وأيضا دبلوم الصنايع وعددهم٤" أربعة "، وأخيراً تنوعت مؤهلات الحاصلين على قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية وعددهم ٨"ثمانية" .

ثانيـا: بالنسبـة لتـاريخ التخـرج :- أوضحت الدراسـة بـأن، سنوات التخـرج بالنسـبة لمفردات العينـة مختلفـة ومتعددة، حيــث أوضــح الجــدول رقــم "٢٥ "بالملحــق سنـــوات التخـرج بالنسبة لأصحـاب المشروعات الصناعيـة المسـتفيدين مـن الصنــدوق الاجتماعي، وكان أكبر نسبة مـــن العينــة خريجي عام ١٩٧٦ وعددهم ٥"خمس"، و علي الجانب الآخر، نجد أن سنوات التخرج بالنسبة لباقي العينة مختلفة ،حيث أنــها تبـدأ من عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٩٩ .

ثالثـاً: بالنسبة لأنـواع الأنشطة الصناعيـة المتعــددة :- أوضحـت الدراسـة بـان الصناعات المنفذة من قبل المستفيدين الحاصليــن علــي قــروض الصنــدوق الاجتماعــي للتنمية متعددة ويوضـح الجـدول رقـم"٢٦ " بـالملحق الأنشـطة الصناعيـة التـي قـام بـها المستفيدون وعـددهم - علي ضوء العينة - ٣٠" ثلاثون مفردة".

حيث نجد أن الصناعات البلاستيكية هـي أكثر الأنشـطة المسـتخدمة مـن جملـة العينـة والتـي بلغت عددهـا ٧"سبعة" ، ويليــها مجــال الخراطــة وتشــغيل المعــادن وعددهــا ٥"خمسة" ، ثم المنتجات الخشبية وعددها أربعة، ويليها أنشطة صنـاعيــة مختلفـة ولكـن أعدادها بسيطة .

رابعاً: بالنسبة للشكل القــانوني لتلـك المشـروعات :- أظـهرت الدراسـة تنوعـاً فـي الكيانــات القانونيـة للعينـة، حيث أوضـح الجدول رقـم"٢٧" بـالملحق أن أغلـب الكيانــات القانونية في العينة محـل البحث، هـي منشـآت فرديـة، حيث بلـغ عددهـا ١٢ "اثنـا عشـر مشروعاً " من إجمالي العينة والتي تبلغ ٣٠" ثلاثين "، يليها شركات التضامن وعددهـــا ٧"سبعة مشروعات"، ثم يليها شركات التوصيـة البسيطة وعددهـا٥" خمسـة"، وهنـاك كيانات غير محددة وعددها٦" ستة مشروعات".

خامساً: بالنــسبة لتــاريخ حصول المستفيدين علي قرض من الصنـــدوق:-

أسفرت الدراسة محل البحث علي أن المستفيدين الذين حصلوا علي قروض من الصندوق عام ١٩٩٤ بلغوا ٧" سبعة" من إجمالي العينة، يليها الحاصلين على قروض عام ٢٠٠٠ حيث وصل العدد في هذا العام ٦" ستة" من جملة العينة، انظر الجدول رقم"٢٨" .

سادساً: بالنسبة لا جمالي عدد العمالة المؤقتة والدائمة عند بداية المشروع الصناعي:-

أوضحت الدراسة أن عدد العمال الدائمين التي وفرتها تلك المشروعات مع بداية تأسيس تلك المشروعات وصلت ١٤٠ "مائة وأربعين عاملاً"، في حين بلغ عدد العمال المؤقتين ٦٩ "تسعة وستين عاملاً "، بإجمالي قدره ٢٠٩ "مائتان وتسعة عاملاً دائماً ومؤقتاً" .

وإذا ما أردنا حساب المتوسط الحسابي لعدد العمال الدائمين والمؤقتين علي عدد العينة نجد أنها = ٢٠٩ ÷ ٣٠ = ٧ عمال تقريباً، ٥ "خمسة" منهم دائمون، و ٢ "اثنان" مؤقتان .

أما فى الوقت الحالي، فقد بلغ عدد العمال الدائمين بالمشروعات محل الدراسة، ٢٢١ "مائتين وواحد وعشرين"، في حين بلغ عدد العمال المؤقتين ١٦٨ "مائة وثمانية وستين"، بإجمالي قدره ٣٨٩ "ثلاثمائة وتسعة وثمانون "عاملاً دائماً ومؤقتاً .

وإذا ما حاولنا حساب المتوسط الحسابي للعمال الدائمين والمؤقتين فى الوقت الحالي، فإنه يكون خارج قسمة إجمالي عدد العمال على إجمالي عدد العينة =٣٨٩ ÷ ٣٠ = ١٣ عامل تقريباً، ٧ "سبعة "منهم دائمون، و ٦ "ستة "مؤقتون .

واستخلاصاً من كل ما سبق، وما حققته تلك المشروعات من عمالة دائمة ومؤقتة منذ إنشائها وحتى الآن،فإننا نلاحظ الآتي :-

- آن الزيادة في عدد العمالة الدائمة والمؤقتة خلال الفترة من بداية تأسيس المشروعات محل الدراسة وحتى الآن نجد أنها = ٣٨٩ - ٢٠٩ = ١٨٠ فرصة عمل دائمة ومؤقتة .

وهذه الفرص قد تحققت خلال مدة، متوسطة الحسابي يساوى خمس سنوات طبقاً لهذه الدراسة، حيث تم حسبها على أساس الفترة بين الحصول علي القرض وحتى تاريخ إجراء هذه الدراسة، وعلي ذلك فإن الدراسة قد أفصحت على أن عدد العمال الدائمين والمؤقتين داخل المشروع الصناعي الصغير قد زاد بمقدار ٩٠% في مرحلة زمنية قدرها ٥ سنوات، إلا أننا لا نطمئن لأعداد العمال المؤقتين باعتبارها فرصة حقيقية يمكن من خلالها معالجة وحل مشكلة البطالة، نظراً لأن بقائهم مرهون بظروف وجودهم، وبالتالي لا يمكن اعتبار هذه الفرص عمل ثابت مستقر، يساهم جذريا فى الحد من مشكلة البطالة.

سابعاً: بالنسبة للتكنولوجيا المستخدمة :-أوضحت الدراسة من خلال الجدول رقم"٢٩" بالملحق،أن التكنولوجيا المستخدمة في المشروعات محل الدراسة قد اختلفت، وأظهرت أن التكنولوجيا البسيطة والمتوسطة هي التكنولوجيا الملائمة لدى هذه الكيانات. حيث بلغ عدد المشروعات المستخدمة للتكنولوجيا البسيطة والمتوسطة ١٢"اثني عشر" لكل منهما، في حين بلغ عدد المشروعات التي تستخدم تكنولوجيا عالية٦" ستة" فقط.

وبعد هذا العرض السابق، لنوعية المشروعات التي تمت عليها الدراسة ، نعرض لما تضمنته استمارة الاستبيان رقم(١)، وذلك من خلال أربع مطالب .

المطلب الأول

المستفيدين وخبراتهم والدراسات والمسوح الميدانية التي قاموا بها للبدء في المشروع الصناعي الصغير

في هذا المطلب، نعرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، من خلال معرفة سبب اختيار الشاب العمل الحر، وعزوفة عن العمل الحكومي، وأيضًا اختيار المشروع، والخبرات التي اكتسبها الشباب من تلك المشروعات، وتفضيلهم الصندوق الاجتماعي للتنمية للحصول منه علي قروض . والدراسات والمسوح الميدانية التي قاموا بها قبل البدء في المشروع، ومدى استخدامهم لقواعد البيانات المتاحة . ونعرض هذه النتائج فيما يلى:-

١ - بالنسبة لمفاضلة أفراد العينة بين العمل الحر والعمل الحكومي بمرتب مجز، أوضحت الدراسة بأن أغلب أراء العينة٢٣"ثلاثة وعشرون" تفضل العمل الحر،نظراً لأنه يحقق عائداً كبيراً مع زيادة المجهود المبذول، و يحقق طموحات الأفراد، كما أنه يثبت الذات لآغبلهم .

علي الجانب الآخر نجد أن هناك رأياً ٧ " سبع "يفضل العمل الحكومي عن العمل الحر، استناداً إلى أن العمل الحكومي أكثر أمانا والمخاطر به قليلة، وليس له صلة بالأسواق، ونظرًا لآن العمل الحر محفوف بالصعوبات .

- آما بالنسبة لتفضيل اغلب شباب المجتمع للعمل الحكومي، فلقد أسفرت نتائج الدراسة علي أن ذلك يرجع إلى:-

أ -أنها أكثر أماناً واستقراراً، وذلك لدوام الأجر واستمرأه، ولوجود المعاش،وأيضاً التأمين الصحي والإجازات، بالإضافة إلى أن عدد ساعات العمل محدودة، ولأنها أدعى للوجاهة الاجتماعية ٠

ب - عدم تحمل المخاطر، وعدم القدرة علي أداره مشروع صغير، وعدم وجود خبرة في مجال العمل الحر، ولآن السوق لا يشجع العمل الحر لعدم استقراره، ولعدم وجود طموح عند أغلبهم والخوف من المجازفة٠

ج - لوجود صعوبات كثيرة تعوق تحقيق طموحات الشباب، ولأنه بلا مشاكل، ولا تعرضهم للسجون بسبب الدين ٠

٢ - وعن المسوح الميدانية التي قام بها صاحب المشروع، قبل البدء في إقامة مشروعه، أكدت الدراسة أن أغلب أفراد العينة وعددهم ١٩ "تسع عشرة مفردة "فقط ،هم الذين قاموا بعمل مسوح ميدانية في المناطق والأحياء وعلي مستوي المحافظات، في حين أن البعض الآخر وعددهم١١ " أحد عشرة مفردة" لم يقوموا بهذه المسوح ٠

- وبالنسبة لقواعد البيانات والمعلومات المتاحة في مصر، أوضحت الدراسة بأنها غير كافية وأنها لا تساهم في التعرف علي أماكن الاستثمار في مصر، وذلك من خلال أغلب الآراء ٢٤ "أربعة وعشرين"مفردة، في حين يرى البعض الآخر ٥"خمس"مفردات بأن هذه البيانات والمعلومات تساهم في التعرف على الأسواق و أماكن الاستثمار في مصربقدر ٠

- آما بالنسبة للدراسات التي قام بها صاحب المشروع، قبل البدء فيه، فلقد أظهرت النتائج علي أن هناك ٢٥ "خمس وعشرين"مفردة من العينة قد قاموا بعمل دراسات، في حين أن٥ "خمس"مفردات لم يقوموا بأي دراسات ٠

ولا يمكن الاطمئنان للقول، بأن البعض من أفراد العينة، لم يقوموا بعمل دراسات جدوى قبل البدء فى المشروع وذلك أن منح القرض من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية يقتضي تقديم دراسات جدوى للمشروع ٠

٣ - أما عن اختيار المشروع، فلقد أسفرت الدراسة علي أن ١٠ "عشر مفردات"أكدت على أن سبب اختيار المشروع الصناعي الحالي، يرجع إلى كافة العناصر وهى :رأس المال كاف،و خطة العمل متماسكة ومتصلة، وفرص الاستثمار جيدة، والمستثمر مؤهل و قادر علي إدارة مشروعه بنجاح٠ ويوضح الجدول رقم "٣٠"بالملحق، الأسباب التي من خلالها تم اختيار المشروع محل الدراسة، حيث أفاد البعض ٦"ست مفردات "بان سبب اختيار المشروع راجع إلى <<مستثمر مؤهل قادر على إدارة مشروعة بنجاح

<<في حين يرى آخرين ٥ "خمس مفردات" بان سبب اختيار المشروع يرجع إلى<< فرصة استثمار جيدة >>،وتختلف آراء باقي العينة حول اختيار عنصر أو أكثر من العناصر سالفة الإشارة ٠

- وعن الخبرة في مجال المشروعات الصناعية محل الدراسة، أوضحت الدراسة أن جميع أفراد العينة لديهم خبرة في الأنشطة والمجالات التي يعملون بها ٠

٤ - وبالنسبة للخبرات المكتسبة في مجال العمل، أظهرت الدراسة آن الخبرات المكتسبة لأصحاب هذه الكيانات الصغيرة كانت نتيجة:-

أ-الخبرة في مجال العمل عدد من السنوات ٠ ب- الدراسة والتدريب ٠

ج- الآسرة وتوارث العمل ٠ د-الاجتهاد والهواية ٠ ويوضح الجدول رقم "٣١" بالملحق الخبرات المكتسبة لأصحاب المشروعات، حيث أوضح بان أغلب أفراد العينة ٢٠ "عشرين مفردة" قد اكتسبت الخبرة من خلال العمل في مجال النشاط قبل الشروع في إقامة مشاريعهم ٠

٥- وبخصوص اختيار الصندوق الاجتماعي للتنمية للحصول منه علي قرض، أكدت الدراسة أن هذا الاختيار يعود للأسباب التالية :

أ- الفائدة محدودة، وكذلك فترة السماح للسداد معقولة ٠

ب- عدم وجود منافذ أخري للتمويل ٠

ج- المتاح بعد مرور أربعة سنوات بدون عمل ٠

د- يعمل علي تنمية المشروعات ويزيد من فرص العمل ٠

المطلب الثاني

المعوقات التي تواجه المستفيدين وطرق علاجها

نعرض في هذا المطلب، ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج حول الصعوبات التي واجهت المشروعات الصناعية الصغيرة، والوسائل التي واجه بها المستفيدون هذه الصعوبات، وكذلك معوقات الاستثمار في مصر بشكل عام في مجال الصناعات الصغيرة، والعلاقات المتبادلة بين المشروعات الصغيرة وغيره من المشروعات الكبيرة، لاسيما التعاقد من الباطن، ووسيلة دعم هذه العلاقة بين الكيانين وذلك فيما يلي:-

١ـ فبخصوص الصعوبــات المتعــددة التي تعرض لها المستفيدون مع بداية المشروع، أظهرت نتائج الدراسة أن هناك ٢٤"أربع وعشرين مفردة" من العينة قد تعرضوا لبعض الصعوبات مقابل ٦"ست مفردات "من العينة لم يواجهوا أية صعوبات .

ولقد أظهرت الدراسة بأن الصعوبات تتمثل بصفة أساسية في الآتي:-

- إجراءات التراخيص طويلة ومعقدة .   - تأخر استـلام القـرض .
- السيولة غير كافية لمواجهة السوق .   - ضمانات البنوك تفوق قدرات الشباب .
- عدم مناسبة مكان التسويق .
- أسلوب صرف نصف القرض أو صرف القرض علي مراحل .
- عدم التزام الصندوق الاجتماعي بالتمويل .
- البيع بالآجل، ويظهر ذلك لعدم دفع التاجر ثمن المنتج فوراً .

ويعتبر البيع بالأجل، من أهم المعوقات التي تواجه المشـروع الصنـاعي نظــراً لأن رأس المـال العـامل المدفـوع محـدود، والإنتـاج يحتـاج لتمويـل دائـم، لتوفيرالموادالخـــام، وعناصر التشغيل المختلفة، مما يؤدي حتمــاً إلـى توقـف صـاحب المشـروع عـن الإنتـاج، وبالتالي فشل المشروع وتعثره . من أجل ذلك يبدر تدخل الدولة كوسيط من خلال الجهات التمويلية لتسويق هذه المنتجات أمراً ضرورياً، ودفع قيمة تكاليف المنتجات -علي الأقـل- حتى يمكن لصاحب المشروع الاستمرار في الإنتاج ولكى لا يتوقف عن الانتاج .

- وعن وسائل مواجهة هذه الصعوبات، أسفرت الدراسة علي أن هناك إجراءات متعددة تم اتخذها في مواجهة هذه الصعوبات وتظهر فى:-

أ- الاستعانة ببعض الجهات و المحامين .   ب- بشــراء ماكينـات بسيطة .

ج- بالصبر والاستمرار في التعامل مع الإجراءات .   د- بدفع الإكراميات .

ه- بالاستعانة بالصندوق الاجتماعي للتنمية .

ونـري أن الإكراميـات تعتبـر مـن أهم وأخطـر الوسـائل المسـتخدمة، التـي يتبعـها أغلـب أصحاب المشروعات لتخطى العقبات التي تواجههم، لذلك لابد من التصـدي لتلـك الظـاهرة بقوة . هذا ولقـد نجـح أغلـب أفـراد العينــة ١٩"تسـع عشــرة مفـردة" فــي تخطــي هــذه الصعوبات، في حين يري رأي أخر٣"ثلاث مفردات "من العينة بأنـه حقـق نجاحـاً بنسـبة ٥٠% . هذا ولم يعلق البعض الآخر٨"ثماني مفردات "على هذا الأمر .

- وبالنسبة لمعوقات الاستثمار في مجال الصناعـات الصغيرة فـي مصـر، بينـت الدراســة بأنها متعددة، وتظهر فى:-

أ- طول الإجراءات عند البدء في المشروع وأثناء مراحلة .

ب- عدم توافر المواد الخام، مع ارتفاع أسعارها في الأسواق .

ج- حده المنافسة من جانب المنتجات المثيلة المستوردة ،
د- نقص السيولة التي تعاني منها البلاد في الآونة الأخيرة ،
ه-عدم وجود الأب الشرعي للمشروعات الصناعية الصغيرة في مصر ،

ولابد من التصدي لهذه المعوقات، من خلال استراتيجية متكاملة يتحدد فيها دور الهيئات المختلفة،تحديداً دقيقاً، نظراً لأن هذه المعوقات تقف حائلاً دون تنمية المشروعات الصغيرة ،

-آما بخصوص المعوقات التي تواجه أصحاب المشروعات الصغيرة محل الدراسة،فلقد بينت الدراسة الاتى:-

أ-اختلاف الجودة والتفاوت الكبير الأسعار ، ب- صعوبة التسويق ،
ج- عدم وجود الثقة بين التاجر وصاحب المشروع الصناعي الصغير ،
د- التأخر في دفع المستحقات من المنتجات"بيع الآجل" ،
ه- مضاربة الأسعار وعدم وجود أسواق منتظمة ،

وهنا نؤكد علي أن عنصر سوء المعاملة بين التاجر وصاحب المشروع من خلال البيع بالأجل ، كان- ومازال- له عظيم الأثر على فشل المشروع الصناعي الصغير، وتجنبا لهذه المشكلة فقد يكون من صواب الرأي تسويق منتجات هذه المشروعات من خلال الجهات المانحة للقروض، وهذا يحقق فائدتين :الأول، ضمان للسداد للجهة المانحة نفسها بالنسبة للمبالغ التي أقرضتها إلى المستفيدين، مع إمكانية حصول هذه الجهات علي العمولة التي تحصل عليها أية جهة لو قامت بهذا الدور ، أما الفائدة الثانية، فتتحدد فى ضمان استمرار المشروعات الممولة من قبلها، لاسيما – وأن الجهات المقرضة لديها من الخبرات والإمكانيات والسيولة، ما يمكنها من الوصول إلى الأسواق داخل الدولة وخارجها، حيث المعارض الداخلية والخارجية ،

٢- وبشان طبيعة المنتجات بالمشروعات محل الدراسة، أوضحت الدراسة بأن أغلب المشروعات منتجاتها نهائية، حيث بلغت ١٩"تسع عشرة"، في حين بلغت المشروعات التي تنتج منتجات مغذية ١٠"عشرة "، وعلى الجانب الآخر بلغت المشروعات التي تنتج صناعات مغذية ونهائية مشروعاً واحداً فقط من جملة العينة محل الدراسة ،

٣- أما عن التسويق، فلقد أوضحت الدراسة أن ١٨"ثماني عشرة مشروعاً" يتعاملوا شخصياً في تسويق منتجاتهم، في حين أن البعض الآخر ٥"خمسة" يستخدموا موزعين، وأخيراً يستخدم البعض ٧"سبعة" طرق التعامل من خلال موزعين،وأيضاً شخصياً ،

ومؤدى ذلك ضرورة وجود أجهزة تسويقية ضخمة يسند إليها هذا العمل، حتى تتفرغ المشروعات للإنتاج، نظراً لتعذر الاهتمام بجميع العمليات في وقت واحد ،خصوصاً وأن هذه الكيانات ليس لديها من الخبرة إلا القليل في مجال التسويق .

- وعن قبول الشركات الكبرى للمنتجات المصنعة من المشروعات الصناعية الصغيرة، أوضحت الدراسة أن عدد الشركات الكبرى التي تقبل منتجات المشروعات الصغيرة قد وصلت١٧"سبع عشرة مشروعاً"، في حين أن عدد المشروعات الصناعية الصغيرة غير المقبولين من الشركات الكبرى بلغ عددها ١٢" أثنى عشرة"، أما باقي العينة من المشروعات فأحيانا تكون مقبولة وأحيانا لأتكون مقبولة من قبل الشركات الكبري .

- وبخصوص الصعوبات التي تواجه الصناعات الصغيرة في التعامل مع الكيانات الكبيرة أوضحت الدراسة أن هناك عناصر متعددة تقف حائلاً دون تحقيق ذلك وهي:-

أ- انخفاض الجودة يؤدي إلى عدم قدرة المنتج نفسه على المنافسة .
ب- ضعف الإمكانيات المادية والفنية .
ج- قله الخبرة في الأعلام ونقص العلاقات العامة .
د- قلة الخبرة في الأعمال وفي الأسواق .

وهذا يتطلب المزيد من التوعية، والتركيز علي الجودة والسعر في المكونات التي تنتجها المشروعات الصناعية الصغيرة، وفى هذه الحالة يمكن احتضان الكيانات الكبيرة للكيانات الصغيرة بما يعود عليهما معا بالفائدة .

٤ - وبشان الاشتراطات البيئية بالنسبة للمشروعات الصناعية الصغيرة،أوضحت الدراسة من خلال أغلب الآراء بأن الاشتراطات البيئية تعتبر عقبة فى سبيل النهوض بالمشروعات الصغيرة،وذلك نظراً لأنها تتطلب من أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة اشتراطات متعددة تكلفهم أموال كثيرة،ومن هنا يطالبون بضرورة تفهم القائمين علي جهاز شئون البيئة لطبيعة الصناعات الصغيرة وأن رؤوس الأموال الخاصة بتلك المشروعات صغيرة، لا تتحمل متطلبات البيئة نظرًا لأنها تزيد من الأعباء المادية لها .

في حين أن هناك رأياً آخر يؤكد علي أن اشتراطات البيئة لا تمثل أية عقبة للنهوض بالمشروعات الصغيرة .

على أية حال فإن الاهتمام بشرط البيئة في كل منتج، يعتبر أمر ضروري وهام لما له من أثر علي تسويق المنتجات وخصوصاً المنتجات النافذة للأسواق الخارجية، حيث تعتبر ألا يزو ١٤٠٠٠ من أهم المتطلبات العالمية، وخصوصاً في الأسواق الأوربية، وفى ظل التزامات مصر في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية .

٥- وبخصوص التعاقد من الباطن، من بعض الشركات الكبرى، أكدت الدراسة من خلال أغلب آراء العينة بأنه ليس هناك علاقة مع الشركات الكبرى، وهم ٢٤"أربع وعشرون

مشروعاً"، في حين أوضحت بعض الآراء وعددهم٢ "مشروعين" من جملة العينة يربطهما علاقة مع بعض الشركات حجمها متوسط، في حين أوضح رأي أخروعددهم٢"مشروعين"أن هناك علاقة بينها وبين تلك المشروعات الكبيرة حجمها بسيط ٠ويعزى ذلك في أغلب الأحيان وعلى ما ذكرناه في موضعه إلى عدم ثقة الكيانات الكبيرة بالمشروعات الصناعية الصغيرة حتى الآن ٠

- وبالنسبة لأهم الوسائل الداعمة لتحقيق هذه العلاقة بين الكيانات الكبيرة والصغيرة،أكدت الدراسة علي ضرورة مراعاة الآتي:-

أ - دخول الصندوق الاجتماعي للتنمية كوسيط ٠

ب- رفع جودة المنتج، وخفض تكاليف الإنتاج وبالتالي الأسعار ٠

ج- تدعيم الصناعات الصغيرة حتى تتكامل مع الصناعات الكبيرة ٠

د - زيادة التمويل ربما يؤدي إلى زيادة العلاقة التشابكية بين الصناعات الكبيرة والصغيرة ٠

ونري ضرورة التأكيد على البند "ج"، نظراً لأنه بدون التكامل مع الصناعات الكبيرة يتعذر تنمية وتطوير الصناعات الصغيرة ٠

المطلب الثالث

النتائج التي تحققت من خلال الصناعات الصغيرة والقوانين المقترحة

في هذا المطلب،نتناول نتائج الدراسة من حيث إمكانية التوسع في المشروعات الصناعية المقامة، والقوانين الحالية ومدي مطابقتها للواقع، وحاجة المشروعات الصناعية الصغيرة إلى قانون لها، مع الإشارة إلى أهم النصوص التي يقترح وضعها في هذا الصدد، كذلك نفاذ هذه المنتجات إلى الأسواق، والسبيل إلى تحقيق ذلك، وما تحققه هذه المشروعات من تنمية اقتصادية واجتماعية ٠

ولقد أسفرت الدراسة عن الآتى :-

أولاً :أثبتت الدراسة، أن أغلب المشروعات محل الدراسة، لديها طموحات متعددة في زيادة عدد الآلات وعدد العمال، إلى أن يصبح المشروع كبيراً ٠ إلا أن هناك رأياً يؤكد علي أن السوق لا يؤدي إلى الحلم في التوسع، وأن الحلم الحقيقي يظهر في قدرة المشروع علي سداد ما عليه من ديون ٠

والخلاصة هي أن تحسين الإنتاج وتطويره، مع الالتزام بمواصفات الجودة الشاملة هو السبيل الوحيد في تحقيق الأهداف والطموحات لدى هذه المشروعات الصناعية الصغيرة .

ثانياً : أوضحت الدراسة أن هذه القوانين والتشريعات الحالية في حاجة إلى تعديل حيث أظهرت اغلب الآراء وعددهم٢٧ "سبع وعشرون مفردة"من جملة العينة بأنها في حاجة إلى تعديل، في حين يري٣"ثلاث"فقط من جملة العينة بأن هذه القوانين ليست في حاجة إلى تعديل ٠

ونري ضرورة العمل علي تعديل القانون بما يتفق ومتطلبات السوق وآلياته، حيث أكدت الدراسة بأن هناك قوانين متعددة تحكم النشاط الصناعي في مصر، كما أكدت الدراسة علي أن الصناعات الصغيرة في مصر في حاجة إلى قانون لها يحكمها، وذلك للعمل علي حل المشاكل التي تواجه نموها وتطورها وتنميتها ٠ ولكي يتم دعمها الدعم الكافي، مع استبعاد المحسوبيات والواسطة، وتنظيم العلاقة بين المسئولين والمستفيدين، ولجعلها أكثر تمشيا مع الظروف التي يتعرض لها سوق العمل حالياً، مع تغيير الإجراءات التي تواجه أصحاب المشروعات حتى يحدث لهذه المشروعات نوع من الانتعاش ٠

- وعن أهم النصوص التي يجب تضمينها هذه القوانين، أوصت الدراسة علي إضافة هذه النصوص ٠

أ- تيسير الإجراءات وخصوصاً علي المشروعات التي تساهم في تنمية المجتمع ٠

ب- تخفيض الفائدة على القروض ٠

ج- تخفيض الضرائب المربوطة علي المشروعات الصغيرة ٠

د- إنشاء مؤسسة ترعي المشروعات الصغيرة، وتكون بمثابة الأب الشرعي ٠

ه- مراعاة شباب الخريجين محدودي الخبرة وإنشاء وحده للاستشارات والدعم الفني لتقديم خدماتها دون مقابل للمشروعات الصغيرة ٠

ونري ضرورة الاهتمام بتنفيذ القوانين والتشريعات والعمل علي احترامها نظرًا لأن إصدار قانون ليس بالأمر الصعب، ولكن الصعوبة تكون في تنفيذ القوانين والتشريعات من قبل القائمين عليها، من أجل ذلك لابد من تهيئة البيئة الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة نشر الوعي والفكر الحر قبل إصدار أي قانون حتى لاتكون هذه القوانين، مجرد شعارات بلا تطبيق ٠ يضاف إلى ما سلف، العمل علي تحديث القوانين والتشريعات، وخصوصاً المتعلقة بالتصدير والاستيراد، والضرائب، حتى يتمكن أصحاب المشروعات الصناعية الصغيرة من تحقيق أهدافهم في النفاذ إلى الأسواق المحلية والدولية بما يحقق تنمية للمشروعات،وبالتالي زيادة فرص العمل التي تستوعب العمالة ٠

ثالثاً: وبخصوص النفاذ إلى الأسواق من خلال منتجات هذه المشروعات الصناعية الصغيرة، أكدت نتائج الدراسة علي أن ما يقرب من نصف العينة وعددها١٦"ست عشرة

مفردة "من العينه تشير إلى ان منتجاتها تستطيع النفاد إلـى الاسـواق المحليـه والدوليـه، في حين أن ١٠ "عشرة مفردات "من العينة تشير علي أنها قادرة على النفاذ إلى الأسواق المحلية فقط، وبـاقي العينـة مـا بيـن النفـاذ إلـى الأسـواق العربيـة والمحليـة، وبيـن عـدم استطاعة ذلك لعدم تطوير ماكيناتها ،

وغنى عن البيان أن الصناعات الصغيرة، يمكن لها النفاذ إلى الأسـواق إذا مـا توافـرت لها سمات النجاح في المنتج الجيد والسعر الرخيص، وذلك لا يمكن تحقيقـه إلا مـن خـلال مد يد العون لها من كافة الجهات والوزارات المعنيـة فـي هـذا المجـال، وأيضـاً مـن خـلال اجتهاد أصحاب المشروعات أنفسهم ،

- وبشان النفاذ إلى الأسواق والسبيل إلى ذلك، بينت الدراسة بأنه يجب مراعاة الآتي:-

أ- تسهيل الإجراءات ، ب- إقامة المعارض في الداخل والخارج ،

ج- تحسين الجودة وتخفيض الأسعار د - تحديث الصناعة بشكل عام ،

ل- توفير الخامات وتخفيض سعرها حتى يمكن المنافسة ،

ه- زيادة السيولة النقدية من خلال التمويل الميسر ،

ى- تطوير الماكينات والمساعدات التسويقية ،

- وعن ما حققته هـذه المشـروعات مـن تنميـة اقتصاديـة واجتماعيـة، أظـهرت نتـائج الدراسة أن هذه المشروعات قد حققت فـرص عمـل للشـباب قـد وصلـت ٣٨٩ "ثلاثمائـة تسعة وثمانين فرصـــة عمل دائمة ومؤقتة "، بعد ما كانت ٢٠٩ "مائتـان وتسـعة فرصـة فقط" مع بداية إقامة المشروعات محل الدراسة، ممـا يوضـح اثـر المشـروعات الصناعيـة الصغيرة على التنمـية الاقتصادية والاجتماعية ،

والخلاصة من كل ما تقدم، تظهر فى أن هذه الكيانات في حاجـة إلـى قوانيـن جديـدة، وخصوصاً في مجال الصناعات الصغيرة، وذلك لمنح هذه المشروعات حوافز، وإعفاءات تساعدها على الاستمرار والمنافسة، كما أثبتت الدراسة بأن هـذه المشـروعات قـد حققـت تنمية اقتصادية واجتماعية تظهر في أنها وفرت فرص عمل للشباب ،

المطلب الرابع

تقييم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية

في هذا المطلب، نعرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بشأن ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية من أهداف، وما لم يحققه، كذلك ما حققته المشروعات الصناعية الصغيرة محل الدراسة،من فرص عمل للشباب، وكذلك أهم الأنشطة التي حققت فرص عمل أكثر للشباب وذلك فيما يلي:-

أولاً : أوضحت الدراسة بخصوص ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية من أهداف أن١٣ "ثلاث عشرة مفردة"من العينة قد أكدوا أن الصندوق قد حقق الأهداف التي أنشئ من أجلها وذلك باختيارهم"نعم"، في حين نفى آخرين وعددهم١١ "أحد عشر من العينة" باختيارهم "لا "، في حين قرر آخرون وعددهم٥ "خمسة" بأنه "إلى حد ما " في حين أكد رأى آخر بأنه في " بادئ الآمر"،انظر الجدول رقم "٣٢" بالملحق ٠

وتفسير ذلك، يرجع إلى أن الصندوق الاجتماعي للتنمية لم يكن له استراتيجية محددة خصوصاً مع بداية إنشائه، وهذا ما أكده بعض المسئولين بالصندوق الاجتماعي [(١٢٣)] وهنا يتعذر علينا تحديد وتقييم دور الصندوق، نظراً لآن ما حققه الصندوق، وما لم. يحققه غير معلوم، وذلك لآن التقييم يتم علي أساس تحديد الإنجاز الذي تحقق في ضوء المكلف به الصندوق وعلى أساس معيارى محدد ٠

ونظراً لان الصندوق، لم يحدد له أهداف كمية ونوعية وخصوصاً فى مجال توفير فرص عمل للشباب، فإن تقييم الدور الذي قام به الصندوق يعد من الأمور التي يصعب علينا تقيمها، لآن أساس التقييم غير موجود أصلاً ٠

-أما بشأن الدور الذي كان علي الصندوق تقديمه، بخلاف ما حققه واقعياً، فلقد أظهرت نتائج البحث بأنه كان عليه عمل الآتي:-

أ- المتابعة الميدانية الصادقة من جانبه ٠
ب- تيسير الإجراءات والتي تزيد عن ثلاثين إجراء ٠
ج- إنشاء مركز معلومات يحدد فيه المشروعات المطلوبة كماً ونوعاً ٠
د- إنشاء مؤسسة مالية لإقراض الشباب بدلاً من البنوك ٠
ه- إنشاء أجهزة متعددة للجودة، والمتابعة، والتسويق، و لاختيار المنتج ٠

ونري بأن جميع هذه المقومات لابد من توافرها،أو العمل علي توافرها نظراً لأنها تساهم بشكل كبير في عملية تنمية الصناعات الصغيرة، وخصوصاً تسير الإجراءات، والعمل علي اختصارها قدر الإمكان، ويمكن تعميم التجربة المصرية الكندية، والتي طبقت فعلاً بمحافظة الدقهلية، بمدينة المنصورة حول اختصار الإجراءات التي تأخذ عام كامل إلى خمسة وأربعين يوماً فقط بالنسبة للمشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة

---

(١٢٣) عزمي مصطفي، كبير المستشارين، بالصندوق الاجتماعي للتنمية، في عدة لقاءات تمت خلال عام ٢٠٠١ ٠

إلى خمسة وأربعين يوماً فقط بالنسبة للمشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة كذلك يجب العمل على إنشاء مركز معلومات يتضمن المشروعات القائمة والمشروعات ذات الجدوى الاقتصادية الناجحة والتي يمكن تنفيذها داخل محافظات مصر، ويمكن الآخذ بعين الاعتبار ما قامت به الهيئة العامة للتصنيع في عمل دليل للصناعات في مصر، كما سلف الإشارة لهذه التجربة، وأيضًا الحصول علي البيانات الخاصة بالخريطة الصناعية التي مازالت حتى الآن تعتبر سرًا ،

ثانياً: وبخصوص ما حققته هذه المشروعات محل الدراسة من فرص عمل للشباب،فلقد أوضحت نتائج الدراسة بأنها قدمت حتى الآن ٣٨٩" ثلاثمائة تسعة وثمانون فرصة عمل دائمة ومؤقتة "بمتوسط = ٣٨٩ ÷ ٣٠ = ١٣ عامل تقريبًا لكل مشروع من المشروعات محل الدراسة، والمطلوب المزيد من هذه الفرص،بهدف الحد من مشكلة البطالة مع التركيز على المشروعات كثيفة العمالة ،

ثالثاً : وبشان الأنشطة والمشروعات التي حققت فرص عمل أكثر للشباب، أظهرت الدراسة - من خلال الجدول رقم "٣٣"بالملحق -أن أكثر المشروعات تحقيقاً لفرص العمل للشباب هي المشروعات الصناعية حيث بلغت آراء العينة التي أكدت هذا المضمون ١٩ "تسع عشرة مشروعاً"من أجمالي العينة بعدها تأتى الأنشطة الخدمية في المرتبة الثانية وعددها ٥"خمس مشروعات "فقط من أجمالي العينة ،

والخلاصة هي عدم إمكانية تقييم أعمال الصندوق الاجتماعي للتنمية، حيث أن أهدافه لم تكن واضحة و المطلوب تحديدًا لم يكن معروفاً، وبالتالي فأن الآمر يتطلب معرفة أهداف الصندوق من خلال أرقام محددة ومدة معينة، وإلا سوف يتعذر تقيم دوره، إلا أننا لا نقلل من الدورالذى قام به الصندوق في نشر فكر العمل الحر، وتوفير فرص عمل للشباب من خلال المشروعات التي قام بتمويلها والأشراف عليها علي مستوي الجمهورية ،

والأمر يحتاج إلى تكاتف الجهود،والتنسيق بين الجهات والوزارات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأيضًا هناك دور كبير يتعين علي الصندوق القيام به،آلا وهو البدء في وضع خطط و أهداف علي ضوء القرار رقم ٤٠ لسنة١٩٩١ الصادر بانشاء الصندوق، وكذلك المساهمة في تذليل العقبات التي تقف حائلاً دون تحقيق أهدافه،والمطلوب أيضًا عمل مراكز معلومات علي مستوي الجمهورية، وأيضًا إنشاء

معاهد متخصصة لدراسة احتياجات المجتمع المصري من السلع والخدمات وكذلك سوق العمل واحتياجاته .

المبحث الثاني

نتائج الاستبيان رقم (٢)

فى هذا المبحث،نتعرض إلى نتائج الاستبيان رقم (٢)، والموجه إلى عينه من أصحاب الخبرة والمسئولين والتي تبلغ ٣٠ "ثلاثون مفردة" من ١٦"ست عشر جهة ووزارة" ولقد راعينا في هذه العينة أن تكون ممثلة وشاملة لكافة الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة وخصوصاً الصناعات الصغيرة ،ولقد تضمن هذا الاستبيان ٣٥ "خمس وثلاثون سؤالاً"،ولتعذر تفريغ نتائج الاستبيان رقم(٢) دفعة واحده رأينا تضمين هذه الأسئلة في أربعة مجالات فقط وذلك لتيسير، وهذه المجالات تبحث فى:-

أولاً : الفئات المستفيدة من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وأهم المعوقات التي تواجههم .

ثانياً: دور الدولة في نشر فكر العمل الحر، وذلك في إطار برنامج الحكومة للتشغيل عام ٢٠٠١ / ٢٠٠٢، ومدي حاجات هذه المشروعات إلى تشريعات وقوانين تحكمها .

ثالثاً: دورالصناعات الصغيرة في الحد من مشكلة البطالة في مصر،وفرص العمل التي تقدمها سنوياً، و نسبة الشباب الذين يستطيعون إدارة وامتلاك مشروعات حرة .

رابعاً: دورالصندوق الاجتماعي للتنمية في الحد من مشكلة البطالة في مصر، والمعوقات التي حالت دون تحقيق أهدافه، و الانتقادات والمقترحات التي وجهت أليه .

وسوف نقسم هذا المبحث إلى أربع مطالب، نتناول فيها المجالات التي تعرضنا لها سلفاً، مخصصين لكل منها مطلباً مستقلاً.

المطلب الأول

المستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية

وأهم المعوقات التي تواجههم

يدور هذا المطلب، حول النتائج التي توصلت إليها الدراسة، من فشل بعض المشروعات الصناعية الصغيرة التي حصل أصحابها علي قروض من الصندوق الاجتماعي للتنمية، وكذلك استعراض الحلول المناسبة لتفادي تعثر تلك المشروعات، مع التعرض إلى كفاية وعدم كفاية المستفيدين للخبرة الشخصية لكي يستطيعوا إدارة

مشروعاتهم بنجاح ،والاختبارات التي وقعت عليهم لكي يحصلوا علي قرض، ومدي كفايتها و صلاحيتهم في هذا العمل، وأيضا تقييم ما حصل عليه المستفيد من تعليم وتدريب ومدى كفايته،والمقترح لزيادة مهارات الشباب في هذا الصدد، وذلك فيما يلي :-

١- بالنسبة لأسباب فشل بعض المشروعات الصناعية الصغيرة التي حصل أصحابها علي قروض من الصندوق، أوضحت نتائج الدراسة - من خلال الجدول رقم "٣٤" بالملحق - أن فشل المشروع الصناعي الصغير يرجع إلى صاحب المشروع نفسه وإلي الجهات المعاونة له • فالأمر يحتاج إلى شباب مؤهل علمياً وفنياً، وفي نفس الوقت يحتاج إلى جهات معاونة وعلي رأسهم الصندوق الاجتماعي للتنمية لتقديم المزيد من الخبرات العلمية والفنية في كافة المجالات لأصحاب المشروعات من خلال، خبراء متخصصين في هذه المجالات، وإلا فلا جدوى من أي نظام يتم وضعه دون أن يسند إلى أهله من خلال متخصصين قادرين علي إفهام الشباب الدور الذي يجب عمله، ومتابعتهم باستمرار لتحقيق هذه الاهداف •

- ويرجع القصور الذي ظهر نتيجة إخفاق بعض المشروعات الصناعية الصغيرة الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي، كما أوضحت الدراسة وذلك من خلال الجدول رقم "٣٥" بالملحق، إلى عدد كبير من العناصر، يمكن إجمالها في عدم وجود خطة عمل مشتركة وشاملة، تشارك فيها كافة الجهات المعنية، كذلك نقص الخبرة والتدريب والتسويق بالنسبة لأصحاب المشروعات، لاسيما الصناعات الصغيرة •

غير أن أسلوب الصندوق - مازال -لا يتفق مع مقتضيات الوضع الحالي، نظراً لأنه يدرس المشروعات المقدمة له، ويوجه راغب القروض إلى البنوك التجارية، للتصرف معهم، إما منحهم قرضاً، وإما لا • وكل ذلك من خلال دراسات تأخذ وقتاً طويلاً •

والمقترح لدينا في هذا الصدد، تخصيص عدد كافي من مندوبين البنوك التجارية والمتخصصة، وذلك للعمل بمكاتب الصندوق الاجتماعي المنتشرة في جميع محافظات الجمهورية وليكن بعض الوقت،ويكون لهم الصلاحية الكاملة فى قبول طلب الإقراض من عدمه، وذلك بعد التزام راغب الحصول علي قرض بتقديم كافة الأوراق المطلوبة •

ومن غير ذلك فإن الشباب سوف يعزف عن العمل الحر وطلب قروض من الصندوق أو من غيره، وعلينا آلا ننسي بأن هذه الأعمال أعمال تنموية وليست ائتمانية،وبالتالي يجب وضع قواعد تتفق مع الأعمال التنموية ومع طبيعة تلك المشروعات، إذا ما شعرنا وتأكدنا بجديه الشباب الراغب في القرض، وأن الأفكار التي يتقدم بها، جديرة بأن يتم تنفيذها وأن المجتمع في حاجة اليها •

٢- بالنسبة للحلول المقترحة لتفادي تعثر المشروعات، أوضحت الدراسة، وذلك من خلال الجدول رقم" ٣٦" بالملحق . بأنه يجب تفادي عناصر الفشل أولاً، كما سبق الإشارة، ونضيف بأن المشكلة في حاجة إلى معرفة حقيقية لحجمها، بعدها يخطط لحلها من خلال وضع سياسة عامة شاملة، يشارك فيها المجتمع بالكامل وأيضاً الجهات والوزارات، ويكلف كل منهم بمسئوليات محددة، في مجال التعليم والتدريب، وفي مجال البحث العلمي، وفي مجال الصناعة، وفي مجال التخطيط، وفي مجال الاقتصاد والاستثمار، وفي مجال التجارة والتموين، وما إلى ذلك من الجهات،أما علي المستوي القومي، فيتم من خلال الأجهزة الإعلامية المختلفة، وذلك كله من خلال تنسيق عام يسند لمجلس الوزراء المصري . من غير ذلك لا يمكن بحال من الأحوال إصلاح الفشل والقصور .

٣- بالنسبة لخبرة المستثمر الصغير في مجال الصناعات الصغيرة ومدي كفايتها للنهوض بتلك الصناعات، أكدت الدراسة - وذلك من خلال الجدول رقم "٣٧ " بالملحق-علي أن الاهتمام بالتنمية البشرية، أصبح من أهم الأمور التي يمكن النهوض بالمجتمع من خلالها، فإن صاحب المشروع الصناعي الصغير، يعتبر أهم عنصر من عناصر نجاح المشروع، نظراً لأنه يدير المشروع، كما أنه يتعامل مع البيئة المحيطة به،والتي تتسم بأنها تتغير باستمرار، وعلي ذلك فلا بد من وجود أشخاص قادرين – دائماً – علي مواجهه كافة المستجدات والمتغيرات، التي نشاهدها علي الساحة المحلية والدولية، وبغير ذلك لا يمكن أن نستمر، ونحقق النجاح المنشود .

- وبخصوص وجود اختبارات لهؤلاء الشباب لتحديد قدراتهم وإمكانياتهم، أوضحت الدراسة من خلال الجدول رقم "٣٨" بالملحق، أن ١١"إحدى عشرة مفردة "من جملة العينة نفوا وجود اختبارات وذلك باختيارهم " لا "، في حين قرر البعض الآخر وعددهم٩" تسع مفر أدت" من جملة العينة بأنه توجد اختبارات وذلك باختيارهم" نعم "، على الجانب الآخر فأن هناك رأياً وعدده ٧" سبع مفر أدت من جملة العينة "يتمنوا وجود اختبارات "، وأخيراً فان هناك ثلاث مفر أدت من جملة العينة "لا ترى شيء " .

ونري ضرورة وضع قواعد محددة، يمكن الاسترشاد بها عما إذا كان راغب القرض صاحب فكر وخبرة في مجال المشروعات الصناعية التي يرغب في امتلاك وإدارة مشروع في مجالها من عدمه، نظراً لأن مجرد فكرة جيدة لمشروع لا تكفي لنجاحه إنما الأمر يحتاج إلى عناصر متعددة للنجاح منها استعداد راغب القرض نفسه وخبراته، وكذلك احتياجات السوق للمنتجات التي يرغب في إنتاجها،وكذلك جودة المنتج وسعره .

- وبخصوص كفاية هذه الاختبارات للحكم علي قدرة المستفيدين لإدارة مشروعاتهم، أسفرت النتائج من خلال الجدول رقم" ٣٩" بالملحق أن عدد١٥" خمس عشرة مفردة" من جملة العينة قد أكدوا على أنها "لا تكفى"، في حين أن عدد ٩"تسع مفر أدت" أكدوا بأنها "تكفى"، إلا أن ٤"أربع مفر أدت لم تجيب، وأن واحد من العينة أجاب بأنها" تكفى بمقدار ٥٠% "، وهناك رأي أخير يؤكد علي أنه ليس بالضرورة أن تكون كافية نظرًا لأنها تعتبر مؤثر فقط وليس حاكماً .

ونري أن هذه الاختبارات، حتمية، لاسيما وأن المشروعات التي يتم تنفيذها فعلاً بعد هذه الاختبارات، يتم تمويلها، فإذا لم تكن هذه الاختبارات جدية و كافية، فإن ذلك سوف يعتبر نوعاً من إهدار تلك الأموال .

٤-وبالنسبة لمبررات الفشل، بعد اتخاذ كافة الإجراءات من قبل الصندوق الاجتماعي لإنجاح المشروع أظهرت النتائج -ومن خلال الجدول رقم "٤٠" بالملحق -أن هناك عنصرين هامين . الأول: متعلق بقصور في خبرات الشباب ومهاراتهم، والأمر الثاني: خاص بالمتابعة من قبل الجهات، وخصوصاً الصندوق الاجتماعي للتنمية .

٥- وبخصوص ما حصل عليه الشاب المصري من تعليم وتدريب، ومدي كفايته لإدارة مشروعه وإنجاحة . أظهرت أغلب الآراء بأنها لا تكفي وعددها٢٨" ثماني وعشرون مفردة"من جملة العينة، في حين أن ٢"اثنين" من جملة العينة يؤكدا علي أنها تكفي .

وخلاصة القول، أن السياسة التعليمية في مصر والتدريب، لا يتفقان وأسواق العمل،واحتياجات المجتمع، لذا فهي في حاجة إلى تعديل، بما يتفق مع متطلبات الأسواق – وذلك لأيتم إلا من خلال دراسة متأنية ومتخصصة، لسوق العمل لكي تحدد الاحتياجات الحقيقية وليست الوهمية، في مجال السلع والخدمات، وأيضًا في مجال فرص العمل، فلا شك أن تقديم السلعة أو الخدمة، لا يكون إلا من خلال أفراد يقومون بهذا العمل، وحتى تكون فرصة العمل فرصة حقيقية، ولكي يكون لها مردود اقتصادي واجتماعي .

٦- وبالنسبة للمقترح لكي ننهض بمستوي الشباب فى هذا المجال، فلقد أوضحت الدراسة عن ضروري التأكيد علي العناصر آلاتية:-

أ-إدماج فكر العمل الحر بالمناهج التعليمية بدءا من المرحلة الابتدائية وحتى المرحلة الجامعية،مع إعطاء نماذج ناجحة وتجارب يمكن للشباب أن تحذو حذوها، وتبني الأفكار الجديدة،حتى لا تعتبر الأمور مجرد شعارات أو صورة سطحية فقط، مع ضرورة الخروج من مرحلة التلقين إلى مرحلة الفكر والإبداع، وذلك لخلق القيادات، مع ربط العلم بالخبرة، نظراً لأنه لا توجد دراسة في العالم تخلق مدير حتى ولو لمشروع صغير .

ب- تدريب الشباب الراغب في امتلاك مشروع صناعي حر، فترة لا تقل عن ٤ سنوات، بعده يمكن البدء في المشروع،مع ضرورة أعداد دورات تدريبية قصيرة ومركزة لكل مجموعة من الشباب أصحاب المشروعات الصناعية المتشابهة،بما يضمن بداية ناجحة للمشروع.

ج- يتم وضع برامج إعلامية، بهدف تثقيف وتوعية وتربية الشباب علي ترسيخ فكر العمل الحر.

د- تحفيز العمل الجماعي والمناقشات المفتوحة، والاهتمام بالابتكار والأفكار الجديدة، وإعطاء مساحة لإثبات الذات والاعتماد علي النفس في الجامعات،وزيادة المشروعات المشتركة التي تحدث في بكالوريوس الهندسة إضافة منهج عن الصناعات الصغيرة وأدارتها يتم تدريسه نظرياً وعملياً.

ل-العمل علي توسيع دائرة المعلومات الفنية.

ه- تغيير سياسة ومناهج التعليم وفكر القائمين عليها.

ى-التوجيه والمتابعة من خلال أجهزة متخصصة في هذه المجالات والأنشطة.

ونؤكد علي ضرورة تطوير السياسة التعليمية في مصر، بما يتفق ويعمل علي تشجيع فكر العمل الحر، في كافة المجالات والأنشطة وخصوصاً في الصناعات الصغيرة، نظراً لأن المناهج التعليمية في مصر ينقصها الحث علي العمل الحر، وكذلك لابد من إعلام الشباب بأن الوظيفة الحكومية أصبحت من الأحلام، وحتى لو تحقق فإن ذلك سوف يكون في أضيق الحدود، وبالتالي لا يمكن توفير فرص عمل لكافة الشباب، نظرًا لتعذر ذلك عملياً.

من أجل ذلك، نرى من الضروري العمل جميعاً بشكل متكامل بعد وضع استراتيجية عمل شاملة وحقيقية تستهدف، تنمية اقتصادية، واجتماعية، وتوجه لإشباع حاجات ورغبات المجتمع ،ويستتبع ذلك توفير المزيد من فرص العمل الحقيقية "غير الوهمية"[١٢٤] . وهذا يحتم علينا وضع دراسات لاحتياجات المجتمع المصري علي مستوي المحافظات، والعمل أولاً علي تشجيع سياسة الإحلال محل الواردات، نظراً لأننا نتكبد الكثير والكثير من الأموال لكي نحصل علي هذه السلع في حين من الممكن توفيرها لو أحسنا استخدام مواردنا الاستخدام الأمثل وإذا صدقت النوايا، وتوافر حب الانتماء.

---

(١٢٤) أحمد حسن البرعي، الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة - خطة قومية للعلاج ، مرجع سابق ، ص١٧٣ .

المطلب الثاني
دور الدولة في نشر فكر العمل الحر
في مجال الصناعات الصغيرة في مصر

فى هذا المطلب، نتعرض إلى نتائج الدراسة، فيما يخص دور الدولة في نشر فكر العمل الحر، وقبول الشباب تخلي الدولة عن الواجب الذي فرضته علي نفسها طوال الحقبة الماضية من توفير (المأكل، الملبس، المسكن، العلاج، التعليم، الوظيفة... الخ)، وأيضاً التعليق علي برنامج الحكومة للتشغيل لعام ٢٠٠٢/٢٠٠١ بهدف توفير ٨٥٠ ألف فرص عمل، ومدي اتفاق ذلك مع تشجيع الدولة للعمل الحر والفكر الحر، كذلك سوف نتعرض لأهم المعوقات الخاصة بالتنمية الصناعية الصغيرة في مصر، وأيضاً نتعرض إلى القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الصناعة وتشجيعها في مصر، وكذلك القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمان حوافز الاستثمار، وما إذا كانت هذه القوانين في حاجة إلى تعديل أم لا، وأيضًا دراسة حاجة الصناعات الصغيرة في مصر إلى قانون يحكمها من عدمه،والمقترح في ذلك من نصوص، بالإضافة إلى ما يشجع البنوك التجارية في مصر لتمويل الصناعات الصغيرة، مع ذكر أهم المشروعات الصناعية الصغيرة التي تلاقي اهتماماً كبيراً حالياً في مصر، وذلك فيما يلى:-

أولاً: بالنسبة لدور الدولة في نشر فكر العمل الحر، وقبول الشباب تخلي الدولة عن دورها الذي فرضته علي نفسها من توفير(المأكل، والمشرب، والملبس، والوظيفة،والتعليم،..الخ)، فلقد أسفرت نتائج الدراسة على أن:-

١- مازال إقبال الشباب محدوداً، نظراً لآن الشباب مازال ينظر للدولة علي أنها المسئول الأول والوحيد علي التوظيف.

٢- القليل من الشباب يقبل المخاطرة، وبالتالي فهو لا يفضل العمل الحر.

٣-التحول الفكري يتطلب وقتاً وجهداً، ومناخاً عاماً يسود المجتمع ككل، ولابد أن يوفر للشباب قدراً من تأمين مستقبله، وذلك يفتح مجالات جديدة للعمل الحر، وفي نفس الوقت نجد أن فرص العمل أصبحت محدودة، ولا يمكن أن تقف الدولة ساكنة أمام ذلك.

٤- من الضرورىمنح الشباب فترة انتقالية تحاول فيها الدولة توفير فرص عمل لهم أو بدل بطالة وإلا كانت النتيجة التي حدثت وهي تورط الشباب وانضمامهم في منظمات إرهابية وخلافه.ويؤكد هذا الرأي علي أن الدولة كان أحرى بها أن تنفق علي هؤلاء الشباب،ولو في وظائف زائد عن الحاجة " الأموال "، بدلاً من صرفها علي الأمن والحراسات ضد هذه الجماعات.

٥- ضرورة إعلام الشباب بذلك ، مع إيجاد البدائل في سوق العمل وتأهيل الشباب علي اقتحام الحياة بشكلها الجديد.

٦- يؤكد هذا الرأي على ضرورة وجود عقد اجتماعي ، يتم صياغته ، وإعلانه لتحديد الدور الجديد للدولة في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ،

٧- مازالت نسبة الشباب المقتنعين بهذا التوجه قليلة جداً حتى الآن، وذلك لأن الأمر في حاجة إلى تكاتف مختلف الأجهزة، وخصوصًا الأجهزة الإعلامية المسموعة والمرئية للتعريف والتوصية بالفكر الجديد ،

ونري أن الأمر في حاجة إلى تغيير وتعديل في المفاهيم والمعتقدات، وحتى يتم ذلك لابد من مرور وقت مع تغير في السياسات المتبعة في التعليم والصناعة، علي أن يتم ذلك بأسلوب تدريجي، وهنا نؤكد بأن الأمر كان في حاجة إلى تعديل اعتبارًا من عام ١٩٧٣ وبعد حرب أكتوبر، ومع بداية سياسة الانفتاح الاقتصادي، نظراً لأن نشر فكر العمل الحر لم يكن وليد عام أو عدد من الأعوام، ولكن الآمر كان يحتاج إلى فترة أطول لإعادة غرس الفكر الجديد، والمطلوب حالياً التدرج في عملية ترسيخ المفاهيم الجديدة،وذلك من خلال التعليم ،ووسائل الاعلام.

ثانياً: بالنسبة للتناقض بين برنامج الحكومة في التشغيل عام ٢٠٠١ /٢٠٠٢، وبين تخلي الدولة عن دورها في إيجاد فرص عمل للشباب والعمل علي نشر فكر العمل الحر، فلقد أسفرت نتائج الدراسة عن وجود رأيين :الأول:- معارض، والثاني: لا يجد أي تناقض بين سياسة الحكومة وتشجيع العمل الحر وسوف نتعرض لكل منهما: -

الرأي الأول :يؤكد علي أن هناك تناقضاً صريحاً بين برنامج الحكومة للتشغيل لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ وبين تشجيع العمل الحر ، ويستند هذا الرأي على:-

١-أن هناك تناقضاً صريحاً وأنه لا يستقيم ذلك لتناقضه مع روح برنامج الإصلاح الاقتصادي ،

٢-البرنامج غير واقعي، والواضح بأنه بعيد عن السياسة التي اتبعتها الدولة في السنوات السابقة، وعلي الأقل خلال الخطة الخمسية السابقة ،

٣-أن برنامج الحكومة للتشغيل قد أسند أغلبه إلى القطاع الخاص والذي يقوم حالياً بطرد الفائض من العمالة في ظل تردى الأوضاع الاقتصادية عالمياً وبالتالي محليًا، وتعثر قطاع السياحة قاطرة التنمية في مصر ،

الرأي الثاني: والذي يؤكد علي أنه ليس ثمة تناقض بين برنامج الحكومة للتشغيل لعام ٢٠٠١/٢٠٠٢ وبين تشجيع العمل الحر، ويستند هذا الرأي على:-

١-أن تدخل الدولة مرتبط بسوء الحالة الاقتصادية، وأنها إزاء المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحالية لا يمكن أن تترك خمس مليون شاب في الشارع، كما أضاف هذا الرأي بأن الحكومة لو عينت مليونًا مثلاً فإنها تضع أملاً للآخرين ويؤكد هذا الرأي علي دور الدولة وتدخلها ،

٢-أن برنامج الحكومة يعتبر إنجازاً، ولكنه يطرح تساؤلات هامة جداً، حول دور القطاع الخاص والمشروعات الصغيرة في التنمية والتوظيف ومواجهةالبطالة.

٣-أن برنامج تشغيل الحكومة لو تم علي الوجه الأكمل، كما وعدت الحكومة سيكون له أثر إيجابي في حل مشكلة البطالة – جزئياً ،

ونري، بأن تدخل الدولة أمر حتمي وضروري، ولكن بشروط محددة، أولها :ألا يتعارض ذلك مع السياسات التي تبنتها، وإلا فسوف يترتب علي ذلك، عدم وضوح الرؤية عند الشباب، وبالتالي سيبقي في انتظار الوظيفة الحكومية، أملاً في إيجاد فرص عمل مناسبة تاركا ساحة العمل الحر، لاسيما وأن ذلك يتفق مع ميوله ومعتقداته التي توارثها من الماضي ، وهنا يتضح أن الأمر جد خطير، وعلي الدولة تحديد سياساتها بأسلوب يتسم بالشفافية والوضوح، حتى يتمكن الشباب من التعرف علي الواقع المحيط بهم، مع مساعدتهم علي الانخراط في النظام الجديد، من خلال السياسة التعليمية والتدريبية ومنحهم حوافز وتسهيلات إجرائية وفنية وتسويقية لتشجيع العمل الحر بشكل أكثر فاعلية. وذلك كله في إطار احتياجات المجتمع من السلع والخدمات، والتي يقوم علي تنفيذها شباب المجتمع وبالتالي إيجاد فرص عمل للشباب والحد من مشكلة البطالة ،

والذي نستخلصه من كل ما تقدم، بأنه مازال العمل الحكومي يمثل أملاً كبير لدي أغلب شباب المجتمع المصري، فالأمر يحتاج إلى جهود كبيرة ومركزه لكي يقتنع الشباب ويبتعدوا عن الأفكار المسيطرة عليهم في هذا الخصوص وذلك بمساعدة الدولة لهم.

ثالثاً: بخصوص معوقات التنمية في مجال الصناعات الصغيرة في مصر، أسفرت نتائج الدراسة عن أن المعوقات تتحدد في:-

١-التمويل، والتسويق، ونقل التكنولوجيا، والدعم الفني، والأطر المؤسسية ،
٢- نقص الخبرة الفنية والإدارية لدي أصحاب المشروعات، ونقص الاتصال ،
٣-عدم توافر الخامات الأساسية، وعدم توافر الاسطمبات ،
٤-عدم وجود تصاريح لمزاولة المهن الحرفية والصناعات الصغيرة ،
٥-المنافسة الضارية بين المنتجات المحلية والعالمية ،
٦- وجود عقبات كثيرة منها التشريعات، وحوافز الاستثمار، وكذلك العقبات التسويقية ،
٧-عدم وجود مستثمر حقيقي ، ٨- عدم وجود تكامل وترابط مع المشروعات الكبرى ،
٩-غياب التنسيق بين المؤسسات العامة في نشاط الصناعات الصغيرة في مصر ،
١٠- عدم توافر دراسات جدوى سليمة وأسس دقيقة.

١١- التعامل مع المشروعات الصغيرة مازال هو نفسه المنظور والقواعد التي يتم التعامل مع المشروعات المتوسطة والكبيرة.
١٢- عدم توافر أماكن للنشاط، مع تشبع السوق بالصناعات التقليدية، وعدم وجود عناصر مؤهلة لتقديم الدعم.
١٣- عدم وضوح الرؤية لدي العديد من المسئولين .
١٤- عدم توفر البيانات والمعلومات التفصيلية عن الاحتياجات من الصناعات المكملة لبعضها.
١٥- عدم وجود جهاز تسويق قوي للمنتجات.
١٦- تعدد التشريعات والقوانين.
١٧- عدم وجود كيان مستقل يرعى قطاع الصناعات الصغيرة.
١٨- عدم وجود قروض تمويلية تقدم لمستثمري الصناعات الصغيرة بشروط ميسرة.
١٩- عدم وجود برامج متكاملة، ودراسات راقية لمساعدة الراغبين في إدارة وامتلاك مشروعات صناعية صغيرة.

ونرى، الاتفاق مع ما أسفرت عليه النتائج السابقة، مع التركيز علي الدور القانوني والتشريعي في إطار تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، لاسيما وأن هناك أكثر من قانون يطبق علي المشروعات الصناعية الصغير، وكذلك وجود أكثر من ٣٠ جهة مسئولة عن الصناعات الصغيرة، والأمر يحتاج إلي تحديد القواعد المنظمة للصناعات الصغيرة، وأيضًا الجهات المختصة بها، والحوافز التي تختص بها تلك المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة.

رابعاً: بخصوص حاجات القوانين الحالية إلى تعديل، وخصوصاً القانون رقم ٢١ لسنة ١٩٥٨ الخاص بتنظيم الصناعة وتشجيعها، وأيضا القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٧ الخاص بضمانات وحوافز الاستثمار - فلقد أسفرت نتائج الدراسة علي ضرورة تعديل هذه القوانين حيث أكد عدد من الآراء وعددهم ١٧"سبع عشرة مفردة" من جملة العينة ، في حين أن هناك٣" ثلاث مفردات"من جملة العينة تشير إلى عدم حاجة هذه القوانين إلى تعديل، وأخيراً : هناك ١٠"عشر مفردات "من جملة العينة لا دراية لها بهذا الموضوع.
ونرى، ضرورة العمل علي سن قوانين تتفق مع احتياجات المجتمع والأفراد – على أن تتضمن نصوصها تنمية وتشجيع العمل الحر، وخصوصاً المشروعات التي تعمل في مجال الصناعات الصغيرة، حيث أثبتت نتائج الدراسة أن الصناعات الصغيرة فى حاجة إلى قانون يحكمها في مصر، وذلك تأسيساً على أهميتها وضرورتها.ومن ناحية أخرى، نؤكد ونوصى علي أن المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة، ليست في حاجة إلى قانون يحكمها، قبل الاقتناع بأهميتها من قبل الدولة أولاً، وشباب الخريجين ثانياً.

وهنا نؤكد على ضرورة تحديد المطلوب من التشريع قبل إصدارة، لاسيما وأن نتائج هذه الدراسة لم تسفر إلا عن ذكر بعض المعوقات، والتي من الممكن دراستها والعمل على حلها، بعدها يمكن إصدار قانون يحكم الكيانات الصغيرة .

- وبالنسبة للنصوص المقترح إضافتها في القوانين الخاصة بالصناعات الصغيرة،بينت نتائج الدراسة أن المشروعات الصغيرة في حاجة إلى:-

١- رعاية الصناعات الصغيرة مع بدايتها وخلال مراحله الاولي .
٢- عمل قانون شامل متكامل يحقق دعم وتحفيز نشر الصناعات الصغيرة في مصر .
٣- تشريع يتضمن المتغيرات المحلية والدولية ذات الصلة بالصناعات الصغيرة.
٤- قانون يراعي احتياجات ومتطلبات الصناعات الصغيرة، مع ربط ما يقدم لها من إعفاءات وتسهيلات بما تقدمه من فرص عمل حقيقية وما تحققه من أهداف إنتاجية .
٥- وزارة للصناعات الصغيرة، تكون مسئولة عن كل الأنشطة الصناعية الصغيرة بدءاً من الترخيص وحتى التصدير وضبط الجودة.
٦- عمل جهاز يقوم علي تدريب الشباب والتعرف علي كفاءاتهم وإمكانيتهم وتوجهاتهم، مع التوصية بإنشاء مؤسستين لخدمة المشروعات الصغيرة، و يشرف عليها الصندوق الاجتماعي للتنمية إحداهما لتقديم القروض والأخرى للتسويق .
٧- ضم التشريعات التي تحكم الصناعات الصغيرة في تشريع واحد .

ونري أن الأمر في حاجة إلى دراسة شاملة، قبل إصدار أي قانون في هذا الشأن، وذلك من خلال جلسات متعددة لكافة الجهات والوزارات المعنية بهدف تنمية الصناعات الصغيرة، وقبل كل ذلك لابد من تحديد الصناعات الصغيرة ومفهومها قبل الشروع في عمل قانون حتى تتضمن نصوصه هذه التعاريف، من خلال مواد الإصدار.

خامساً:بخصوص ما يشجع البنوك التجارية المصرية علي تمويل وإقراض المشروعات الصناعية الصغيرة فقد أسفرت نتائج الدراسة عن أن الآمر في حاجة إلى:-

١- تعديل في الفكر الائتماني عند العاملين بالبنوك التجارية، وذلك بضرورة معرفة الفرق بين البنوك التنموية، والبنوك الائتمانية، وهنا نقترح علي البنوك التجارية تشجيع فروعها بأن تضع نظاماً لتحفيز الفروع في تمويل المشروعات الصغيرة كجزء من الخطة للفرع،وهذا يحتاج تغيير فكر القائمين علي الائتمان .
٢- عمل دراسات جدوى حقيقية، حتى تقتنع هذه البنوك بتمويل هذه المشروعات .
٣- مشاركة البنوك لأصحاب المشروعات المطلوب تمويلها بدلاً من طلب الضمانات، ثم يتم التخارج بعد فترة ولتكن(١٠) سنوات مثلاً.
٤- حوافز مشجعة للبنوك لكي تقوم بإقراض وتمويل هذه المشروعات الصغيرة.

٥-إقامة جهاز وسيط يتولى تقييم المشروعات الراغبة في القروض، مع إعطاء هذه المشروعات ضمانات لتلك البنوك، وذلك بعد التأكد من جدوى تلك المشروعات .

ونرى أن البنوك المصرية ومع الأسف الشديد، مازالت غير مقتنعة بجدوى تلك المشروعات الصغيرة، نظراً لأن تطور هذه الكيانات مرتبطة وجوداً وعدماً، بعملية التمويل لدي البنوك، وبالتالي فإن الأمر يعتبر جد خطير، ويلزم العمل علي إقناع تلك البنوك بضرورة تبني المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية الناجحة، وعليهم أيضًا تشجيع أصحابها وعدم التردد في إقراضهم بالأموال اللازمة لهذه المشروعات، ومدهم بالدراسات المتعددة والتي سبق وإن قامت بها تلك البنوك للنهوض بهذه المشروعات، وأيضًا العمل علي تسويق منتجاتهم ،لما لهذه البنوك من إمكانيات مادية وفنية في مجال المشروعات بشكل عام، هذا وليس هناك ما يمنع من إنشاء بنوك ائتمانية تنموية متخصصة، وذلك في ضوء دراسات متكاملة لتحديد الجدوى الاقتصادية والتسويقية لتلك المشروعات، نظراً لأن الآمر في حد ذاته يشكل تنمية اقتصادية قبل أن يكون مساعدة اجتماعية وعليهم تشجيع الفكر الاقتصادي الذي يتسم بالرشادة الاقتصادية بعيداً عن النظم الاشتراكية السابقة،والتي تتسم بالمعاونة والمساعدة الاجتماعية بعيداً عن التنمية الاقتصادية .

سادساً :بخصوص أهم المشروعات الصناعية الصغيرة، التي تلاقي اهتماماً كبيراً من الدولة حالياً، فقد أوضحت نتائج الدراسة علي أن المشروعات التي تحظى بهذا الاهتمام هي:-

١-المشروع الذي يعتمد علي الخامات المحلية، وجودتها العالية .

٢-الصناعات الغذائية (المأكولات)،والصناعات الهندسية، والصناعات الإلكترونية،والصناعات الكيمائية، والصناعات الخاصة ببعض مواد التشييد والبناء، وصناعة الأخشاب، وصناعات الأحذية، وصناعات الملابس الجاهزة .

٣-مشروعات تحسين البيئة .

٤- المشروعات التقليدية بشكل عام .

٥-الصناعات المغذية للصناعات الكبيرة .

٦- الصناعات كثيفة العمالة بشكل عام .

ونرى بأن الأمر في حاجة إلى وجهتي نظر:-

الأولى: وجهة نظر اقتصادية ، تظهر في الجدوى الاقتصادية للمشروع،وبغير هذه الوجهة لا يمكن للمشروع تحقيق عائد مادي أو اجتماعي .

الثانية: وجهة نظر اجتماعية، تتحدد في قدرة المشروع علي توفير فرص عمل للشباب، للحدمن مشكلة البطالة، ولكن بشرط أن يتحقق للمشروع جدوى اقتصادية .

وهنا نري بأن مفهوم رأس المال المستغل في المفهوم القديم والفكر القديم لم يكن صحيحاً يوماً مّا، نظراً لأن الأمر مرجعه إلى المستثمر نفسه ونظرته إلى مجتمعه وانتمائه لوطنه وحبه له، فعندما تتوافر النوايا الصادقة لدي المستثمرين وأصحاب الأموال، فلا شك أن ذلك سوف يعود علي المجتمع بتنمية اقتصادية واجتماعية علي حد سواء٠

المطلب الثالث
دور الصناعات الصغيرة
في الحد من مشكلة البطالة في مصر
وفرص العمل التي تقدمها سنوياً

في هذا المطلب، نستعرض النتائج التي أسفرت عنها الدراسة، وذلك من خلال التعرف علي نسبة الشباب الذين يصلحون للعمل الحر في مجال الصناعات الصغيرة، وما يمكن أن تقدمه هذه الصناعات من فرص عمل سنوياً ٠ وفيما يلى نتعرض لكل منهما:-

أولاً:بخصوص نسبة الشباب الذين يصلحوا للعمل الحر فى مجال الصناعات الصغيرة، فلقد تعددت الآراء فى هذا الشان حيث :-
يري فريق من جملة العينة أن نسبة الشباب الذين يصلحون للعمل الحر لا يمكن أن تزيد عن ١٠% من جملة شباب الخريجين٠
في حين أن هناك فريق اخرمن جملة العينة قد حدد النسبة بأنها تقع ما بين ١٥% وبين ١٠٠%، وبفئات بينية (٢٥% ، ٣٠% ، ٥٠%، ٧٠%،٨٠%،٩٠%،١٠٠%)٠

ويري رأي جدير بالتنويه[١٢٥] ٠ بأن هناك نسبة متفق عليها في البحوث الاجتماعية بأن هناك ١٠% فقط تمتلك مهارة العمل الحر، وهناك بحوث تؤكد علي أن ٥ر٢% فقط من الشباب يمتلكون قرارات ابتكاريه٠
ونرى الاتفاق مع هذا الرأي تأسيسًا علي أنه يتفق والواقع العملي، وكذلك نظراً لاستناده لدراسات ومسوح ميدانية تمت بالفعل، وأيضاً لاتفاقه مع رأى الفريق الأول والذي أكد على أن نسبة الشباب الذين يصلحوا للعمل الحر لا يمكن أن تزيد عن١٠%٠

---

[١٢٥] عزمي مصطفي، كبير مستشاري الصندوق الاجتماعي للتنمية ٠ ٠

ثانياً:بالنسبة لفرص العمل التي يمكن تحقيقها من خلال الصناعات الصغيرة سنوياً في مصر، فلقد بينت الدراسة - من خلال الجدول رقم"٤١" بالملحق - اختلاف الآراء حول العدد الذي يمكن للصناعات الصغيرة توفيره سنوياً من فرص العمل، حيث وصلت الآراء محل الدراسة إلى عشرة أراء،تعددت فيها أعداد فرص العمل، وذلك ابتداءً من ٣٠ ألف إلى ٥٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً ٠ إلا أن هناك رأى، يؤكد على أن فرص العمل تتوقف على عدد المشروعات الجديدة مضروبة ×٢ ٠

إلا أننا نري - ومع اتفاقنا الكامل بما جاء من أن فرص العمل الحقيقية لا تتم بين ليله وضحاها حتى تتسم هذه الفرص بالدوام والاستقرار، وحتى لا يعتبر توفير فرص عمل للشباب مجرد حل اجتماعي فقط،لا ينطوي علي حل اقتصادي تنموي - فلا بد من تحديد احتياجات سوق العمل كما سلف الإشارة، وعلي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة من نتائج، يمكن الآخذ بمتوسط فرص العمل التي يمكن للصناعات الصغيرة تحقيقها سنوياً، فنجد أن من الممكن تحقيق من ١٣٠-٢٠٠ الف فرصة عمل سنوياً فى المتوسط، بشرط توافر الظروف الطبيعية التي تتحقق فيها هذه الفرص، وإذا ما أردنا المزيد من التحليل، وتنفيذاً لسياسة الحكومة المصرية في تحقيق فرص عمل للشباب سنوياً بما يقرب من نحو مليون فرصة عمل، فأن النسبة من الصناعات الصغيرة لا تتعدى ٢٠% علي الأكثر من حل المشكلة سنوياً، مما يتطلب من الدولة البحث عن وسائل جديدة أخري تحقق فرص عمل أكثر للشباب ،وبالتالي حل مشكلة البطالة في مصر، ومن هذه الوسائل التوسع الأفقي، وخصوصاً التوجه إلى استصلاح الأراضي، والعمل علي استغلال مواردنا بشكل أفضل، لاسيما السياحة حيث أن الآثار الموجودة في مصر تمثل حوالي أكثر من ثلث الآثار الموجودة في العالم٠

المطلب الرابع

دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في الحد من مشكلة البطالة في مصر والمعوقات التي حالت دون تحقيق أهدافه

فى هذا المطلب، نتعرض لأهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، بشان ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية من إنجازات، في مجال الحد من مشكلة البطالة،منذ إنشائه وحتى ألان، وكذلك المعوقات التي وقفت حائلاً دون تحقيق أهدافه، والانتقادات التي وجهت إليه، والحلول المقترحة لإزالة هذه الانتقادات ،وفيما يلى نستعرض ما أسفرت عنه الدراسة تباعا:-

أولاً:بخصوص ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال الحد من مشكلة البطالة في مصر منذ إنشائه وحتى الآن، فلقد بينت الدراسة - وذلك من خلال الجدول رقم "٤٢" بالملحق - علي أن الصندوق الاجتماعي للتنمية قد حقق نتائج جزئية في حل مشكلة البطالة نظراً لأن مساهمته كانت محدودة.

ومع التسليم بما قدمه الصندوق الاجتماعي للتنمية من دور لا يمكن إنكاره أو التقليل من قدره، ولكن لكي نقيم أداء الصندوق في هذا المجال لابد أن نبدأ من نقطة التعرف على أهدافه كماً ونوعاً منذ نشأته وايضًاالمدة المستغرقة لتحقيق هذه الأهداف كما سلف الذكر، فمن المعروف أن مدة وجود الصندوق مرتبط بالبطالة، كما جاء ببيان السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء عاطف صدقي، وأن مدة بقاء الصندوق و استمراره تتراوح من ٥إلى ٦ سنوات كما تم الإشارة بذلك من قبل، ومع الآسف الشديد لم يكن هناك إستراتيجيات واضحة وأفكار محددة كمية وزمنية يسير عليها الصندوق، مما يجعل تقييم دور الصندوق الاجتماعي للتنمية أمرًا غاية في الصعوبة.

وإذا ما سلمنا بما تحقق من إنجازات خلال تسع سنوات، ومن خلال ما أسفرت عنه الدراسة فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية قد وفر فرص عمل بلغت ٧٨٠ر٦٠٩ فرصة عمل دائمة ومؤقتة، بواقع ٧٥٣ر٦٧ فرصة عمل سنوياً.

وإذا ما افترضنا جدلاً بأن مصر في حاجة سنويًا إلى ٨٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً علي الأقل، فان الصندوق يكون قد حقق نسبة قدرها ٥ر٨% من فرص العمل المطلوب توفيرها سنويا. وهذا يدل علي أن نسبة مساهمة الصندوق الاجتماعي للتنمية في حل مشكلة البطالة تعد متواضعة للغاية وهذا علي مستوي الأنشطة بالكامل، فالآمر يختلف

بالنسبة للنشاط الصناعي فقط فإن النسبة لا تتعدى ٣ إلى ٥ر٣% بالنسبة لفرص العمل التي قدمها سنويًا ٠

- وبشان ما إذا كان الصندوق الاجتماعي قد حقق الأهداف التي أنشئ من أجلها أو لا فلقد أوضحت نتائج الدراسة أن الصندوق "حقق الأهداف التي أنشئ من أجلها نسبياً "وذلك من خلال عدد١٧ "سبعة عشرة مفردة" من جملة العينة، في حين قرر البعض الآخر وعددهم ٦"ست مفردة" من جملة العينة،"بأنه حقق الهدف الذي أنشئ من اجله"، كما أن هناك رأيا آخر وعددهم٥" خمس مفردة "من جملة العينة أكدوا علي أنه "لم يحقق الغرض الذي أنشئ من أجله"، وأخيراً فإن هناك ٢"مفردتين" من جملة العينة "لم تعلق"، أنظر الجدول رقم "٤٣" بالملحق ٠

- وبخصوص الدلائل التي أظهرت ما حققه الصندوق الاجتماعي أسفرت الدراسة - من خلال الجدول رقم "٤٤" بالملحق - بأن هناك اختلافاً في الآراء حول ما حققه الصندوق من أهداف وإنجازات ما بين مؤيد ومعارض، ولقد أكد رأي مسئولي الصندوق في هذا الصدد بأن ما حققه كثير – ومازال يقدم المزيد - نظرًا لأن السوق في حاجة إلى خدماته، ونقرر بأن الأمر في حاجة إلى استراتيجية واضحة وملزمة لكافة الجهات يتحدد فيها دور كل جهة ووزارة ٠

- وبخصوص المعوقات التي وقفت حائلاً دون تحقيق أهداف الصندوق، أظهرت النتائج - من خلال الجدول رقم "٤٥" بالملحق - آن أهم المعوقات التي وقفت حائلاً دون تحقيق أهداف الصندوق كثيرة، منها ما هو خارج عن إرادة الصندوق، ومنها ما يعزى إلى إدارة الصندوق الاجتماعي نفسه ٠

فبالنسبة للمعوقات التي تخرج عن إرادة الصندوق فترجع إلى عدم الدراية الكافية من قبل أصحاب المشروعات في إدارة مشروعاتهم وتسويق منتجاتهم، كذلك نقص الكوادر المتخصصة وعدم الجدية من قبل الخريجين ٠

أما بالنسبة للمعوقات الخاصة بالصندوق نفسه نجد أنها تتحدد في نقص الخبرة الفنية، وعدم القدرة علي اكتشاف المواهب الواعدة ٠ أنظر الجدول رقم "٤٥" بالملحق ٠

ثانياً: بشان اهتمام الصندوق الاجتماعي للتنمية بفئة محددة دون غيرها،فقد أسفرت الدراسة ومن خلال الجدول رقم "٤٦" بالملحق -أن هذه الفئة من الممكن تدريبهم وضمهم إلى المشروعات المقامة فعلاً، أو تأهيلهم لإنشاء مشروع صغير وتملكه، وذلك يتم من خلال برنامج تنمية الموارد البشرية بالصندوق الاجتماعي للتنمية ٠

ونري ضرورة الاهتمام بهذا الموضوع نظراً لأن أغلب الشباب ليست لديهم القدرة علي إدارة مشروع أو امتلاك مشروع حر، وذلك لأن الموضوع ليس بالأمر اليسير لأن إدارة تلك المشروعات تحتاج إلى سمات شخصية عند راغب إقامة مشروع صغير ربما لا تكون موجودة فيه ٠وهنا يجب الاهتمام بالتعليم والتدريب كما سلف الإشارة٠

ثالثاً: بخصوص تحقق عناصر النجاح في المشروع المقام من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية، فقد أظهرت نتائج الدراسة بأن الأمر مرجح بين " نعم ، لا " عند أفراد العينة٠

حيث بينت الدراسة أن الأمر في حاجة إلى دراسة لكل عنصر من عناصر النجاح للتعرف علي مدي نجاح كل عنصر علي حدة، كذلك يري البعض بأنه لا يمكن الجزم "بنعم" نظراً لأن هناك مشروعات قد فشلت٠

ونؤكد على أن موافقة الصندوق الاجتماعي للتنمية علي إقامة مشروع أو إقراض مشروع لا يعني آن هذا المشروع سوف يحقق نجاح ١٠٠%، وعلي ذلك فإن الأمر يحتاج إلى دراسات متعمقة ومتخصصة من العاملين في هذه المجالات بشكل عام،بهدف التعرف علي الخريطة الاستثمارية في مجال الصناعات الصغيرة وإمكانيتهم التعرف علي أهم السلع والخدمات المطلوبة في السوق المحلى والدولى٠

رابعاً: بخصوص عدم الاستفادة من براءات الاختراع الموافق عليها من قبل أكاديمية البحث العلمي،أوضحت الدراسة - من خلال الجدول رقم "٤٧"- بأن من الضروري العمل علي تبني هذه البراءات، وخصوصاً إذا ثبت جدواها الفنية والاقتصادية،علي الجانب الآخر نجد أن رأي مسئولي الصندوق يؤكد علي أن هناك برتوكول موقعاً مع أكاديمية البحث العلمي في هذا الصدد، ولكن لم يتم تفعيلة حتى الآن ربما يرجع إلى الروتين وأشياء أخري٠

ونري ضرورة تبني هذه الفكرة، وذلك لأن انفراد الصناعات الصغيرة بمنتج مبتكر جديد، ربما يساهم بشكل كبير علي ثباته بالأسواق وإعطاءه ميزة نسبية بين المنتجات الأخرى، نظراً لانفراده وحداثته٠

وهنا نؤكد علي ضرورة الاهتمام بهذا الدور الفعال، لاسيما وأن إنتاج الصناعات الصغيرة لهذه النوعية يجعلها متربعة علي العرش دون خوف من منافسة المشروعات الكبيرة٠

خامساً: بشان إمكانية تحقيق المزيد من فرص العمل من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية، فلقد بينت نتائج الدراسة على أنه يمكن تحقيق ذلك من خلال إنشاء مشروعات كبري قومية،مع توفير مزيد من الاستثمار، وتوفير الإطار المؤسسي، والتمويل المناسب

ويمكن من خلال الإطار الاستثمار لتلك المشروعات القومية إنشاء سلسله من المشروعات المغذية، كذلك يمكن تحقيق المزيد من فرص العمل من خلال التركيز على :-
١- التدريب والجدية ،   ٢- التركيز علي مشروعات تعتمد علي موارد محلية ،
٣- متابعة فعلية ميدانية ،   ٤- مساعدة المشروعات في تسويق منتجاتهم ،
٥- تبني المشروعات الصغيرة، وخصوصًا المغذية من خلال الصناعات الكبيرة ،
٦- رفع المستوي الفكري والعلمي للشباب راغب الحصول علي قروض ،
٧- مزيد من المرونة في شروط الإقراض ،
٨- إعداد دراسات شاملة بواسطة خبراء متخصصين لتحديد القطاعات التي يمكن للمشروعات الصغيرة الاستثمار بها، مع توجيه وضع القروض وفقاً لنتائج هذه الدراسة ،
٩- اختيار المشروعات وفق استراتيجية واضحة ،
١٠- تعبئة الجهود لتنمية الاستثمار والتنمية في مناطق جديدة لأن المساحة العمرانية ٥ر٥% فقط من مساحة مصر ،
١١- إنشاء جهاز لتدريب الشباب ورفع كفاءاتهم، وذلك بالنسبة للذين لا يملكون سمات شخصية لإقامة مشروع صغير ،
١٢- جدية أصحاب المشروعات في توظيف العمالة لمشروعاتهم ومتابعة ذلك ،

سادساً: بشان الانتقادات التي وجهت إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية، فقد أظهرت الدراسة أن هذه الانتقادات تتحدد في الآتي:-
١-قصور المعونة الفنية والإرشاد الصناعي .
٢-عدم اكتشاف المواهب الواعدة.
٣- التركيز علي الندوات والمؤتمرات .   ٤- عدم الاهتمام بالإنتاج الفكري العلمي .
٥- عدم تقديم نماذج متعددة لفرص الاستثمار الواعدة ،
٦- الاهتمام بالكم من المشروعات المقامة دون متابعة حقيقية ،
٧- عدم الربط بين المشروعات المقامة وبين احتياجات المجتمع ،
٨- عدم تنفيذ دراسات جدوى نموذجية واقعية ،
٩-الاعتماد علي البنوك في عملية التمويل(الإقراض)
١٠- عدم إقامة معارض متخصصة ،
١١- عدم الدراسة الكافية للمستفيدين ،
١٢- أن اغلب المستفيدين يعتبرون هذا القرض منحة لاترد ،
١٣- إنشاء المشروعات الصغيرة دون فكر تسويقي واضح ومحدد ،
١٤- تطوير لشبكة الدعم الفني للمشروعات ،
١٥- اللجوء إلى مشروعات مغذية للصناعات الكبيرة ، ١٦- تحفيز أكثر للأفكار الجديدة ،
١٧- عدم وضوح الرؤية لتمويل المشروعات ونوعياتها ،

١٨- عدم وجود استراتيجية واحدة تضم كافة البرامج في الصندوق لتحقيق التكامل بينها ،

ونري ، أن دور الحكومة كبير في إزالة هذه الانتقادات، لاسيما وأن الصندوق الاجتماعي للتنمية يتبع رئاسة مجلس الوزراء ،

- هذا ولقد أوضحت الدراسة أهم الحلول التي يمكن للصندوق تطبيقها لتفادي هذه الانتقادات وهذه الحلول هي:- ١-تعديل الاستراتيجية التي يتبعها الصندوق الاجتماعي للتنمية حالياً،حتى يتمكن من تحقيق أهدافه ، ٢-زيادة المعونة الفنية ، ٣- اكتشاف المواهب الواعدة ،

٤- الإقلال من الندوات والمؤتمرات ، ٥- العمل علي زيادة الإنتاج الفكري والعلمي ،

٦- تقديم نماذج من فرص الاستثمار الواعدة ،

٧- متابعة المشروع الصغير بعد منحة القرض والتأكد من حسن سيرة ،

٨- علي الصندوق تلافي أسباب الفشل ،

٩- ضرورة ربط منح القروض والإعفاءات للمشروعات بعدد محدد من فرص العمل لكل مشروع ،

١٠-المشاركة في وضع برنامج دراسي علي مستوي المدارس والجامعات بهدف نشرفكرالعمل الحر ،

١١- علي الصندوق تقديم التمويل بطريقة مباشرة أسوة بتجربة جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية ،

١٢- الاستعانة بالخبراء والمتخصصين ،

١٣- وضع منظومة متكاملة للتنسيق مع المؤسسات العاملة في مجال الصناعات الصغيرة في مصر ،

١٤- إعادة دراسة نقاط الضعف والقوة داخل الصندوق ،

١٥- وضع استراتيجية محددة بأهداف مقيسة ،

١٦- علي الصندوق تسهيل الإجراءات وزيادة فترات السماح والمساعدة في تسويق منتجات الشباب ،

ونري أن رسوخ فكر العمل الحر في أذهان المسئولين يؤدي حتماً إلى تنمية المشروعات والكيانات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة ،

وننتقل إلى المبحث الثالث والأخير، حول النتائج التي أسفرت عنها الدراسة بشكل عام من خلال الاستبيان رقم (١) و (٢) مقارنة بأهداف الدراسة المفترضة مع بداية ،

المبحث الثالث
النتائج التي أسفرت عنها الدراسة
بشكل عام مقارنة بأهداف البحث

في هذا المبحث، نستعرض نتائج الاستبيانين رقمي "١، ٢"، مقارنتاً بأهداف البحث وفروضه التي أردنا التحقق من صحتها ·

حيث سبق وأن تعرضنا في مقدمه الدارسة، إلى عده فروض، وذلك من خلال طرح بعض الأسئلة والإجابة عليها، وهذه التساؤلات كانت تدور حول:-

١- الدور الذي يمكن أن تقدمه الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر ·

٢- حجم هذا الدور، إذا أسفرت الدراسة علي أن هناك علاقة إيجابية بين الصناعات الصغيرة، ومشكلة البطالة في مصر ·

٣- المعايير والقواعد التي تحكم وتنظم الصناعات الصغيرة في مصر ·

ولقد حاولنا الإجابة، علي هذه التساؤلات من خلال فرضين، الأول " نظري" مفاده، وجود علاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة في مصر، والثاني " بديل" يتحدد في أنه ليس هناك علاقة بين الصناعات الصغيرة وبين مشكلة البطالة في مصر ·

ولكي نتمكن من استخلاص النتائج، بشكل يتفق وأهداف الدارسة، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب ·

في المطلب الأول نتعرض للعلاقة بين الصناعات الصغيرة، ومشكلة البطالة في مصر، موضحين فيه ما أسفرت عنه نتائج الدراسة الميدانية من خلال الاستبيانين رقمي(١، ٢).

وفي المطلب الثاني نتناول حجم الدور الذي أسفرت عنه نتائج الدراسة بالنسبة لحل مشكلة البطالة في مصر، وذلك، علي ضوء ما أسفرت عنه الدراسة .

وفي المطلب الثالث نستعرض المعايير والقوانين التي تحكم الصناعات الصغيرة في مصر، وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية في هذا الصدد ·

المطلب الأول

علاقة الصناعات الصغيرة بمشكلة البطالة

في مصر على ضوء نتائج الدراسة

بينت الدراسة الميدانية، التي أجرينها ، علي عينة قدرها ٦٠ "ستون مفردة" من المسئولين، وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة، وأيضاً علي أصحاب المشروعات (المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي للتنمية) بمدينتي العاشر من رمضان، والحرفيين، أن هناك علاقة تشبا كية بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة في مصر، حيث أسفرت الدراسة الميدانية - من خلال الاستبيان رقم(١) -عن أن هناك تزايداً ملحوظاً في فرص العمل، نتيجة إقامة مشروعات صناعية صغيرة في مصر ٠

ولقد استندت هذه النتيجة على دعامتين،الدعامة الأولى:تظهر من خلال العينة التي كانت محلاً للدراسة والتي بلغت ٣٠ "ثلاثون مفردة"من أصحاب المشروعات، حيث أظهرت نتائج الدراسة علي أن إجمالي عدد العمالة مع بداية المشروع محل الدراسة، قد وصلت ٢٠٩ عامل دائم ومؤقت، منهم ١٤٠ عامل دائم،٦٩ عامل مؤقت ٠

هذا ولقد وصل عدد فرص العمل المحققة حالياً في تلك المشروعات وعلي نفس العينة ٣٨٩ عامل دائم ومؤقت، منهم ٢٢١ عامل دائم، ١٦٨ عامل مؤقت ٠

وهذا يؤكد علي أن هناك علاقة بين المشروعات الصناعية الصغيرة، وبين مشكلة البطالة في مصر، وذلك من خلال ما أسفرت عنه الدراسة، أي أن الصناعات الصغيرة تحقق مزيداً من فرص العمل، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة في مصر ٠

الدعامة الثانية :تظهر من خلال دراسة قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالاشتراك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية، حول "بحث الصناعات الحرفية والصغيرة (٩ مشتغليـن فأقل – قطاع خاص١٩٩٦) "[١٢٦] ،حيث أوضحت الدراسة، أن عدد المنشآت الحرفية والصغيرة في مصر قد وصلت ٥٥٦ر٣٤٤ منشأة،في حين بلغ إجمالي عدد العاملين بها ٦٥٧ر٨١١ عامل، بمتوسط عمالة بالمنشأة قدره ٤ر٢ عامل لكل مشروع، أنظر الجدول رقم" ٤٨"والشكل رقم"٢٣" بالملحق ٠

---

[١٢٦] دراسة قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والصندوق الاجتماعي للتنمية، مارس ١٩٩٨ ٠

وهنا يتضح،أن هناك علاقة بين المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة، وبين مشكلة البطالة في مصر ۰

والخلاصة هي: أن الدراسة أثبتت وجود علاقة بين الصناعات الصغيرة وبين مشكلة البطالة في مصر ۰ ولكن السؤال الذي يطرح نفسه، ما حجم هذه العلاقة؟ هذا ما سوف نتعرض له في المطلب الثاني من هذا المبحث ۰

المطلب الثاني
حجم الدور الذي تحققه علاقة الصناعات الصغيرة بمشكلة البطالة في مصر

فى هذا المطلب،نتناول حجم الدور الذي تحققه علاقة الصناعات الصغيرة بمشكلة البطالة، من خلال فرص العمل التي يمكن للمشروعات الصناعية الصغيرة أن تقدمها مؤقتة كانت أو دائمة ۰

ولقد توصلنا إلى نتائج محدده في هذا الشأن،وذلك من خلال أدوات البحث المتعددة، والتي تتحدد في المقابلات الشخصية، والبيانات الإحصائية، وعمل الاستبيانين رقمي (١،٢) .

وتظهر هذه النتائج في أن حجم العمالة داخل المشروع الصناعي، قد زادت خلال فترة قيام المشروع الصناعي الصغير، اعتباراً من وقت إنشائه،وحتى وقت عمل الدراسة الميدانية، مما يدلل علي حجم العلاقة التشابكية بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة في مصر، ولقد أسفرت نتائج الدراسة عن الآتي:-

أولاً: بالنسبة للاستبيان رقم (١) " مستفيدين " :-

نجد أن فرص العمل المحققة فى المشروعات محل الدراسة والتي تبلغ ٣٠ مفردة " مع بداية المشروع "كانت ٢٠٩ عامل دائم ومؤقت، منهم ١٤٠ عامل دائم، ٦٩ عامل مؤقت، فإذا ما حاولنا تحديد متوسط عدد العمالة في مشروع من مشرعات العينة محل الدراسة والتي قدرها ثلاثون مفردة فان النتيجة تكون ٢٠٩ ÷ ٣٠ = ٧ عمال، منهم ٥ عمال دائمين، و٢ مؤقتين، في حين إذا ما حاولنا تحديد متوسط عدد العمالة في كل مشروع من العينة والتي قدرها ثلاثون مفردة اليوم وبعد مرور تسع سنوات من إنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية، بمتوسط سنوي لكل مشروع في العينة قدره خمس سنوات، فإن النتيجة

= " اجمالي عدد العمالة حالياً " ÷ " إجمالي العينة " = ٣٨٩ ÷ ٣٠ = ١٣ عامل ،منهم ٧عمال دائمين، ٦عمال مؤقتين

وبتحليل تلـك النتائـج، نجد أن نسبة الزيادة في العمالة الدائمـة مـع (بدايـة المشروع، وحالياً) هي ٥ : ٧ عامل دائم ، في حين نجد أن نسـبة الزيـادة فـي العمالـة المؤقتـة مـع (بداية المشروع، وحالياً) هي ٢ : ٦ عامل مؤقت .

وهذا يشير إلى أن الزيادة التي طرأت علي العمالة كانت أكثر في العمالة المؤقتة عنـها في العمالة الدائمة، وهذه النتيجة تعتبر مـن أهم وأخطر الملاحظات التـي أسفرت عنـها الدراسة، نظراً لأن فرصة العمل الحقيقية هي الفرصة المستمرة الدائمة التي تعالج و تحد فعلاً من مشكلة البطالة، ولكن مع الأسف الشـديد أظـهرت نتـائج الدراسـة أن الزيـادة فـي فرص العمل غالباً ما تكون أكثر بالنسبة للعمالة المؤقتة عنها فى العمالة الدائمة ٠

علي الجانب الآخر، ومن خلال الإحصاءات والبيانات التي حصلنا عليها من الصنـدوق الاجتماعي للتنمية، نجد أن نتائج تحليل هذه الإحصاءات كالآتي:-

بينت الإحصاءات الخاصة بالصندوق الاجتماعي للتنمية، أن المشروعات الممولة مـن الصندوق الاجتماعي للتنميـة، قد وصلت ١٦٦ر٥٣٦ مشروع خـلال مـدة تسـع سنوات تنتهي في ٢٠٠١/١٢/٣١، في حيـن وفـرت فـرص عمـل دائمـة ومؤقتـة للشباب قدرهـا ٦٠٩,٧٨٠ فرصة عمل، منهم ٤٦٩,٠٦٢ فرصه عمل دائمة بنسـبة ٧٧% مـن إجمـالي فرص العمل، في حين بلغت فرص العمل المؤقتة ١٤٠,٧١٩ فرصـة، بنسبة ٢٣% مـن إجمالي فرص العمل التي وفرها الصندوق٠

وتشير هذه الإحصائيـات، بـأن المتوسط السـنوي لعدد فـرص العمـل التـي حققـها الصندوق الاجتماعي للتنميـة خـلال تسع سنوات = إجمـالي فـرص العمـل المحققـة ÷ عدد السنوات =

٦٠٩٧٨٠ ÷ ٩ = ٦٧٧٥٣ فرصة عمل دائمة ومؤقتة٠

وعلي الجانب الآخر تشير هذه الإحصائية إلي أن عدد العمالـة فـي النشـاط الصنـاعي فقط خلال الفـترة سـالفة الذكر والتـي تبدأ مـن ١٩٩٢/١/١ وحتـى ٢٠٠١/١٢/٣١، قد وصلت ١١٦٨٤٢ عامل دائم ومؤقت، في حين أن المتوسط السنوي للفرص المحققة في النشاط الصناعي = ١١٦٨٤٢ ÷ ٩ = ١٢٩٨٢ عامل سنوياً٠

هذا ولقد وصل عدد المشروعات الصناعيـة خـلال تلـك الفـترة ٢٩٣٦٠ مشـروع بمتوسط سنوي قدره ٣٢٦٢ مشروع سنوياً.

وللتعرف علـي متوسط عدد العمالـة فـي المشروع الواحد داخل النشـاط الصنـاعي الصغير فإنه يساوي إجمالي عدد العمالة الصناعية ÷ إجمالي عدد المشروعات الصناعيـة = ١١٦٨٤٤ ÷ ٢٩٣٦٠ = ٤ عمال دائم ومؤقت منهم ٣ دائم و١ مؤقت .

ولقد بلغ عدد المتعثرين في المشروعات الصناعية الصغيرة الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال البيان الإحصائي سالف الذكر ٢,٨٤٦ مستفيد خلال الفترة السابقة، وذلك من إجمالي عدد المستفيدين من قبل الصندوق والذين بلغوا ١٧٩,٧١١ مستفيد، أي بنسبة ١٠% من إجمالي المستفيدين تقريباً.

هذا ويمثل النشاط الصناعي الصغير من جملة الإنتاج المقدمة من الصندوق نسبة ١٨% تقريباً، في حين أن نسبة عدد العمالة في النشاط الصناعي والممولة من الصندوق تساوي ١٩% من جملة الإنتاج الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي.

وعلي ذلك فإن الصناعات الصغيرة في مصر، ومن خلال الدراسة الميدانية، والبيانات الإحصائية الواردة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية حتى ٢٠٠١/١٢/٣١، تشير إلي أنها تشكل نسبة بسيطة مقارنة بباقي الأنشطة الاقتصادية الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي.

ثانياً: بالنسبة للاستبيان رقم (٢) أصحاب الخبرات والمسئولين في مجال الصناعات الصغيرة:-

لقد سبق، وأن أوضح الاستبيان رقم (٢) بأنه من الممكن تحقيق فرص عمل سنوياً، من خلال المشروعات الصناعية الصغيرة، قدرها من ١٣٠ – ٢٠٠ آلف فرصة عمل سنوياً، علي مستوي كافة الأنشطة في مجال المشروعات الصغيرة، وعلي اعتبار أن المشروعات الصناعية الصغيرة تمثل ٢٠% من إجمالي المشروعات الصغيرة، فإن نصيب المشروعات الصناعية الصغيرة تكون من ٣٥-٤٠ ألف فرصة عمل سنوياً تقريباً طبقا لما أسفرت عنه الدراسة .

ولكي نكون أكثر تحديداً وأكثر فاعلية، رأينا لزاماً علينا التعرض إلي تكلفة فرصة العمل كي نحدد التكاليف المالية المطلوبة لفرص العمل، ولتحقيق المزيد منها في مجالات الصناعات الصغيرة، حيث قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في تاريخ سابق، وفي عام ١٩٩٦ تحديداً بعمل دراسة حول تكلفة فرصة العمل، تم تحديد متوسط تكلفة فرصة العمل والتي تراوحت بين ٤ر٠ ألف جنيه وبين ٦ر٧٠ ألف جنيه، أنظر الجدول"٤٩" بالملحق .

هذا ولقد تم وضع تقدير لتكلفة فرص العمل علي مستوي الإنتاجية الاقتصادية الهامة، راجع الجدول رقم "٥٠".

كذلك تم وضع تقدير لتكلفة فرص العمل علي مستوي المحافظات ،راجع الجدول رقم "٥١" بالملحق ٠

هذا ولقد أوضحنا سلفاً بأن المتوسط المرجح لتكلفة فرص العمل في المشروعات الصغيرة قد بلغ ٢٣٫٩٣٨ ألف جنيه ولتوفير عدد مليون فرصة عمل سنوياً، كما جاء بتوجيهات السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء [١٢٧] ٠فإن التكلفة الكلية سوف تكون = ١,٠٠٠,٠٠٠ × ٢٣٩٣٨ = ٢٣٫٩٣٨٫٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري،ونعتقد بأن ميزانية الدولة لا يتاح لها توفير مثل هذه المبالغ سنوياً نظراً لوجود عجز في الموازنة العامة للدولة ٠

وهنا تظهر المشكلة، ونعتقد بان الحل الواقعي لمشكلة البطالة، هو المشاركة من قبل جميع القطاعات الاستثمارية، والقطاع الخاص، والتعاوني، والحكومي، وقطاع الأعمال العام، والقطاعات الخدمية، والقطاع الزراعي وغيرها من القطاعات المنظمة، وغير المنظمة، وذلك بهدف التغلب علي تلك المشكلة ٠

ويري الباحث بأن مجرد تشجيع المشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة، لا يؤدي إلي خلق فرص عمل بالشكل المطلوب، كما أوضحت الدراسة، ومن هنا نتصور أن الصناعات الصغيرة قادرة علي الحد من مشكلة البطالة في مصر جزئياً ٠

فالطريق لحل مشكلة البطالة، وكما سبق القول لا يكون إلا من خلال تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، ومن خلال تلك التنمية يمكن زيادة الإنتاجية وجودتها وتحسين ظروف المعيشة، والعمل علي تحقيق توزيع عادل للدخل، وأيضاً القدرة علي استغلال مواردنا أفضل استغلال، وهذا كله يعنى ضرورة إصلاح الهيكل الاقتصادي المصري، إصلاحاً شاملاً، حيث نجد أن حلقات الخلل في الاقتصاد المصري كثيرة ومتعددة، منها الخاص بعجز الميزان التجاري، ومنها الخاص بعجز موارد العملة الصعبة، وكذلك زيادة حجم البطالة، وتواضع الصادرات، وندرة الموارد الطبيعية، وتضخم عدد السكان، وتدهور مساحة الأراضي الزراعية، وارتفاع نسبة الإعالة ،و خلل الهياكل البينية للاقتصاد، وضخامة المديونيةالخارجية ٠

ونضيف بأن تجربة الدول مثل كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان وتايلاند والهند وهونج كونج ونجاحها لم يتحقق بالسهولة التي يتصورها البعض، بل إن النجاح في حالة

---

[١٢٧] عاطف عبيد، مجلس الشعب ، أبريل ٢٠٠١ ٠

هؤلاء كان نتيجة عدة مقومات أهمها تطوير وتنمية اقتصاديات تلك الدول، حيث يرجع ذلك في المقام الأول إلي نظرتهم الكلية لمشاكل التنمية والاقتصاد، حيث قاموا بوضع الخطط المتكاملة الشاملة التي توفر لها الإمكانيات المادية والمؤسسية وفي إطار هذه الخطط، كان لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها مكان هام.

وهنا نؤكد علي أن القول بوجود صناعات صغيرة في مصر، يفترض وجود صناعات كبيرة قادرة علي المنافسة والتطور والتنمية، وهذا مع الأسف يحتاج إلي وقت وإعادة الاستراتيجية الخاصة بتحديث الصناعة في مصر، وهذا ما يتم حالياً في وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية.

وتشير تجارب تلك الدول الناجحة، علي أن مفهوم الفاعلية الجماعية كان من أهم العوامل التي أدت إلي نجاح إستراتيجيات وسياسات تشجيع ودعم المشروعات الصغيرة في تلك الدول.

حيث أن هذه الكيانات، في حاجة بصفة خاصة وعاجلة إلي مناخ تتوفر فيه المنافسة الجادة بين المؤسسات التي تعمل في نشاط معين وفي الوقت نفسه تحتاج إلي التعاون فيما بينها لمواجهة التكاليف والصعوبات والمشاكل المتعلقة بالإنتاج وتطويره وتسويقه، حيث لا تستطيع مؤسسة بمفردها التغلب علي تلك الصعوبات، كما أنها تحتاج إلي معاونة أجهزة الدولة، خاصة المحلية منها، في تقديم الخدمات الجماعية لتلك المؤسسات والتي بدونها لن يتحقق لها النجاح.

وكما أوضحنا سلفاً بأن الصناعات الصغيرة ليست بالحل السحري - الذي يتصور البعض - بأنه قادر علي حل مشكلة البطالة في مصر، ولكن ما أسفرت عنه الدراسة يؤكد علي أن الحلول التي تقدمها المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة لمشكلة البطالة في مصر، تعتبر حلولاً محدودة للغاية، أي حلول جزئية لاتزيد بحال من الأحوال عن ٢٠% من عدد فرص العمل المطلوبة سنوياً.

من كل ما تقدم نري من الضروري التوجه إلي سياسات واستراتيجيات أخرى تساهم فى توفير كم أكبر من فرص العمل سنوياً، وتحقق في نفس الوقت تنمية اقتصادية، وهنا نؤكد علي أن استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية، تعتبر من الأساليب غير التقليدية لمواجهة مشكلة البطالة في مصر الآخذة في التزايد،خاصة بعد ما تبين عدم ملاءمة السياسات المطبقة في الماضي والحاضر في مصر لحل مشكلة البطالة.

ومن خلال هذه السياسة يمكن توفير فرص عمل،وذلك تلبية للحاجات الأساسية التي تظهر في توفير السلع والخدمات المفيدة للمجتمع المصري، حيث يترتب علي هذا

المفهوم الواسع للتوظيف في استراتيجية تلبية الحاجات الأساسية مجال جديد لسياسات التوظيف، يمكن التفكير - من خلالها - لمواجهة مشكلة البطالة في مصر .

كما علينا البعد عن السلبية، والتواكل، وادعاء المعرفة والعلم ببواطن الأمور، كما يجب علينا الاهتمام بالجوهر تاركين الاهتمام بالمظهر، بالإضافة إلي تغيير العادات والتقاليد السيئة التي أصبحت ظاهرة غريبة علي مجتمعاتنا، والتي تعرقل النمو الحضاري في بعض مراحله، والتي تعوق التطور المنشود بالسرعة التي تقتضيها مهام هذه المراحل .

واعتقد بأن الرجوع إلي مبادئ الأخلاق السامية، التي دعت لها كافة الديانات، هي الحل الوحيد لعلاج هذه المشكلة، وهنا يقول الشاعر " إنما الأمم الأخلاق ما بقيت ... فإن هموا ذهبت أخلاقهم ذهبوا " .

ومن هنا نؤكد علي أن الشخصيةالانسانية هي مفتاح التقدم، ولم يكن التشريع أو القانون، فالأمر يحتاج إلي تعديل فكر ومفهوم وثقافة لدي الإنسان ، والأمر يحتاج إلي عودة القدوة في كافة المجالات، لكي يلتف الشباب حوله، وإلا فأنه ليس هناك أمل في الإصلاح ما لم يحدث تغير في مفهوم الإنسان وتركه اللامبالاة .

وعلي ذلك فإصلاح الإنسان ، والارتقاء بتعليمه وتثقيفه يؤدي حتما إلي النهوض بالمجتمع اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً .

المطلب الثالث
المعايير القانونية والتشريعات
في مجال الصناعات الصغيرة

فى هذا المطلب،نتناول المعايير القانونية والتشريعات فى مجال الصناعات الصغيرة، وما أسفرت عنه الدراسة الميدانية فى شان التشريعات والقوانين الخاصة بالصناعات الصغيرة .

حيث أوضحت الدراسة الميدانية التي قمنا بها، بشأن القوانين والتشريعات التي تحكم الصناعات الصغيرة في مصر، ومدي حاجتها إلي تغير أو تعديل، بعد ما قمنا بالاطلاع

علي بعض الدراسات [١٢٨]، والتي اتضح منها أن عدد القوانين التي تحكم الصناعات الصغيرة في مصر تزيد عن ١٨ قانوناً بالإضافة إلي أن هناك ما يقرب من ١٠٠ قرار جمهوري ووزاري، وقرارات لرئيس مجلس الوزراء .

هذا ولقد أوضحت تلك الدراسة، أن عدد الجهات والوحدات الحكومية التي تدير البناء التنظيمي في مجال الصناعات الصغيرة قد وصل عددها ٢٤ وحدة حكومية .

من هنا يتضح أن المستثمر الصغير في مصر، يعاني كثيراً من الإجراءات التي ربما تعوق سبيل النهوض بالمشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة. ونتيجة لذلك رأينا من الضروري الاهتمام، بدراسة حاجة المستثمر الصغير من القوانين والتشريعات التي تخدم المشروعات الصغيرة بشكل عام والصناعات الصغيرة بشكل خاص، بهدف تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة.

ولقد أسفرت نتائج الدراسة في هذا المجال، علي ضرورة إصدار قانون خاص بالصناعات الصغيرة يتضمن العناصر الآتية:-

١-إنشاء وزارة أو مؤسسة، تكون مسئولة عن كافة الأنشطة للمشروعات الصغيرة، بهدف رعايتها، وتعتبر بمثابة الأب الشرعي لها .
٢- دراسة نصوص مشروع القانون الخاص بالمشروعات الصغيرة، من خلال لجنة ممثلة من جميع الجهات المعنية بالمشروعات الصغيرة .
٣-إنشاء جهاز يتولى عملية تدريب الشباب، بعد ما يتم التعرف علي إمكانيتهم وكفاءتهم وتوجهاتهم، مع التوصية بعمل بنك متخصص لإقراض هؤلاء الشباب، ويكون تابع للصندوق الاجتماعي للتنمية .
٤-العمل علي توحيد القوانين المتعلقة بالمشروعات الصغيرة،علي أن تصبح في قانون واحد .
٥-العمل علي تيسير الإجراءات للمشروعات الصغيرة، وتخفيض الفائدة والضرائب المربوطة علي المشروعات الصغيرة .
٦- ضرورة الاهتمام بالشباب الراغب في العمل الحر، وخصوصاً محدودي الخبرة في هذا المجال .
٧- ضرورة مراعاة عدالة توزيع القروض من خلال نصوص هذا القانون .

ونري ضرورة إقناع الشباب بضرورة التوجه إلي العمل الحر، قبل الإقدام علي سن تشريع، لاسيما وأن ما تقوم به الدولة حالياً بخصوص الإعلان عن سياسة التشغيل لعام

---

(١٢٨) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، تسيير الإجراءات التنظيمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة نموذج (أ) مجمع خدمات الأطر ، مرجع سابق ، أغسطس عام ٢٠٠١ .

٢٠٠٢/٢٠٠١ لتعين ٨٥٠ ألف خريج ، وما أعلنته فى أنها سوف تقوم بتوفير هذا العدد سنوياً، يعتبر بمثابة ردة،حيث سبق وان أعلنت أنها رفعت عن عاتقها تعين الخريجين، وعلي الشاب التوجه إلي سوق العمل والبحث عن فرصة عمل مناسبة، وهذا أدي إلي عدم وضوح الرؤية عند الشباب، وبالتالي عاد الشاب مرة أخري ينتظر تعيين الحكومة، ربما يحالفه الحظ في هذا، وعلي ذلك فأننا نري ضرورة الاقتناع أولا بدور المشروعات الصغيرة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، قبل الشروع في سن تشريعات يكون مصيرها عدم التنفيذ، ولكن علينا مبدئياً تعميم التجربة المصرية الكندية، والتي تمت بمدينة المنصورة بمحافظة الدقهلية من خلال مركز لتيسير الإجراءات، يقوم بإنجاز كافة التراخيص المطلوبة بإقامة وإنشاء المشروعات خلال مدة قدرها ٤٥ يوماً بدلاً من مدة قدرها ٣٣٦ يوماً، وذلك في مقابل رسوم زهيدة ٠

وهنا نري ضرورة تحديد السياسة المراد تنفيذها والعمل علي تحقيقها بتكاتف كافة الجهات المعنية والوزارات، فالأمر يحتاج إلي خفض النمو السكاني، حيث وصل عدد السكان أول يناير ٢٠٠٢، الى٧٨٠ر٨٨٦ر٦٧ بمعدل زيادة قدره ٤ر٢%،وهذا ما أعلنه رئيس الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء فى مؤتمر صحفي فى ٢٠٠٢/٢/٢٧ حيث تلاحظ أن معدل الزيادة السكانية مازال عالياً، ويحتاج الأمر إلي سياسة شاملة للعمل علي خفض الزيادة السكانية التي تؤدي حتماً إلي زيادة الأفراد طالبى العمل ٠

كما أن علينا التوجه إلي سياسة جديدة في مجال التعليم والتدريب والتقدم التكنولوجي، كذلك الأمر في حاجة إلي وضع استراتيجية عامة لكافة المجالات من خلال وزارة التخطيط ويشرف علي تنفيذها مجلس الوزراء في مده محدده، كذلك الأمر في حاجة إلي مبدأ الثواب والعقاب، والعمل على تطبيقه بحزم وشدة وذلك لتحقيق الأمل المنشود ٠

كذلك الأمر في حاجة إلي مسوح ميدانية شاملة لمجالات الاستثمار في مصر علي مستوي كل محافظة علي حده: والعمل علي أن تكون كل محافظة مكتملة اقتصادياً أو من خلال التنسيق بين المحافظات، وذلك من خلال الميزة النسبية التي تتوافر لكل محافظة، فهنا من الممكن التنسيق بين تلك المحافظات في إطار علاقة تشابكية بينهما بهدف إفادة كل منهما الأخرى ولتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية ٠

وبذلك نكون قد انتهينا من الدراسة بحمد الله، وسوف نعرض لاهم النتائج والتوصيات التي أسفرت عنها الدراسة من خلال الخاتمة ٠

الخـــاتمة

لئن كان الاقتصادي المصري، يعاني من مشكلات متعددة، إلا أن أهمها على الإطلاق مشكلة البطالة ،ولقد سعت بعض الدول، لإيجاد حلول مناسبة لمعالجة مشكلة البطالة، وكان ضمن هذه الحلول تشجيع وتنمية المشروعات الصغيرة، لاسيما الصناعات الصغيرة. حيث حققت التجارب العديدة التي قامت بها اليابان، وسويسرا وغيرها من الدول التي يطلق عليها النمور الآسيوية، تقدماً ملموساً في هذا المجال ،

وتمشيا مع النظام العالمي الجديد، بدأت مصر عملية إصلاح اقتصادي شامل، اعتمدت فيه علي ثلاثة محاور أساسية هي:- الإصلاح المالي والنقدي، سياسة التكيف الهيكلي، والسياسات الاجتماعية ،

هذا، ولقد بدأت الدولة العناية بالمشروعات الصغيرة، ويظهر ذلك في تضمين خططها الخمسية المتعاقبة توصيات بضرورة الاهتمام بالمشروعات الصغيرة لاسيما خطة عام ١٩٩٧/٢٠٠٢، باعتبارها أحد الحلول الواعدة للحد من مشكلة البطالة في مصر،والتي تتسم بأنها حلول قصيرة الآجل، وغيرتقليدية ،

ونتيجة لكل ما تقدم، أراد الباحث، من خلال تلك الدراسة، وفي محاولة جادة، التعرف علي العلاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة في مصر، كما أراد التعرف علي حجم الدور الذي يمكن أن تقدمه الصناعات الصغيرة للحد من مشكلة البطالة في مصر، وطبيعة فرص العمل، من حيث كونها (دائمة أو مؤقتة)، كذلك أرادنا تحديد المعايير التي تحكم وتنظم الصناعات الصغيرة في مصر ،

ولتحقيق ذلك كله، استخدمنا عدة أدوات، منها البيانات الإحصائية، والمقابلات الشخصية مع المسئولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة، وأيضاً شباب المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي، وكذلك من خلال استمارات الاستبيان، والتي تعرضنا فيها إلي جوانب متعددة ومختلفة من خلال طرح بعض الأسئلة علي فئتين، الأولى:(المستفيدين) والثانية :(المسئولين، وذوى الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة)، وعلي الجانب الآخر، قمنا بتقسيم الدراسة إلي ثلاث أبواب وخاتمة ،

تعرضنا في الباب الاول الي مفهوم البطالة في مصر، وأنواعها، وطرق قياسها، وأسبابها، والآثار المترتبة عليها، والحلول التي تبنتها الدولة طوال الفترة الماضية لحل مشكلة البطالة ، حيث اتضح لنا من خلال الدراسة، بأن أسباب البطالة في مصر متعددة،

ومن أهمها المشكلة السـكانية، والسياسـة التعليميـة، وغيرهـا مـن الأسباب التـي سبق ذكرها ٠

علي الصعيـد الآخر علمنا بأن الآثار المترتبة عليها كثيرة وخطيرة، منها الاجتماعيـة، ومنها الاقتصادية، ومنها السياسية ٠

ولقد تعرضنا إلي الحلول التقليدية والحلول غير التقليدية التي تبنتـها الدولـة للحد مـن مشكلة البطالة ٠

واتضح لنا ، أن أهم الحلول التقليدية التي تبنتها الدولة لحل مشكلة البطالة هي سياسـة التشغيل الكامل، والتأمين ضد البطالة، وكذلك ركن الزكاة باعتبـاره أحد الحلـول التقليديـة التي أردنا التنويه عنها نظراً للأهمية الخاصة التي يتمتع بـها هذا الركـن وخصوصـاً أنـه مصـدرًا هامـاً للتمويـل، ومـن الممكـن أن يحقـق تنميـة اقتصاديـة واجتماعيـة للمجتمـع المصري بشكل خاص والمجتمع الإسلامي بشكل عام ٠ وأيضا لفت نظر الباحثين في معظم المجالات وخصوصاً في مجال الاقتصاد والاجتماع،إلى أهمية هذا الركن وما يمكن تحقيقه من خلال هذا الركن ٠

وانتهينا من كل ما سبق،إلى أن الدولـة لـم يحالفـها الحظ فـي حـل مشـكلة البطالـة فـي مصر، على الرغم من أنها تبنت عده حلول و سياسات مختلفة خلال الحقبة الماضية ٠

من أجل ذلك وتمشياً مع السياسات العالمية بدأت الدولة فـي اتــباع سياسـات جديـدة بهدف التغلب علي مشكلة البطالـة، ومـن ضمـن هـذه السياسـات، سياسـة هجـرة الأيـدي العاملـة المصريـة إلـي الخـارج وأيضـاً سياســة اسـتصلاح الأراضـي وتمليكـها لشـباب الخريجين، وكذلك سياسة تشجيع المشروعات الصغيرة في مصر ٠

ومـع الأسـف الشـديد، لـم تحقـق تلـك السياسـات إلا عدداً محـدوداً مـن فـرص العمـل خصوصاً بالنسبة لسياسة هجرة الأيـدي العاملـة واسـتصلاح الأراضـي، ويظـهر ذلـك فـي عودة العمالـة المصرية من الدول العربية ودول الخليج بعد حرب الخليـج، وكذلـك نجد أن فرص العمل التي تحققت من خلال سياسة استصلاح الأراضي واستزراعها قليلـة للغايـة، حيث وفرت تلك السياسة عدد ٤٧٠ر٥فرصة عمل سنوياً، بما يعـادل ٥ر٠% مـن فـرص العمل المطلوبة سنوياً٠

مـن أجـل ذلـك اهتمـت الدولـة بتشـجيع المشـروعات الصغيرة فـي مصـر بـهدف اسـتغلال الموارد الاقتصادية أفضل استغلال وأيضاً تعبئة الطاقات المتاحة، وتوفير السلع والخدمات بجودة عالية وبأسعار مناسبة، وكذلك العمل علي توفير مزيد من فرص العمـل الحقيقيـة،

وخفض معدلات البطالـة، ولكن مـع الأسف الشديد أيضاً لـم تحقق الدولـة سوي نسبة متواضعة من فرص العمل، وبالتالي حل مشكلة البطالة كان جزئياً .

ونتيجة لذلك رأينا من الضروري التعرف علي دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، وذلك للوقوف علي حقيقة العلاقة بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة، وتفادياً لوقت وجهد ربما يكون ضائع لـوا ستمر في تبنى هذه السياسة دون مقتضى، هذا إلى جانب التعرف علي الإيجابيات والسلبيات لـهذه المشروعات الصناعية الصغيرة، وذلك لتعظيم الإيجابيات وتحجيم السلبيات وصولاً إلـي التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المصري .

ولكي نتحقق من سلامة هذه السياسة، قمنا من خلال الباب الثاني باستعراض مفهوم الصناعات الصغيرة محلياً ودولياً وأوضحنا آمر هام يتعلق بعدم وجود تعريف موحد في مصر ولا في أي دولة في العالم تبين مفهوم الصناعات الصغيرة، وذلك يرجع إلي اختلاف الإنتاج واختلاف البيئة وأسباب أخري عديدة تحول دون وضع تعريف موحد للمشروعات الصغيرة .

وللتغلب علي تلك المشكلة فقد حرصنا على تضمين استمارات الاستبيان المخصصة للمستفيدين من الصندوق الاجتماعي للتنمية ومسئولي المشروعات الصغيرة في مصر عده تعريفات ومفاهيم للمشروعات الصغيرة بهدف تحديد أنسب التعاريف وأقربها إلي المفهوم الصحيح بالنسبة للمشروعات الصغيرة، حيث أسفرت نتائج الدراسة عن وجود مفاهيم متعددة ومختلفة للمشروعات الصغيرة .

وبالتالي لم نتمكن من تحديد مفهوم وتعريف موحد للمشروعات الصغيرة ونتيجة لذلك رأينا وضع محددات لتعريف المشروعات الصغيرة، نظراً لآن وضع تعريف لا يشكل في تقدرنا صعوبة كما يدعي البعض، وإنما يحتاج إلي تنسيق واتفاق بين جميع الجهات المعنية للمشروعات الصغيرة بهدف التعرف والإشارة إلي المشروع الصغير، وهذا يؤدي إلي تحديد المشروع الصغير تحديداً دقيقاً يمكن من خلاله التميز بينه وبين غيره من المشروعات وبالتالي يخصص له قواعد ومعايير تنظمه وحوافر تدعمه، من أجل ذلك كله رأينا وضع تعريف موحد يشتمل علي عدة معايير لتعريف المقصود بالمشروعات الصغيرة منها معيار عدد العمالة، ومعيار رأس المال، ومعيار التكنولوجيا المستخدمة، وعلى ذلك فالمشروع الصغير " هو المشروع الذي لا يزيد عدد أفراده عن تسعه، ورأس ماله لا يزيد عن ٢٥٠ ألف جنيه، وذلك بخلاف الأرض والمباني، ويستهدف هذا المشروع تقديم خدمة أو سلعة (نهائية، أو مغذية)، مع مراعاة التكنولوجيا

المستخدمة والتي تتفق وطبيعة المشروع وميزانيته، علي أن يتم النظر في تعديل هذه المعايير كل خمس سنوات بواقع زيادة قدرها ١٠% كحد أقصي وكلما اقتضى الأمر ذلك".

ثم عرضنا بعد ذلك لأهم ما يميز هذه الصناعات من خصائص، وأيضًا تناولنا أهميتها الاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً أسفرت الدراسة الميدانية التي قمنا بها من خلال العينتين التي كانتا محلاً للدراسة وهم(المستفيدين من قروض الصندوق الاجتماعي،والمسئولين وذوى الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة علي مستوي الجهات المعنية) والتي بلغت كل منهما ثلاثين مفردة، أي بأجمالي قدره ستون مفردة، بالآتي :-

١- وجود علاقة تشابكية بين الصناعات الصغيرة ومشكلة البطالة ،فكلما زادت المشروعات الصناعية الصغيرة في مصر،كلما أدي ذلك إلي توفير فرص عمل للشباب، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة .

٢-عدم وجود تعريف متفق عليه للمشروعات الصغيرة لاسيما الصناعات الصغيرة.

٣- تساهم المشروعات الصغيرة بشكل عام، في توفير عدد من فرص العمل يتراوح بين ١٣٠ -٢٠٠ ألف فرصة عمل سنوياً مع توافر جميع العناصر الداعمة لها، أي بمقدار ٢٠%تقريباً من المطلوب توفيره سنوياً .

٤- تساهم المشروعات الصناعية الصغيرة بشكل خاص، في توفير من ٣٥-٤٠ ألف فرصة عمل سنوياً، مع توافر جميع العناصر الداعمة لها أي بمقدار ٢٠% من إجمالي فرص العمل المطلوب توفيرها سنوياً وبفرض أنها مليون فرصة عمل .

٥-أن الزيادة في العمالة المؤقتة أكثر من الزيادة في العمالة الدائمة وذلك من خلال نتائج العينة محل الدراسة، وهذا يشير إلي ظاهرة خطيرة، وهي أن فرص العمل المؤقتة لا يمكن الاعتداد بها في حل مشكلة البطالة نظراً لعدم استمرار تلك الوظائف وبقائها طويلاً .

٦-أن دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر، لا يعني اعتباره حلاً قطعياً للمشكلة، وأنه من الممكن اعتباره حلاً جزئياً، ومحدود للغاية، وليس هو الحل الوحيد، كما يتصور البعض .وإذا ما افترضا جدلاً،أن المشروعات الصغيرة سوف تحقق الحل للمشكلة، فإننا نحتاج سنوياً على الأقل حوالي ٢٣,٩٣٨,٠٠٠،٠٠٠ جنيه مصري، مع افتراض أن تكلفة فرص العمل تساوى في المتوسط ٢٣ر٩٣٨ جنيه وذلك لتوفير مليون فرصة عمل سنوياً، كما جاء ببيان السيد الدكتور/ رئيس مجلس الوزراء، في ٢٠٠١/٤/٩، أمام مجلس الشعب .

ولا نعتقد بأن الدولة، قادرة علي تدبير مثل هذه المبالغ سنوياً، لاسيما وأن هناك عجزاً في الموازنة العامة للدولة، تحاول الحكومة سنوياً سد هذا العجز من خلال سياسات مختلفة .

٧-إن الصناعات الصغيرة والمشروعات الصغيرة في مصر، في حاجة إلي قانون خاص بها يعمل علي أزاله العقبات والمعوقات أمام المستثمرالصغير .

٨- ضرورة إنشاء وزارة أو كيان قانوني أو مؤسسي يتوالى رعاية المشروعات الصغيرة في مصر ويعتبر بمثابة الأب الشرعى.

٩- ضرورة إنشاء جهاز يتوالى عملية التدريب للشباب، وكذلك العمل علي تيسير الإجراءات لتلك المشروعات، مع الاهتمام بمتطلبات الشباب راغب العمل الحر، وخصوصاً محدودي الخبرة في هذا المجال.

ومن كل ما تقدم نرى أن دور الصناعات الصغيرة في حل مشكلة البطالة في مصر محدود للغاية، وأن الطريق لحل مشكلة البطالة، لا يكون إلا من خلال تنمية شاملة(اقتصادية، اجتماعية، سياسية) ومن خلال تلك التنمية يمكن زيادة الإنتاجية وجودتها، وتحسين ظروف المعيشة، والعمل علي توزيع عادل للدخل، وأيضاً القدرة علي استغلال مواردنا أفضل استغلال .

ونود أن نضيف، أمراً هاماً، ألا وهو أن تجربة الدول الصناعية الحديثة مثل: كوريا الجنوبية وسنغافورة، وتايوان، وتايلاند، والهند، وهونج كونج وغيرهم، ونجاحهم لم يتحقق من فراغ أو سهولة كما يتصور البعض، بل أن النجاح في حالة هؤلاء كان نتيجة عدة مقومات أهمها تطوير وتنمية اقتصاديات تلك الدول، حيث يرجع ذلك في المقام الأول إلى نظرتهم الكلية لمشاكل التنمية والاقتصاد، حيث قاموا بوضع الخطط المتكاملة الشاملة التي توفر لها الإمكانيات المادية والمؤسسية وفي إطار هذه الخطط، كان لتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودعمها مكاناً هاماً .

وعلينا توضيح أمر آخر، ألا وهو أن وجود صناعات صغيرة في مصر، يستلزم ويفترض وجود صناعات كبيرة، قادرة علي المنافسة، والتطوير والتنمية، وهذا يحتاج إلي وقت وإعادة نظر في الاستراتيجية الخاصة بتحديث الصناعة في مصر، وهذا ما يتم حالياً في وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية .

وكما أوضحنا سالفاً، بأن الصناعات الصغيرة ليست بالحل السحري،الذي يتصور البعض بأنه قادر علي حل مشكلة البطالة في مصر، ولكن ما أسفرت عنه الدراسة يؤكد علي أن الحلول التي تقدمها المشروعات الصغيرة والصناعات الصغيرة لمشكلة البطالة في مصر، تعتبر حلول محدودة للغاية .

من كل ما تقدم نري من الضروري التوجه إلي سياسات وإستراتيجيات أخري تساهم في توفير فرص عمل أكثر للشباب سنوياً، وتساهم بشكل فعال في حل مشكلة البطالة في مصر، وفي نفس الوقت تعمل علي تحقيق التنمية الشاملة في المجتمع المصري .

وهنا نري التوجه إلي إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية، باعتبارها من الأساليب غير التقليدية لمواجهة مشكلة البطالة في مصر والآخذة في التزايد، خاصة بعد ما تبين عدم ملاءمة السياسات المطبقة في الماضي والحاضر في مصر لحل مشكلة البطالة أو علي الأقل لم تكن بالشكل الكافي .

حيث من الممكن ومن خلال هذه السياسة توفير فرص عمل للشباب، وذلك لتلبية الحاجات الأساسية والتي تظهر في توفير السلع والخدمات المفيدة للمجتمع المصري، ويترتب علي هذا المفهوم الواسع للتوظيف في إستراتيجية تلبية الحاجات الأساسية، سياسة توظيف جديدة، يمكن من خلالها مواجهة مشكلة البطالة في مصر .

وهنا نؤكد علي أن الشخصية الإنسانية، والعنصر البشري هما مفتاح التقدم والتنمية، ولم يكن التشريع أو القانون سوي تنظيم سلوكي لهذا المجتمع، والذي نقترح هو تهيئة الأفراد قبل أصدرا قانون يحكم وينظم، حتى يتسنى احترام القانون بعد إصداره .

وهذا البحث يمهد الطريق لإجراء مسوح ميدانية دقيقة حول احتياجاتنا من السلع والخدمات وفرص العمل المتاحة على مستوي الجمهورية من خلال كافة المحافظات، وذلك بهدف تحديد مجالات الاستثمار في مصر، وسوق العمل بها .

بالإضافة انه يمهد ويشجع الدراسات والبحوث الخاصة لركن الزكاة باعتبارها من أهم الحلول التمويلية التي تساهم في تمويل أغلب المشروعات التنموية في مصر، وذلك من خلال بحوث اقتصادية وقانونية، ومن بعد الرجوع إلي رجال الدين والمتخصصين في هذا المجال .

وفي النهاية نؤكد علي أنه ليس هناك أمل في الإصلاح ما لم يحدث تغير في مفهوم الإنسان، تاركين اللامبالاة .

وعلي ذلك فالإصلاح لا يكون إلا من خلال الإنسان نفسه، والارتقاء بتعليمه وتثقيفه، وأخيرا يقول الله سبحانه وتعالي .

" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم " صدق الله العظيم.

جزء من آية (١١) سورة الرعد

الملاحق

جدول رقم (١)

معدلات البطالة في الاقتصاد المصري خلال الفترة من عام ١٩٦٠ – عام ١٩٩٦

السنة / البيان	١٩٦٠			١٩٧٦			١٩٨٦			١٩٩٦		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
إجمالي قوة العمل بالألف	٦٩١٥ر٤	٥٣٠ر١	٧٤٤٥ر	٩٤٨٤ر١	٧٨١ر٢	١٠٢٦٥ر٣	١١٧٦٧ر٦	١٤٣٥ر٥	١٣٢٠٣ر١	١٤٥٥٠ر٦٧	٢٦٢٤ر٣٦	١٧٤ر٩٤
إجمالي المتعطلين بالألف	١٣٢ر٩	٣٣ر٦٥	١٦٦ر٥٥	٣٨٤ر٢٣	١٢٩ر٨٨	٥١٤ر١	١٠٦٩ر٢	٣٥٦ر٧٣	١٤٢٥ر٩	٩٥٩ر٢٣٩	٥٣٥ر١٢٧	١٤ر٣٧
معدل البطالة %	١ر٩%	٦ر٣%	٢ر٢%	٤ر١%	١٦ر٦%	٥ر٠%	٩ر١%	٢٤ر٩%	١٠ر٨%	٦ر٦%	٢٠ر٤%	٨ر٧%

المصدر : جمعت وحسبت من خلال بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء للتعداد النهائي لأعوام ١٩٦٠ ، ١٩٧٦ ، ١٩٨٦ ، ١٩٩٦ وأيضا بحث العينة لعام ١٩٩٦ ، علما بأن هذه البيانات لا تشمل بند غير العاملين .

جدول رقم (٢)

متضمن نسبة بطالة المتعلمين(مؤهلات عليا – فوق المتوسطة – متوسطة – أقل من المتوسطة)

المحافظات	المؤهل الجامعي		فوق المتوسط		متوسط		أقل من متوسط		قوة العمل		البطالة / قوة العمل	
	ألف نسمة	%	ألف نسمة	%	ألف نسمة	%	ألف نسمة	%	الاجمالية	قوة العمل الفعلية	ألف نسمة	%
القاهـــــرة	٤٢١٠٠	٢٢ر١٦	٢٠١٠٠	١٠ر٥٨	١٠٣٥٠٠	٥٤ر٥٠	٢٤٢٠٠	١٢ر٧٤	١٩٦٦٧٤٠٠	١٧٧٧٥٠٠	١٨٩٩٠٠	٩ر٦
الإسكندرية	١٧٧٠٠	١٨ر٧٦	٩٩٠٠	١٠ر٤٩	٦٢٤٠٠	٦٦ر١٧	٤٣٠٠	٤ر٥٥	٨٩٥٢٠٠	٨٠٠٩٠٠	٩٤٣٠٠	١٠ر٥
بور سعيد	٦٦٠٠	٣٥ر٢٩	٣٠٠٠	١٦ر٠٤	٩١٠٠	٤٨ر٦٦	–	–	١٧٨٢٠٠	١٥٩٥٠٠	١٨٧٠٠	١٠ر٥
السويس	٢٥٠٠	٢ر٧١	٢٠٠٠	١٠ر٨٦	١٢٧٠٠	٦٩ر٠٢	١٢٠٠	٦ر٥٢	١١٩٩٠٠	١٠١٥٠٠	١٨٤٠٠	١٥ر٣
دمياط	٢٨٠٠	٧ر٦٩	٤٢٠٠	١١ر٥٣	٢٨٤٠٠	٧٨ر٠٢	١٠٠٠	٢ر٧٤	٢٧٧٥٠٠	٢٤١١٠٠	٣٦٤٠٠	١٣ر١
الدقهلية	٢٥٦٠٠	١٤ر٠١	١٣٢٠٠	٧ر٢٢	١٤٢٠٠٠	٧٧ر٧٦	١٨٠٠	٩٨ر	١٢٨٨٣٠٠	١١٠٥٧٠٠	١٨٢٦٠٠	١٤ر٢
الشرقية	٢٤٢٠٠	١٥ر٥١	١٥٠٠٠	٩ر٦١	١١٥٩٠٠	٧٤ر٢٩	٩٠٠	٥٧ر	١٢٨٨٥٠٠	١١٣٢٥٠٠	١٥٦٠٠٠	١٢ر١
القليوبية	١٣٦٠٠	١٧ر٤٥	٧٦٠٠	٩ر٧٥	٥٤٨٠٠	٧٠ر٣٤	١٩٠٠	٢ر٤٣	٩٤٣٨٠٠	٨٦٥٩٠٠	٧٧٩٠٠	٨ر٢
كفر الشيخ	١٤٩٠٠	١٨ر٠٨	٤٦٠٠	٥ر٥٨	٦٢٣٠٠	٧٥ر٦٠	٦٠٠	٧٢ر	٦٨٩٠٠	٦٠٧٢٠٠	٨٢٤٠٠	١١ر٩
الغربية	١٩٩٠٠	١٤ر٥٨	١٣٩٠٠	١٠ر١٩	١٠٠٥٠٠	٧٣ر٦٨	٢١٠٠	١ر٥٣	١٠٩٨٧٠٠	٩٦٢٣٠٠	١٣٦٤٠٠	١٢ر٤
المنوفية	١٠٨٠٠	١١ر٦٣	٧٢٠٠	٧ر٧٥	٧٠٩٠٠	٧٦ر٤٠	٣٩٠٠	٤ر٢٠	٨٧٢٣٠٠	٧٩٥٠٠	٩٢٨٠٠	١٠ر٦
البحيرة	١١٣٠٠	٦ر٠٨	١٠٨٠٠	٥ر٨١	١٦٣٥٠٠	٨٨ر٠٩	–	–	١١٤٣٥٠٠	٩٥٧٩٠٠	١٨٥٦٠٠	١٦ر٢
الاسماعيلية	٤١٠٠	٢٢ر٩٠	٤٠٠	٢ر٢٣	١٣١٠٠	٧٣ر١٨	٣٠٠	١ر٦٧	٢٠٢٢٠٠	١٨٤٣٠٠	١٧٩٠٠	٨ر٨
الجيزة	١٧٧٠٠	٢٤ر٣٤	٣٩٠٠	٥ر٣٦	٤٦٣٠٠	٦٣ر٦٨	٤٨٠٠	٦ر٦٠	١١٠٩٣٠٠	١٠٣٦٦٠٠	٧٢٧٠٠	٦ر٥
بني سويف	٧٤٠٠	١٤ر٠٤	١٩٠٠	٣ر٦٠	٤١٠٠٠	٧٧ر٧٩	٢٤٠٠	٤ر٥٥	٥٤٦٨٠٠	٤٩٤١٠٠	٥٢٧٠٠	٩ر٦
الفيوم .	٤٠٠٠	٧ر٣٩	٤١٠٠	٧ر٥٧	٤٥٢٠٠	٨٣ر٥٤	٨٠٠	١ر٤٧	٥٢٩٢٠٠	٤٥٧١٠٠	٥٤١٠٠	١٠ر٢

المنيا	٧٩٠٠	١٠ر٣٦	٣٧٠٠	٤ر٨٥	٦٢١٠٠	٨١ر٤٩	٢٥٠٠	٣ر٢٨	٩٨١٨٠٠	٩٠٥٦٠٠	٧٦٢٠٠	٧ر٧
اسيوط	٩٦٠٠	١٠ر٠٣	٩٤٠٠	٩ر٨٢	٧٦٤٠٠	٧٩ر٨٣	٣٠٠	ر٣١	٦٧٩٦٠٠	٥٨٣٩٠٠	٩٥٧٠٠	١٤ر١
سوهاج	٨٨٠٠	١١ر٦٥	٦٢٠٠	٨ر٢٢	٥٩١٠٠	٧٨ر٢٧	١٤٠٠	١ر٨٥	٧٢٢٧٠٠	٦٤٧٥٠٠	٧٥٥٠٠	١٠
قنا	٨٤٠٠	١١ر١٤	٥٨٠٠	٧ر٦٩	٥٩٤٠٠	٧٨ر٧٧	١٨٠٠	٢ر٣٨	٨٢٧٣٠٠	٧٥١٩٠٠	٧٥٤٠٠	٩ر١
اسوان	٣١٠٠	٤ر١٢	٣٧٠٠	٤ر٩٢	٤٩٧٠٠	٦٦ر١٧	٦٠٠	ر٧٩	٢٥٩٥٠٠	١٨٤٤٠٠	٧٥١٠٠	٢٢
البحر الأحمر	٥٠٠	٣٥ر٧١	-	-	٩٠٠	٦٤ر٢٨	-	-	٢٦٥٠٠	٢٥١٠٠	١٤٠٠	٥ر٣
الوادي الجديد	٦٠٠	٣ر٨٢	١٠٠٠	٦ر٣٦	١٣٢٠٠	٨٤ر٠٧	٩٠٠	٥ر٧٣	٤٨٢٠٠	٣٢٥٠٠	١٥٧٠٠	٣٢ر٦
مرسي مطروح	٣٠٠	٢٠	٢٠٠	١٣ر٣٣	١٠٠٠	٦٦ر٦٦	-	-	٦٢٩٠٠	٦١٤٠٠	١٥٠٠	٢ر٤
شمال سيناء	٢٠٠	٣	٩٠٠	١٥ر٧٨	٤٦٠٠	٨٠ر٧٠	-	-	٥٣٤٠٠	٤٧٧٠٠	٥٧٠٠	١٠ر٦
الجملة	٢٥٧٣٠٠	١٤ر٥١	١٥٢٧٠٠	٨ر٥٤	١٢٧٩٥٠٠	٧٣ر١٨	٥٥٩٠٠	٢ر٥٩	١٥١٩٣٢٠٠	١٣٦١٧٠٠٠	١٧٤٥٤٠٠	١١ر٧٤

المصدر: عمل الباحث من خلال بيانات حصل عليها من مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار – بتاريخ ٣٠ / ٨/ ٢٠٠٠
مجلس الوزراء المصري البيان عن عام ١٩٩٥ .

جدول رقم {٣}

تقديرات قوة العمل والبطالة فى ١/١/٢٠٠٠

العدد بالمئات

المحافظة	حضر / ريف	المتعطلين			قوة العمل			المتعطلين لقوة العمل
		ذكور	إناث	إجمالى	ذكور	إناث	إجمالى	
القاهرة	حضر	٩٩٤	٤٢٣	١٤١٧	١٨٧٢٥	٤٦٢٢	٢٣٢٤٧	٦.١
الإسكندرية	حضر	٤٧٦	٢٢٣	٦٩٩	٩٤١٧	٢٠٨٤	١١٥٠١	٦.١
بورسعيد	حضر	٨٣	٣٢	١١٥	٦٢	١٣٨٤	١٤٤٦	١٠.٠
السويس	حضر	٦٧	٣٩	١٠٦	١١٧٦	٢٧١	١٤٤٧	٧.٣
دمياط	حضر	٢٦	١٨	٤٤	٧٥١	١٦١	٩١٢	٤.٨
	ريف	٦٤	٥٨	١٢٢	١٩٦٩	٣٣٢	٢٣٠١	٥.٣
الدقهلية	حضر	٤١٣	١٥٧	٣٧٠	٣٢٩٤	٩٣٣	٤٢٢٧	٨.٨
	ريف	٨٧١	١٣١	١٠٠٨	٨٥٠٠	١٧١٥	١٠٢١٥	٩.٩
الشرقية	حضر	٢٥٩	١٢٠	٣٧٩	٢٦٤١	٧٢٨	٣٣٦٩	٨.٣
	ريف	٤٩٤	٣٠٧	٨٠١	٩٠٨١	١٠٨٩	١٠١٧٠	٧.٩
القليوبية	حضر	١٨٨	٨٩	٢٧٧	٣٦٥٢	٧٦٥	٤٤١٧	٦.٣
	ريف	٢٤٧	١٢٥	٣٧٢	٥٤٢١	٨٣٨	٦٢٥٩	٥.٩
كفر الشيخ	حضر	١٠٧	٩١	١٩٨	١٣٩٨	٣١٨	١٧١٦	١١.٠
	ريف	٣٢٥	٢٣٢	٥٥٧	٤٩٣٠	٧٥٧	٥٦٨٧	١٠.٣
الغربية	حضر	٢٠١	١٧٢	٣٧٣	٢٨٨٧	١٠٥٠	٣٩٣٧	٩.٥
	ريف	١٩٩	٣٩٦	٨٦٥	٦٣٦١	١٣٧٢	٧٧٣٣	١١.٢
المنوفية	حضر	٩٣	٧٧	١٧٠	١٤٩٣	٥٠٣	١٩٩٦	٨.٥
	ريف	٣٠٨	٢١١	٥١٩	٦١٢٢	١٢٣٩	٧٣٦١	٧.١
البحيرة	حضر	١٦٣	١٠٣	٢٦٦	٢٥٣٣	٥٨٧	٣١٢٠	٨.٥
	ريف	٤٧٤	٢٥٠	٧٢٤	٨٥٨٨	٨٥٩	٩٤٤٧	٧.٧
الاسماعيلية	حضر	٥٦	٣٠	٨٦	٩٨٣	٢٠٣	١١٨٦	٧.٣
	ريف	٤١	١٩	٦٠	١٠٠١	١١٥	١١١٦	٥.٤
الجيزة	حضر	٣٣٨	٩٧	٤٣٥	٧٠٨٣	١٤٩١	٨٥٧١	٥.١
	ريف	١٩٦	٢٤	٢٢٠	٥٨٣١	٣٣٩	٦١٧٠	٣.٦
بنى سويف	حضر	٨٠	٦٦	١٤٦	١١٥٠	٣٦١	١٥١١	٩.٧
	ريف	١٥٤	٧٥	٢٢٩	٣٥٦٨	٥٥١	٤١١٩	٥.٦
الفيوم	حضر	٧٥	٥٧	١٣٢	١٢١٤	٣٢٥	١٥٣٩	٨.٦
	ريف	٢٠١	٧٠	٢٧١	٤٠١٠	٦٥١	٤٦٦١	٦.٤
المنيا	حضر	١٥٤	٩٤	٢٤٨	١٧٠٠	٥٠٠	٢٢٠٠	١١.٣
	ريف	٢٧٤	١٠٦	٣٨٠	٦٧٤٥	٦٥١	٧٣٩٦	٥.١
أسيوط	حضر	١٥١	١١٥	٢٦٦	٦٤٥	١٩٢	٨٣٧	٣١.٨
	ريف	٣٠٢	١٠١	٤٠٣	١٠٨١	٧٠٧	١٧٨٨	٢٢.٥
سوهاج	حضر	١٣٩	٨١	٢٢٠	١٧١٨	٤٢٦	٢١٤٤	١٠.٣
	ريف	٣٦٣	٨٥	٤٤٨	٥٩٨٩	٣٣٠	٦٣١٩	٧.١
قنا	حضر	١٣٨	٦٣	٢٠١	١٧٣٣	٣٥١	٢٠٨٤	٩.٦
	ريف	٣٦١	٦١	٤٢٢	٤٨٤٠	٢٣١	٥٠٧١	٨.٣
أسوان	حضر	١٠٩	٦٠	١٦٩	١٠٩٤	٢٧٣	١٣٦٧	١٢.٤
	ريف	١٣٨	٥٠	١٨٨	١٣٦٥	١٦٦	١٥٣١	١٢.٣
البحر الأحمر	حضر	١٥	٧	٢٢	٣٨٤	٥١	٤٣٥	٥.١
	ريف	٣	١	٤	١٥٦	١٠	١٦٦	٢.٤
الوادى الجديد	حضر	١٤	١١	٢٥	٢٠٣	٧٦	٢٧٩	٩.٠
	ريف	١٢	١١	٢٣	٢٠٧	٤٢	٢٤٩	٩.١
مطروح	حضر	٩	٢	١١	٣١٩	٣٨	٣٥٧	٣.١
	ريف	٣	*	٣	٢٨١	١٢	٢٩٣	١.٠
شمال سيناء	حضر	١٨	١٤	٣٢	٤١٣	١١٣	٥٢٦	٦.١
	ريف	٨	٢	١٠	٢٦٤	٤٠	٣٠٤	٣.٣
جنوب سيناء	حضر	١	١	٢	١٤٥	١٨	١٦٣	١.٢
	ريف	١	*	١	٨٤	١	٨٨	١.١
الإجمالى		٩١٧١	١٩٠١	١١٠٨٠	١٥٢٩١٧	٢٩٦٤٤	١٨٢٥٦١	٧.٧

* أقل من ١٠٠

المصدر : وزارة القوي العاملة والهجرة

جدول رقم (٤)

تطوير عدد السكان في مصر من الذكور والإناث

سنوات التعداد / عدد السكان	١٨٨٢	١٨٩٧	١٩٠٧	١٩١٧	١٩٢٧	١٩٣٧	١٩٤٧	١٩٦٠	١٩٦٦	١٩٧٦	١٩٨٦	١٩٩٦
ذكور	٣٣٤٥	٤٩١٤	٥٦١٧	٦٣٦٩	٧٠٥٨	٧٩٦٧	٩٣٩٢	١٣١١٨	١٥١٧٦	١٨٦٤٨	٢٤٧٠٩	٣٠٣٥٢
إناث	٣٣٦٧	٤٧٥٥	٥٥٧٣	٦٣٤٩	٧١٢٠	٧٩٥٤	٩٥٧٥	١٢٩٦٧	١٤٩٠٠	١٧٩٧٨	٢٣٥٤٥	٢٨٩٦١
جملة	٦٧١٢	٩٦٦٩	١١١٩٠	١٢٧١٨	١٤١٧٨	١٥٩٢١	١٨٩٦٧	٢٦٠٨٥	٣٠٠٧٦	٣٦٦٣٦	٤٨٢٥٤	٥٩٣١٣

عمل الباحث من خلال عدة تعددت صادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء آخرها عام تعداد عام ١٩٩٦ ٠

جدول رقم (٥)

تطور أعداد الطلبة المقبولين والمقيدين بمراحل التعليم العام خلال ١٥ عام (١٩٩٧/٨٢)

المراحل التعليمية	المقبولين (بالآلف)				المقيدون (بالآلف)			
	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩٢/٩١	٩٧/٩٦	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩٢/٩١	٩٧/٩٦
التعليم الابتدائي	٩٤٨ر٩	١٢١٣ر٧	١٤٢٧	١٦١٨	٤٧٤٨ر٤	٦٣٦٠	٦٥٦٨	٧٨٧٠
التعليم الإعدادي	٥٦١ر٤	٧١٢ر٢	٩٥٤	١١٩١	١٦٥٢ر٩	٢٢٧٠ر٤	٣٦٠٥	٣٦٨٨
التعليم الثانوي العام	١٥٤ر٨	١٦٩ر١	١٧٢	٢٩٢ر١	٥٠٧ر٢	٥٧٣ر٢	٦٢٥	٨٥٧
التعليم الثانوي الفني	–	–	–	–	–	–	–	–
التعليم الصناعي	٧٠ر٨	١٠٨ر٣	١٧٢	٣٢٧ر١	١٩٢ر٩	٣١٩ر١	٥٢٥	٨٠٦
التعليم الزراعي	٢٧ر٦	٣٥ر٩	٤٤	٨١ر٨	٧٧ر٢	١١٥ر٥	١٣٣	١٨٣
التعليم التجاري	١٥٠ر٦	١٣٤ر٣	١٦١	٢٧٢ر٦	٤٣١ر٨	٤٩٠ر٢	٤٥٣	٨٤٦
جملة التعليم الفني	٢٤٩	٢٨٧ر٥	٣٧٧	٦٨١ر٥	٧٠١ر٩	٩٢٤ر٨	١١٠٨	١٨٣٥
المعلمين والمعلمات	١٤ر١	٢٢ر٢	–	–	٥٧ر٤	٩٣ر٤	–	–
الإجمالي	١٩٢٨ر٢	٢٤٠٤ر٧	٢٩٣٠	٣٧٨٢ر٦	٧٦٦٢ر٨	١٠٢٢١ر٨	١١٩٠٦	١٤٢٥٠

: عمل الباحث من خلال تقارير لجنة الشئون المالية والاقتصادية من الخطة الخمسيـــة الرابعة للتنميـــة الاقتصادية والاجتماعية(٩٧/١٩٩٨/٢٠٠١/٢٠٠٢)

وخطة عامها الأول ٩٧/١٩٩٨ مجلس الشورى دورة الانعقاد (السابع عشر) ٠

جدول رقم (٦)

تطور إعداد الطلبة المقبولين والمقيدين بالتعليم العالي والجامعي خلال ١٥ عاماً (١٩٩٧/٨٢)

بيان	المقبولون				المقيدون			
	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩٢/٩١	٩٧/٩٦	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩٢/٩١	٩٧/٩٦
أولا:- الجامعات								
الكليات النظرية	٥٥٥٤٩	٥٨١٩٦	٤٦٥٧٦	١٨٧٠٣١	٣٠٩٧٦٣	٣١٦٩٩٩	٢٧٧٦٨٣	٦٤٥٥٤٥
الكليات العملية	٣٥٥٠٩	٢٤٧٠١	٢٧٧٣٤	٩١٦٠٨	١٩٨٦٧٥	١٩٠٤٧٣	١٥٤١٨٠	٢٨٣٩٣٢
الجملة	٩١٠٤٨	٨٢٨٩٧	٧٤٣١٠	٢٧٨٦٣٩	٥٠٨٤٣٨	٥٠٧٤٧٢	٤٣١٨٦٣	٩٢٩٤٧٧
ثانيا:- التعليم النوعي								
التربية النوعية	-	-	٨٢٩٤	١٢٧٧٦	-	-	٢١٠١١	٣٣١٨١
رياض الأطفال	-	-	٤٢٠	١٧٢٢	-	-	٢١٢٧	٥٠٥٩
التعليم الصناعي	-	-	٧٥	٨٢٧	-	-	٤٦٣	١٦٩٧
معاهد التكنولوجيا	-	-	٣٠٨	٦٧٥	-	-	١١٢٩	٢٥٨٥
الجملة	-	-	٩٠٩٧	١٦٠٠٠	-	-	٢٤٧٣٠	٤٢٥٢٢
ثالثا:- المعاهد الفنية الرسمية								
المعاهد الفنية التجارية	* ٢٠٦٩٧	٢٩١٣٠	٣٧٣٩٠	٣٧٠٠٠	٤١١٨٨	٦٩٩٨٨	٧٣٣٨٨	٧٢٩٦١
المعاهد الفندقية	* -	١٦٢	٧٤٧	١٧٠٠	-	٣٥١	١٣٩٧	٢٠٤٥
المعاهد الفنية الصناعية	٦٤٥٩	١٤٠٤٩	٢٥٦٧٣	٣٦٠٩٠	١٣٤٦٤	٣٢٤٥٤	٤٨٩٨٤	٥٨٩٩٥
المعاهد الفنية الصحية	٩٣٩	١٩٨٣	٢٨٠٧	٣٣٣٦	٢٩٢٠	٤٥١٢	٥٩٨٤	٧٠٨٦
معهد الخدمة الاجتماعية	-	-	٥٦٨	٦٥٠	-	-	٩٠٦	١٠٤٥
الجملة	٢٨٠٩٥	٤٥٣٢٤	٦٧١٨٥	٧٨٧٧٦	٥٧٥٧٢	١٠٧٣٠٥	١٣٠٦٥٩	١٤٢١٣١
رابعا:- المعاهد الفنية الخاصة								

المعاهد العليا الخاصة	١٢٥٣٦	١٤٤٦٩	٢٩٠٠٤	٥٩٩٠٨	٥٢٧٣٧	٥٨٥٧٤	٨٨٨٢٠	٦١٤١٨٤**
المعاهد المتوسطة	٨١٦٠	٥١٨٩	١٣٤٢٥	١٥٥٦٠	٧٠٥٤	١٢٥٢٨	٢٤٤١٩	١٦٢٥٧
الجامعة الأمريكية	–	٦٠٨	٨٣١	١١٥٠	–	٢٠١١	٢٩٢٤	–
الجملة	٢٠٦٩٦	٢٠٢٦٦	٤٣٢٦٠	٧٦٦١٨	٥٩٧٩١	٧٣١١٣	١١٦١٦٣	٢٠٠٨٧١
إجمالي التعليم العالي	٤٨٧٩١	٦٥٥٩٠	١١٩٥٤٢	١٧١٣٩٤	١١٧٣٩٣	١٨٠٤١٨	٢٧١٥٥٢	٣٨٥٥٢٥
إجمالي التعليم العالي والجامعي	١٣٩٨٣٩	١٤٨٤٨٧	١٩٣٨٥٢	٤٥٠٠٣٣	٦٢٥٨٠١	٦٨٧٨٩٠	٧٠٣٤١٥	١٣١٥٠٠٢

نفس المصدر السابق

** المعاهد الفنية التجارية تشمل الفندقية.*

جدول رقم (٧)

تطور أعداد المقبولين وعدد الفصول الجديدة

بمراحل التعليم الأزهري خلال ١٥ عاما (٨٢ ـ ١٩٩٧)

المراحل التعليمية	المقبولون				الفصول الجديدة			
	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩٢/٩١	٩٧/٩٦	٨٢/٨١	٨٧/٨٦	٩٢/٩١	٩٧/٩٦
ابتدائي	٢٩٣٠٩	٧١٣٠٠	٩٦١٢٤	١٢٨٩٠٣	–	٩١٢	٢٦٤٣	٣٩٨٣
إعدادي	٢٨٥٧٧	٤٧٣٠٠	٤٥٨١٧	١١٤٠٠٨	–	١٩٨	١٤٢٩	٣٣٤٤
ثانوي	١٨٠٠٥	٢٢٠٠٠	٤٨٣٣١	٥٨٥٢٣	–	٢٢٨	١٤٠٦	١٦٨٨
معلمين	٩٤٢	١٤٠٠	١٧٥٠	٣٢٠٠	–	–	٤٢	٦٨
القراءات	١٢٩٩	١٦٠٠	٢١٦٣	٢٧٠٠	–	١٤	٧٩	٩٥
الجملة	٧٨١٣٢	١٤٣٦٠٠	١٩٤١٨٥	٢٩٧٣٣٤	–	١٢٥٢	٥٥٩٩	٩١٧٨
جامعة الأزهر	٣١١٢٣	١٩٠٠	١٩١٠٠	٤٢٠٠٠	–	–	–	–

المصدر : نفس المصدر السابق

جدول رقم (٨)

يبين حجم العمالة الحالي وبرنامج المعاش المبكر لشركات قطاع الأعمال العام (القابضة) في ٢٠٠٠/٦/٣٠

القيمة بالمليون جنيه

اسم الشركة القابضة	بيان العمالة والأجور في ٢٠٠٠/٦/٣٠				بيانات الذين خرجوا علي المعاش المبكر من بداية البرنامج حتى ٢٠٠٠/٦/٣٠					بيانات العمالة التي ستخرج علي المعاش المبكر حتى ٢٠٠٠/١٢/٣١					العمالة الباقية في ٢٠٠٠/١٢/٣١
	ذكور	إناث	الإجمالي	الأجور السنوي	فوق الخمسين	تحت الخمسين	الإجمالي	تكلفة المعاش المبكر	الوفر السنوي في الأجور	فوق الخمسين	تحت الخمسين	الإجمالي	العمالة الباقية في ٢٠٠٠/١٢/٣١	الوفر السنوي في الأجور	
الغزل والنسيج والملابس	١٢٦٩٣٢	٢٠٣٣٢	١٤٧٢٦٤	١٠ر٦ ٠٥	١٠٦٥٦	٨٦٢٣	١٩٢٧٩	٣٩ر٧ ٨	١٢ر٦ ٢	١٥٩١٨	٥٨٨٨	٢١٨٠٦	٤٧٥٫٦	١٣٦٫٢٢	١٢٥٤٥٨
التجارة	٢٠٧٨٤	٥٠٤٠	٢٥٨٢٤	١٧٤٫٨	٢٣٧٧٣	١٩٧٨٢	٤٣٥٥٥	٧٣٣٫٣	١٠٧٫٦	٨٣٢	٥٠٦٨	٥٩٠٠	١٥٠٫٥	٤٢٫٨	١٩٩٢٤
الصناعات الهندسية	٢٥٩١٥	١٦٥٤	٢٧٥٦٩	٢٨٣٫١	٩٢٠٣	٦٩٩٣	١٦١٩٦	٤٦٦٫٠	١٥٣٫٦	١٩٨٩	١٣٢٦	٣٣١٥	١١٦٫٠	٣٤٫٧	٢٤٢٥٤
الصناعات المعدنية والتعدينية	٥٤٨١٠	١٦٤٤	٥٦٤٥٤	٧٩٦٫٥	٨٤٦٢	١٠٤٥١	١٨٩١٣	٦٠٤٫٥	١٥٧٫٩	١٨٠٤	١٦٣٤	٣٤٣٨	١٢٣٫٨	٢٧٫٩	٥٣٠١٦
الصناعات الكيماوية	٤٢٥٦٨	٢٦٩٢	٤٥٢٦٠	٥١٦٫٣	٦٥٣٩	٧٠٩٧	١٣٦٣٦	٣٦٩٫٨	٦٤٫٧	٣٢٢	٣١٧	٦٣٩	٢١٫٨	٢٠٫٣	٤٤٦٢١
الأدوية والكيماويات والمستلزمات الطبية	١٥٣١٩	٨٠٣٥	٢٣٣٥٤	٢٧٠٫٠	١٩٢٢	٢٢٧٢	٤١٩٤	٩٢٫١	٣٩٫٣	٨٢	٢٤٩	٣٣١	٩٠٥	٣٠٢	٢٣٠٢٣
الصناعات الغذائية	٨٦٠٧٢	١٠٧٢٧	٩٦٧٩٩	٧٠٣٫٣	٨٤٢٤	٨٠١٧	١٦٤٤١	٢٩٤٫٧	١٠٤٫٥	٣٠١٥	٣٢٨٥	٦٣٠٠	١٢٦٫٢	٤٧٫١	٩٠٤٩٩
التشييد والتعمير	٣٥٣٣٧	٢٧١٤	٣٨٠٥١	٣٥٤٫٦	٤٢٩١	٢٦٤٧	٦٩٣٨	١٦٢٫٦	٥٣٫٨	١٥٩١	٣١٩٦	٤٧٨٧	١٢٢٫٢	٣٨٫١	٣٣٢٦٤
الإسكان والسياحة والسينما	٩١٦٩	١٦٤٤	١٠٨١٣	١٢١٫٩	٣٥٨٧	٧٣١٦	١٠٩٠٣	٣٢٦٫٠	٩٣٫٩	١٥٤٧	٤٢٧٠	٥٨١٧	٢٠١٫٤	٥٨٫٢	٤٩٩٦
النقل البحري والبري	٤١٣٣٣	٣٩٥٣	٤٥٢٨٦	٣٨٤٫٠	٦٢٠٥	٣٣٣٠	٩٥٣٥	٢٢٩٫٧	٧٨٫١	٢١٠٩	٥٤٢	٢٦٥١	٥٧٫٨	١٨٫٦	٤٢٦٣٥
الإجمالي العام	٤٥٨٢٣٩	٥٨٤٣٩	٥١٦٦٧٤	٤٦١٠	٨٣٠٦٢	٧٦٥٢٨	١٥٩٥٩٠	٣٦٧٧	٩٧٦	٢٩٢٠٩	٢٥٧٧٥	٥٤٩٨٤	١٤٠٥	٤٢٧	٤٦١٦٩٠

المصدر: عمل الباحث من خلال بيان حصل عليه من المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال العام بتاريخ ٢٠٠١/٦/٣١

الجدول رقم (٢٤)

المؤهلات الدراسية الحاصل عليها عينة البحث

م	المؤهـــل	العـدد	م	المؤهـــل	العـدد
١	بكالوريوس هندسة	٨	٦	بكالوريوس خدمة اجتماعية	١
٢	بكالوريوس تجارة	٦	٧	دبلوم إعداد فنيين	٢
٣	بكالوريوس زراعة	٤	٨	معهد تجاري	١
٤	بكالوريوس علوم	١	٩	دبلوم صنا يع	٤
٥	بكالوريوس فنون تطبيقية	٢	١٠	دبلوم تجارة	١

عمل الباحث

الجدول رقم (٢٥)

سنوات التخرج للمستفيدين

م	سنوات التخرج	العدد	م	سنوات التخرج	العدد
١	١٩٦٨	١	١١	١٩٨٥	٤
٢	١٩٧٦	٥	١١	١٩٨٦	٤
٣	١٩٧٨	١	١٢	١٩٨٧	١
٤	١٩٧٩	٢	١٣	١٩٨٩	١
٥	١٩٨٠	١	١٤	١٩٩٤	١
٦	١٩٨١	١	١٥	١٩٩٦	١
٧	١٩٨٢	٢	١٦	١٩٩٨	١
٨	١٩٨٣	١	١٧	١٩٩٩	١
٩	١٩٨٤	٢			

عمل الباحث

الجدول رقم(٢٦)

أنشطة المشروعات محل البحث

م	نوع النشاط	عددهم	م	نوع النشاط	عددهم
١	منتجات خشبية	٤	٨	أجهزة طبية	١
٢	خراطة وتشغيل معادن	٥	٩	صناعات ورقية	٢
٣	منتجات بلاستيكية	٧	١٠	صناعات جلدية	١
٤	صناعات ملابس ونسيج	٣	١١	زخرفة زجاج	١
٥	صناعات ألياف	٢	١٢	تصنيع تند الوميتال	١
٦	تصنيع كاوتش	١	١٣	أحذية خفيفة	١
٧	أعلاف بيطرية	١			

عمل الباحث

الجدول رقم (٢٧)

الكيان القانوني للمشروعات محل العينة

م	الشكل القانوني	العدد	م	الشكل القانوني	العدد
١	منشأة فردية	١٢	٣	شركة توصية بسيطة	٥
٢	شركة تضامن	٧	٤	كيانات غير معلومة	٦

عمل الباحث

الجدول رقم (٢٨)

تاريخ الحصول علي القروض من قبل مستفيدين الصندوق الاجتماعي للتنمية

م	تاريخ الحصول علي القروض من الصندوق	العدد	م	تاريخ الحصول علي القرض من الصندوق	العدد
١	١٩٩٢	١	٦	١٩٩٨	٣
٢	١٩٩٣	٣	٧	١٩٩٩	٤
٣	١٩٩٤	٧	٨	٢٠٠٠	٦
٤	١٩٩٥	٢	٩	٢٠٠١	٢
٥	١٩٩٦	١	١٠	غير محدد	١

عمل الباحث

الجدول رقم (٢٩)

نوعية التكنولوجيا المستخدمة بالمشروعات محل العينة

م	نوعية التكنولوجيا المستخدمة في المشروع	العدد	م	نوعية التكنولوجيا المستخدمة في المشروع	العدد
١	تكنولوجيا عالية	٦	٣	تكنولوجيا بسيطة	١٢
٢	تكنولوجيا متوسطة	١٢			

عمل الباحث

الجدول رقم (٣٠)

سبب اختيار المشروع محل الدراسة

م	سبب الاختيار	العدد	م	سبب الاختيار	العدد
١	رأس المال كاف	-	٦	(٢ + ٤)	٣
٢	خطة عمل متماسكة ومفصلة	٢	٧	(١ + ٤)	١
٣	فرصة استثمار جيدة	٥	٨	(٣ + ٤)	١
٤	مستثمر مؤهل قادر علي إدارة مشروعة بنجاح	٦	٩	(٢ + ٣ + ٤)	١
٥	كل ما سبق	١٠	١٠	(٢ + ٣)	١

عمل الباحث

الجدول رقم (٣١)

اكتساب الخبرة في مجال العمل(للعينة) محل الدراسة

م	أسباب اكتساب الخبرة في العمل محل الدراسة	العدد
١	العمل في مجال النشاط عدد من السنوات	٢٠
٢	الدراسة والتدريب	٤
٣	توارث العمل من الأسرة	٤
٤	الاجتهاد والهواية	٢

عمل الباحث

الجدول رقم (٣٢)

ما حققه الصندوق الاجتماعي (والأهداف التي أنشئ من أجلها)

م	آراء متعددة بشأن ما حققه الصندوق	(نعم – لا)	العدد
١	عدد من المستفيدين يؤكدون علي أنه	نعم	١٣
٢	عدد من المستفيدين يؤكدون علي أنه	لا	١١
٣	عدد من المستفيدين يؤكدون علي أنه	إلى حد ما	٥
٤	عدد من المستفيدين يؤكدون علي أنه	في بادئ الأمر	١

عمل الباحث

الجدول رقم (٣٣)

الأنشطة التي تحقق فرص عمل للشباب أكثر

م	الأنشطة التي توفر فرص عمل أكثر للشباب	العدد
١	الأنشطة الصناعية	١٩
٢	الأنشطة الخدمية	٥
٣	الأنشطة التجارية	٢
٤	الأنشطة الخدمية والتجارية	١
٥	الأنشطة الخدمية والصناعية	١
٦	أي مشروعات توفرت فيها عناصر النجاح	٢

عمل الباحث

الجدول رقم (٣٤)

عن فشل بعض المشروعات الصناعية الصغيرة التي قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بتمويلها بعدما قام الصندوق بمراجعة دراسة الجدوى بها.	
آراء المتخصصين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة	آراء المسئولين بالصندوق الاجتماعي للتنمية
- يعتمد نجاح المشروع كبيرا كان أو صغير علي التركيبة الشخصية لصاحب المشروع. - عدم إعداد أصحاب المشروعات الصغيرة، الأعداد المناسب. - الكساد وعدم اكتشاف الشباب القادر للقيام بهذا الدور. - عدم المتابعة المستثمرة للمشروعات والعمل علي حل مشكلاتها أولاً بأول. - عدم الإلمام الكامل بقواعد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية والتسويقية. - ضعف القدرة التسويقية. - عدم وجود فكر ابتكاري يمكن أن يساهم بها الصندوق في المشروعات المتشابهة ومن ثم يحدث تنافس لا يستطيع الشباب بيع منتجاته لتنافسها. - عدم وجود تدريب كاف لجودة الانتاج. - سوء مستوي دراسات الجدوى، وكذلك عدم كفاءة الذين قاموا بمراجعتها.	- هذه سمة عالمية للمشروعات الصغيرة، وللعلم أن معدل فشل المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الأمريكية يصل خلال السنوات الأولى من عمر المشروع من ٧٥ – ٨٠ %، أما بالنسبة لمصر فتصل النسبة بين ٤٠ – ٥٠ %. - ضعف قدرات المستفيدين، وربما تكون لعوامل خارجة عن أردتهم مثل انكماش السوق والقوة الشرائية. - عدم منح المشروع التمويل اللازم والكافي في البداية مع انصراف صاحب المشروع عن إدارة مشروعه بنفسه وتركة لغيرة. - عدم الجدية التي لا يجب أن يتصف بها صاحب المشروع أو المستفيدون، وعدم المثابرة، وعدم القدرة علي المخاطرة، وهذه العناصر أن وجدت في صاحب المشروع كان الفشل أكيد، وعلي العكس من ذلك.

الجدول رقم (٣٥)

وعن القصور الذي ظهر نتيجة فشل المشروعات الصناعية الصغيرة الممولة من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية	
آراء المتخصصين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة.	آراء المسئولين بالصندوق الاجتماعي للتنمية
- عدم وجود خطة شاملة تشترك فيها جميع الجهات المعنية. - نقص التدريب والمعلومات والاتصالات في الأسواق المحلية والخارجية. - عدم المتابعة المستمرة للمشروعات المقامة. - عدم القدرة علي التسويق وقلة المبيعات. - عدم وجود نظام دقيق لمتابعة سير المشروعات الصغيرة. - سؤ الإدارة في الأجهزة المختلفة وسوء التعليم. - الاعتماد علي الإنتاج فقط دون الاهتمام بالتسويق. - عدم وجود ربط بين المشروعات الكبيرة والصغيرة. - عدم وجود جهات متخصصة للتجميع والتسويق - عدم وجود القيادة الريادية.	- في البرنامج القومي لنشر المشروعات الصغيرة، لأنه لم يستند علي بنيه أساسية قومية تمكنه من دعم المستفيد. - عدم الجدية من المستفيدين، وعدم المثابرة والمخاطرة. - عدم تقديم الدعم الفني للمشروعات الصغيرة، كذلك ندرة الأفكار الجديدة ذات الجدوى العالية. - عدم وجود دراسات فنية وتسويقية عن الفرص والمجالات المتاحة للاستثمار في مصر والتي تعتمد علي الموارد والمناخ والخدمات والتعليم والفقر لكل محافظة من محافظات مصر.

الجدول رقم (٣٦)

عن الحلول المقترحة لتفادي هذا القصور	
آراء المسئولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر	آراء المسئولين عن الصندوق الاجتماعي للتنمية
- لابد من تجويد المنتج وفتح مجالات للمعارض . - التأكيد علي ضرورة أن يكون صاحب المشروع من الذين لهم إمكانات شخصية تؤهلهم لإدارة مشروعة . - تشجيع الشباب الذين يتقدمون بمشروعات وإنتاج واعد ، وخصوصًا في مجال الصناعات المغذية . - إعداد برامج تدريبية علي النظم الإدارية للمشرعات في الأسواق لتشجيع الهيئات الحكومية للتعامل معهم . - إتاحة الفرص للجهود الصادقة ومنع تدخل المحسوبيات وخصوصًا وأن ذلك له أثار سلبية علي المجتمع . - أن يتم التسويق بواسطة أجهزة قوية لها دراية بهذا المجال . - تحسين الإدارة الاقتصادية ، مع التركيز علي مشروع الحضانات الصناعية الصغيرة مع عمل مسح شامل علي مصر للتعرف علي القطاعات ذات الفرص الاستثمارية ، وتوصيه مشروعات الصندوق لها . - تدريب الشباب واختبار قيادات قادرة علي تحمل المسئولية . - ليس هناك تقريب بين أفراد المجتمع والحكومة وبالتالي لا يمكن توفير أي تقدم إلا بعد توالد الثقة المتبادلة من خلال تقديم يد المعاونة من جانب الحكومة والمصارحة والمصدقة من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والكبيرة علي حد سواء .	- دعم البنية الأساسية ووضع النظم واللوائح التي تكفل استمرار المشروعات بدون معوقات . - استصدار تشريعات وقوانين ولوائح تساعد علي نجاح المشروعات الصغيرة ، مع عدم المغالاة في الضمانات وإنشاء بنك متخصص للمشروعات الصغيرة ، وتقديم المشورة الفنية والتسويقية من خلال مؤسسات متخصصة . - دعم المعونة الفنية للمستفيدين ، مع ربط المشروعات الصغيرة بالكبيرة ، و فتح مجالات وأفكار جديدة للمشروعات . - الأمر يحتاج إلى مزيد من المتابعة، ومزيد من تذليل المشكلات إن وجدت، وكذلك المزيد من المساعدة في تسويق الانتاج .

الجدول رقم (٣٧)

عن خبرة المستثمر الصغير في مجال الصناعات الصغيرة ، ومدي كفائتة للنهوض بتلك المشروعات الصناعية الصغيرة •	
آراء المسئولين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة في مصر •	آراء المسئولين في الصندوق الاجتماعي للتنمية
- الخبرة العملية في مجال الاستثمار • - القدرة علي إدارة مشروعة فنيا واد اريا وماليا • - الإلمام بأساليب التعامل مع العملاء والمواردين • - لابد أن يكون لديه روح المغامرة والاقدام • - لابد من توافر الجدية والخضوع لنظام متابعة مستمرة • - لابد من تحريات أمنية بسيطة علي راغب الاقتراض ، وذلك حتى يتم التعرف علي نزاهة الأشخاص طلب الاقراض • - لابد من توافر خبرة في مجال التسويق وهذا يحتاج إلى دورات متخصصة في هذا المجال • - الخبرة تختلف من فرد إلى آخر •	- إن الضمانات الوحيدة للمشروع الصغير ترجع إلى صاحب المشروع الصغير نفسه وتتمثل في فهمه للمشروع ومكوناته ، وقدرته علي إدارته • - لابد من صفات تكميلية لصاحب المشروع الصغير بخلاف الشروط الموضوعية للمستفيدين مثل الشخصية الجريئة المقدامة ، القدرة علي الابتكار ، المثابرة ، المهارات ، القيادية •

الجدول رقم (٣٨)

م	عن وجود اختبار للشباب راغب الحصول علي قرض من عدمه	العدد
١	نـــعم	٩
٢	لا	١١
٣	أتمنى أن يكون ذلك موجودًا في مصر	٧
٤	لاشيء	٣

الجدول رقم (٣٩)

م	وعن كفاية هذه الاختبارات للحكم علي المستفيدين لإدارة مشروعاتهم من عدمه	العدد
١	نعم	٩
٢	لا	١٥
٣	لا شئ	٤
٤	نعم بمقدار ٥٠ %	١
٥	ليس بالضرورة أن تكون كافية نظرًا لأنها تعتبر مؤشرًا فقط وليس حاكمًا	١

الجدول رقم (٤٠)

عن مبررات الفشل بالنسبة للمشروعات الصناعية الصغيرة التي قام بتمويلها الصندوق الاجتماعي للتنمية	
آراء المسئولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة ٠	آراء المسئولين بالصندوق الاجتماعي للتنمية
- راجع إلى صاحب المشروع نفسه من نقص الخبرة في كافة المجالات ٠ - نقص الخبرة من جانب موظفي الصندوق الاجتماعي للتنمية ٠ - عدم القدرة التسويقية مما يؤدي إلى تعذر الشباب عن سداد القرض في المواعيد ٠ - عدم جدية من حصل علي القرض وعدم متابعتهم المستمرة من قبل العاملين بالصندوق الاجتماعي للتنمية لتذليل الصعاب التي تواجههم ٠ - عدم ملائمة المناخ الاقتصادي العام لنجاح هذه المشروعات الصغيرة، والسياسة الضريبية المتبعة ٠ - اهتمام أصحاب المشروعات بالمظهر دون الجوهر في الظهور بمظهر أنه رجل اعمال ٠ - ضعف القدرة التنافسية ، مع سوء الفهم للبعد الاجتماعي لبعض المستفيدين ٠ - تعتقد نسبة كبيرة من الشباب بان أموال الحكومة منحة لهم وأن فكرة العمل الجاد وتحمل المسئولية والمخاطرة مازالت محدودة ٠ - طوال الإجراءات وصعوبة التمويل ٠	- هي متعددة ومتنوعة ، فمنها ما يتعلق بصاحب المشروع (سوء الاختيار) ، وكذلك ما يتعلق بالمشروع نفسه (سواء في دراسة الجدوى ، أو ما يخص المنتج ، سوء جودة المنتج أو ارتفاع سعره ، وكذلك ما يتعلق بالبنية الخارجية) ٠ - عدم ارتباط هذه المشروعات بالواقع من حيث ربط هذه المشروعات الصغيرة الصناعية بالمشروعات الصناعية الكبيرة من حيث إدراجها بالمنتج المغذي أو المكمل أو الوسيط ، ودخولها في منتج نهائي ٠ - وفي النهاية يتوقف الأمر ، علي أسباب الفشل بالدرجة الأولي ٠

الجدول رقم (٤١)

م	ما يمكن أن تحققه الصناعات الصغيرة سنويًا من فرص عمل طبقًا لنتائج الدراسة	العدد
١	٢٠٠ آلف فرصة عمل سنويًا ٠	٥
٢	١٠٠ آلف فرصة عمل سنويًا ٠	٣
٣	١٥٠ آلف فرص عمل سنويًا ٠	٢
٤	٥٠٠ آلف فرصة عمل سنويًا ٠	١
٥	٣٥ آلف فرصة عمل سنويًا ٠	١
٦	من ٥٠ – ٦٠ آلف فرصة عمل سنويًا ٠	١
٧	من ٣٠ – ٤٠ آلف فرصة عمل سنويًا ٠	١
٨	يتوقف علي عدد المشروعات الجديدة × ٢ ٠	١
٩	يتوقف علي عناصر كثيرة أهمها عدد الصناعات الصغيرة التي يمكن إنشاؤها سنويًا ٠	١
١٠	خلق فرص عمل حقيقية ، لا تتم بين ليلة وضحاها ، وإنما تحتاج إلى وقت كافي لكي تستوفي أوضاعها حتى يقال بحق أنها فرص عمل مستمرة وليست مجرد شعار للدعاية ٠	١
١١	لاشـــــــــيء ٠	١٣

الجدول رقم (٤٢)

ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية في مجال الحد من مشكلة البطالة في مصر منذ إنشائه حتى الآن ٠	
آراء المسئولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة ٠	آراء المسئولين بالصندوق الاجتماعي للتنمية ٠
- لم يحقق الصندوق الاجتماعي الهدف الذي أنشئ من اجله في حل مشكلة البطالة ٠ - لا شئ سوى بعض التدريب وبعض المشروعات الصغيرة والتي لا تشكل قطاع اقتصادي ٠ - لم يقدم شئ نظرا لآن إمكانيته محدودة ٠ - أن المشروعات التي يمولها الصندوق الاجتماعي لا تحتاج إلى عمالة كثيفة ، وبالتالي فان إسهامه يمثل نسبة صغيرة ٠ - ساهم الصندوق الاجتماعي في إنشاء حوالي ١٤٠ ألف منشأة صغيرة وبالتالي فانه ساهم بـ ١٤٠ آلف فرص عمل علي الاقل ٠ - ساهم بشكل بسيط حيث أن المطلوب ٧٥٠ ألف فرصة عمل سنويا علي الأقل في مصر ، في حين أن ما حققه الصندوق الاجتماعي ٦٠٠ ألف فرصة عمل خلال تسع سنوات ٠ - الحل الذي قدمه الصندوق جزئي ، ولم يحل المشكلة وذلك راجع إلى أن الاستراتيجية التي يقوم بها غير محددة المعالم ٠	- الصندوق أحد آليات الدولة لحل مشكلة البطالة ، وليس الحل الوحيد ولقد وفر تدريب لعدد ٤٥٥١١ ، عمل منهم في وظائف محققه (٢٠٧٠١)٠ - حقق جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق في ٢٠٠١/٩/٣٠ عدد ١٦١٣٠٩ مشروع في حين بلغ عدد المستفيدين ١٧٤٢٧٨ ، هذا ولقد بلغت فرص العمل المحققة ٥٨٣٤٧٣ فرصة عمل ٠ - ولقد وفر الصندوق الاجتماعي للتنمية بشكل عام وعلي مستوي كافة البرامج عدد ٦٠٩٧٨٠ فرصة عمل دائمة ومؤقتة ، وذلك من خلال تمويل ٥٣٦ر١٦٦ مشروع صغير بتمويل قدرة ٢ر٣ مليار جنية ، اعتبارا من ١٩٩٢ وحتى ٢٠٠١/١٢/٣١ - قام الصندوق بتعميق فكر العمل الحر ، نظرا لآن ذلك يعتبر بديلا عن العمل الحكومي ٠

الجدول (٤٣)

م	هل حقق الصندوق الاجتماعي للتنمية الأهداف التي أنشئ من أجلها	العدد
١	نعم حقق نسبيًا	١٧
٢	نعم	٦
٣	لا	٥
٤	لا شئ	٢

الجدول رقم (٤٤)

دلائل ما حققه الصندوق الاجتماعي للتنمية	
آراء المسئولين وأصحاب الخبرة في مجال الصناعات الصغيرة في مصر	آراء مسئولي الصندوق الاجتماعي للتنمية
- قدم نماذج لمشروعات ناجحه ٠ - جذب الانتباه إلى العمل الحر ٠ - ساهم ببرامج متعددة ساهمت في التنمية الاقتصادية ٠ - من خلال تقارير الصندوق السنوية ٠ - تعثر الغالبية من المشروعات ٠ - زيادة حدة مشكلة البطالة ٠ - كثرة الإفلاس والبروتستو وإغلاق الورش والمصانع ٠ - تخبط الصندوق الاجتماعي في قراراته بخصوص الإقراض ٠	-التوسع في تقديم الخدمات عن طريق الصندوق مازال السوق في حاجة أليها ، ولعدم وجود منافس حقيقي ٠ - نسبة المشروعات الناجمة والممولة من قبل الصندوق تصل إلى أكثر من ٨٠% ، علماً بأن هناك منتجات قد اقتحمت الأسواق الخارجية ٠

الجدول رقم (٤٥)

المعوقات التي وقفت حائلا دون تحقيق أهداف الصندوق الاجتماعي للتنمية المقررة	
آراء المسئولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر ٠	آراء المسئولين عن الصندوق الاجتماعي للتنمية ٠
-عدم وجود تنسيق وتكامل بين الأجهزة والوزارات المختلفة ، وعدم وجود خريطة استثمارية للمشروعات الصغيرة والحرفية ، تعمل علي إحلال الواردات لمستلزمات الإنتاج والسلع الوسيطة بدلاً من استيرادها من الخارج ، حيث تمثل هذه السلع ٤٠% من الواردات المصرية ، كذلك عدم الاهتمام بالضمانات الموجهة إلى التصدير ٠ -عدم قدرة الخريجين علي تسويق منتجاتهم داخليا وخارجيًا وارتفاع أسعار الفائدة ، وعدم قدرة الشباب علي السداد ٠ -الطريقة التي يتم إقراض الشباب بها غير مدروسة ٠ - ضعف الخبرات الفنية داخل الصندوق الاجتماعي ٠ - نقص المعلومات الخاصة في مجالات الاستثمار في مصر ٠ -غياب الدعم الفني والتسويقي ٠ -عدم توافر نماذج ناجحة لفرص الاستثمار ، وعدم الاهتمام باكتشاف المواهب لدي الشباب ٠ -الصندوق سعي ولكنه لم يوفق في بعض منها بسبب استراتيجية المتبعة ٠ - البيروقراطية ، والطريقة التي يقرض بها الشباب غير مدروسة ٠	- القوانين واللوائح المنظمة لاستخراج المستندات الرسمية لتحديد هوية المشروع الصغير بالإضافة إلى عدم قدرة العاملين بالبنوك الوطنية علي التفرقة بين ائتمان تجاري ، وائتمان تنموي اجتماعي ، مع المغالاة في الضمانات المطلوبة ٠ - عدم وضوح رؤية الحكومة في تحديد المجالات التي يراد استخدامه من خلال الصندوق لتحقيق أهداف محدودة ٠ - قلة الأفكار الأبتكارية بالنسبة للمشروعات الصغيرة ٠ - بدء الصندوق الاجتماعي للتنمية في أنشاء جمعية للتأمين التعاوني تابعة للصندوق بغرض تقديم ضمانات لأصحاب القروض تغطي ما يقرب من ٨٠% من القرض المطلوب ٠

الجدول رقم (٤٦)

تمامات الصندوق الاجتماعي للتنمية بفئة محددة وهي الفئة الراغبة في إقامة مشروعات صغيرة دون غيرها	
آراء المسئولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة في مصر ،	آراء المسئولين في الصندوق الاجتماعي للتنمية ،
- يجب الاتجاه نحو إقامة مشروعات صغيرة يملكها الصندوق ويترك لراغب العمل التجمع في مجموعات عمل ، علي أن تتم أداره مثل هذه المشروعات تحت رعاية بعض المتخصصين ، - يجب وضع برنامج قومي لهم يسمي " التدريب التوظيفي" ، - يمكن للصندوق تشغيلهم في برامج أخري مثل برنامج تنمية المجتمع ، والأشغال العامة ، - عن طريق تجميع التخصصات لكل فئة وإبقاءهم بمشروعات قائمة تتناسب مع سماتهم ، - يتم تكوين شركات تضم هؤلاء مع أخر ين لديهم تمويل وخبرة وسمات شخصية ،	يوفر الصندوق قدر من التدريب للتأهيل وذلك يظهر أما التدريب لمهارات مطلوبة لوظائف محددة وأما التدريب لمهارات مطلوبة في سوق عمل محدد وهذا ما يقدمه الصندوق من خلال برنامج التنمية البشرية ، - يمكنهم العمل لدي أصحاب المشروعات الصغيرة ويدخلوا ضمن عدد العمالة المباشرة أو غير المباشرة ، - المفروض أن المشروعات الصغيرة توفر عمل لمن لا يملكون موهبة أو أن يكون صاحب مشروع ،

الجدول رقم (٤٧)

عدم الاستفادة ببراءات الاختراع التي وافقت عليها أكاديمية البحث العلمي	
رأي المسئولين وأصحاب الخبرات في مجال الصناعات الصغيرة ،	آراء المسئولين بالصندوق الاجتماعي للتنمية ،
١- هذه البراءات كانت ومازالت أهم فرصة للصندوق، ومن الضروري أن يبدء بها ، ويركز علي المناسب منها لإقامة مشروعات صغيرة عليها ، ٢- علي صاحب الفكرة القيام بالخطوة الأولى في هذا المجال ، كما هو متبع في الدول المتقدمة ، ٣- الأمر في حاجة إلى الاستفادة من براءات الاختراع وخصوصا التي تثبت جدوتها الفنية والاقتصادية ، وهنا فأن الآمر في حاجة إلى الاتصال بالشركات مباشرتا ، ولابد إلا يقتصر علي الصندوق وحده في هذا المجال ، ٤- ليس هذا من أدوار الصندوق الاجتماعي للتنمية نظرا لآن تبني براءات الاختراع يعني توظيفها تجاريا ، وما أحسب أن يكون الصندوق الاجتماعي مختصا بمباشرة نشاط تجاري من هذا القبيل ، ٥- نظرا لقلة الموارد المالية والإمكانيات وعدم وجود الكوادر الفنية المدربة والمؤهلة التي تتوالى هذه المسئولية ، ٦- يصعب علي الشباب تطبيق براءات الاختراع بحجم الانتاج ،	- يوجد مشروع ممول لهذا الغرض ولم يتم تنفيذ شئ لآن معظم البراءات تحتاج إلى عمل أخر لتحويلها إلى مشروعات تجارية وبالتالي لا يوجد حظر من الصندوق حول هذا الموضوع ، - كما أن ذلك يرجع إلى الروتين وعدم جدية أكاديمية البحث العلمي في تفعيل البرتوكول الموقع من الصندوق ،

جدول رقم (٤٨)

المخرجات النهائية للمحافظات

(عدد المنشآت ـ عدد العاملين ـ القيمة المضافة الصافية

المحافظة	المنشأة		العاملين		القيمة المضافة الصافية	
	عدد	%	عدد	%	القيمة بالآلف جنية	%
المحافظات الحضرية						
القاهرة	٦٦٢٩٧	١٩ر٢	١٧٦٣٤٧	٢١ر٧	١٣٧١٩١٠	٢٨ر٦
الإسكندرية	٢٤٦٤٧	٧ر٢	٥٨٩٦٩	٧ر٣	٣٧٨٢٧٦	٧ر٩
بور سعيد	٢٢٠٩	٠ر٦	٥١٩٥	٠ر٧	٣٢٥٦٣	٠ر٧
السويس	٢٦٩١	٠ر٨	٥١٧٨	٠ر٦	٢٤٠٩٩	٠ر٥
محافظات الوجه البحري						
دمياط	٢٨٢٤٠	٨ر٢	٦٧٨٨١	٨ر٤	٤٠٧٦٤١	٨ر٥
الدقهلية	٢٩٣٤٤	٨ر٥	٦٢٥٣٩	٧ر٧	٣١٨٩٦٠	٦ر٧
الشرقية	٢٢١٤٠	٦ر٤	٤٥٦٦٤	٥ر٦	٢١٢٧٥١	٤ر٤
القليوبية	٢٠٠٨٦	٥ر٨	٥١٦٨٨	٦ر٤	٣١٣٦٦٣	٦ر٥
كفر الشيخ	١٠٧٤٠	٣ر١	٢٥٣٥٥	٣ر١	١٣٤٣٦١	٢ر٨
الغربية	٢١٢٧٢	٦ر٢	٥١٣٢٠	٦ر٣	٢٤٥٢٨٠	٥ر١
المنوفية	١٢١٧٧	٣ر٥	٢٧١٠٤	٣ر٣	١٣٠٣٩٦	٢ر٧
البحيرة	١٧٢٧٩	٥ر٠	٣٨٣٩٧	٤ر٧	١٨٤٣٩٩	٣ر٨
الإسماعيلية	٣٧٣٥	١ر١	٧٦٢٨	٠ر٩	٤٥٧٤٩	١ر٠
محافظات الوجه القبلي						
الجيزة	٢٨٩٥٥	٨ر٤	٦٩٩٤٤	٨ر٦	٤٨٥٢٤٥	١٠ر١
بني سويف	٦٢٧٥	١ر٨	١٢٠٧٧	١ر٥	٥٦٨٤٣	١ر٢
الفيوم	٧٤٢١	٢ر٢	١٧٤٥٤	٢ر٢	٦١٠٥٦	١ر٣
المنيا	١١٦٢٥	٣ر٤	٢٥٥٥٥	٣ر١	١١١٢٦١	٢ر٣
أسيوط	٧٢٨٢	٢ر١	١٥١٨٤	١ر٩	٤٥٦٣٠	١ر٠
سوهاج	٧٧٨٠	٢ر٣	١٦٩١٦	٢ر١	٦٧٤٦٢	١ر٤
قنا	٦٥٣٥	١ر٩	١٣٦٦٧	١ر٧	٥٤٤٣٨	١ر١
أسوان	٣١٠٢	٠ر٩	٦٥٦٩	ر٨	٥٣٩٩٩	١ر١
مدينة الأقصر	١٤٨٤	٠ر٤	٣٢٦٣	ر٤	١٨٤٠٠	٠ر٤
محافظات الحدود						
البحر الأحمر	٦٢٦	٠ر٢	١٥٨٧	٠ر٢	٨٤٥٦	٠ر٢
الوادي الجديد	٥٣١	٠ر٢	١١٤٥	٠ر١	٦٢٣٩	٠ر١
مطروح	٩٥٨	٠ر٣	٢١٨٦	٠ر٣	١٥٥٦٢	٠ر٣
شمال سيناء	٩٦٢	٠ر٣	٢٣٥٩	٠ر٣	١١٢٤٧	٠ر٢
جنوب سيناء	١٦٣	*	٤٨٦	٠ر١	٢٨٦٦	٠ر١
الإجمالي	٣٤٤٥٥٦	١٠٠%	٨١١٦٥٧	١٠٠%	٤٧٩٨٧٥٢	١٠٠ %

*النسبة أقل من ٠ر١%

المصدر عمل الباحث من خلال بحث قام به الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالاشتراك مع الصندوق الاجتماعي للتنمية التابع لرئاسة الوزراء حول بحث الصناعات الحرفية والصغيرة (٩ مشتغلين فأقل ـ قطاع خاص) النتائج النهائية لأجمالي جمهورية مصر العربية ١٩٩٦ .

الجدول رقم (٤٩)

حول التقدير تكلفة فرصة العمل في قطاعات الصناعة

القطـــــــاع	قيمة الأصول الثابتة في نهاية عام ٩٥/٩٤ بالآلف جنيه	عـــدد المشتغلين	تقديـــر تكلفة فرصة العمل بالآلف جنيه
قطاع خاص استثماري	٥١٢٩٥٥١	٧٧٧٩٤	٩ر٦٥
قطاع خاص منظم	٧٧٨٣١٨٣	١١٠٢٤٥	٦ر٧٠
قطاع خاص غير منظم (١٠ مشتغل فأكثر)	٣٣١١٣٨٦	٢١٤٠٧١	٥ر١٥
قطاع عام	٢٣١٠٠٣٢٨	٧٤٧٥٤٠	٩ر٣٠
قطاع خاص @ الصناعات الحرفية والصغيرة (٩ مشتغلين فأقل)	٣٢٨٠٥٨٩	٨١١٦٥٧	٠ر٤

@ في ١٩٩٦/١٢/٣١

المصدر : عمل الباحث من خلال نشرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بشـأن تقدير تكليف فرصة العمل.

الجدول رقم (٥٠)

تقدير تكلفة فرصة العمل

علي مستوي الأنشطة الاقتصادية الهامة

م	الأنشـــطة الاقتصاديـــة الهامة	القيمـــة بالآلف جنيه
١	صناعة طحن الحبوب وصناعة النشا ومنتجات وأعلاف حيوانية محضرة .	٦ ر٩
٢	صناعة منتجات غذائية أخري .	٠ ر٥
٣	صناعة وتفصيل الملابس الجاهزة (عدا الملابس المصنوعة من الفراء) .	٩ ر٢
٤	صناعة الأحذية .	٨ ر١
٥	صناعة المنتجات الخشبية والفلينية والقش ومواد الضفر .	١ ر٣
٦	صناعة المنتجات الإنشائية والصهاريج والخزانات ومولدات بخار الماء .	٤ ر٣
٧	صناعة منتجات المعادن المشكلة الأخرى وأنشطة الخدمات المقدمة إلى صانعي منتجات المعادن .	٨ ر٥
٨	صناعة الأثاث .	٨ ر٢
٩	صيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات .	٢ ر٢
١٠	إصلاح السلع الشخصية والمنزلية .	٠ ر٢

المصدر السابق

الجدول رقم (٥١)
تقدير تكلفة فرصة العمل
علي مستوي محافظات الجمهورية

م	المحافظة	القيمة بالآلف جنيه	م	المحافظة	القيمة بالآلف جنيه
١	القاهرة	٦ر٣	١٤	الجيزة	٦ر٣
٢	الإسكندرية	٢ر٣	١٥	بني سويف	٥ر٢
٣	بور سعيد	٠ر٧	١٦	الفيوم	٩ر٢
٤	السويس	٥ر٢	١٧	المنيا	٩ر٣
٥	دمياط	٥ر٣	١٨	أسيوط	٥ر٣
٦	الدقهلية	٤ر٥	١٩	سوهاج	٥ر٣
٧	الشرقية	٤ر٤	٢٠	قنا	٣ر٤
٨	القليوبية	١ر٤	٢١	أسوان	٦ر٤
٩	كفر الشيخ	٨ر٤	٢٢	البحر الأحمر	٥ر٨
١٠	الغربية	٧ر٤	٢٣	الوادي الجديد	٣ر٤
١١	المنوفية	٦ر٦	٢٤	مطروح	٩ر٢
١٢	البحيرة	١ر٤	٢٥	شمال سيناء	٩ر٥
١٣	الإسماعيلية	٤ر٣	٢٦	جنوب سيناء	٤ر٤
			٢٧	مدينة الأقصر	٦ر٦

المصدر عمل الباحث من خلال الدراسة التي قام بها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء حول الصناعات الحرفية والصغيرة (٩ مشتغلين فأقل - قطاع خاص) ١٩٩٦ ٠

أولا: المراجع باللغة العربية

أ - الـــكتب

١-إجلال عبد المنعم حافظ ، علي محمود المبيض : موضوعات مختارة من الإدارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مطبعة الإيمان- القاهرة- عام ١٩٩٤ .

٢-أحمد ماهر : دليل المدير في الخصخصة، الجزء الأول والثاني، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مكتبة عين شمس، كلية التجارة، مركز التنمية الإدارية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية –" بدون تاريخ " .

٣-أماني محمد عامر : تمويل المشروعات الصغيرة، كلية التجارة ببنها، قسم إدارة الأعمال عام١٩٩٦ .

٤-حسن عبد الرحمن قدوس: فقد الدخل كأثر لإنهاء علاقة العمل بين ضرورة التعويض وكيفية القضاء علي أسبابه، مكتبة الجلاء بالمنصورة - " بدون تاريخ ".

٥-حمدي العناني : أساسيات علم الاقتصاد، المكتبة المصرية اللبنانية، مكتبة عين شمس، "بدون تاريخ ".

٦-رمضان جمال كامل : موسوعة التأمينات الاجتماعية ، دار الألفي لتوزيع الكتب القانونية بالمنيا، الطبعة الأولى ، عام ١٩٩٩ .

٧-سوزان أحمد أبو ريه : الخصخصة والبعد الاجتماعي ، كتاب الأهرام الاقتصادي.، العدد رقم ١٤٢ نوفمبر ١٩٩٩ .

٨-سعيد النجار : نحو إستراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي ،دار الشروق عام ١٩٩١ .

٩- علي السلمي: الإدارة الجديدة في ضوء المتغيرات البيئية والتكنولوجية، كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد ٣٥ يناير ١٩٩١ .

١٠- فوزي شعبان مد كور : إدارة المشروعات الصغيرة، قسم إدارة الأعمال ، كلية التجارة جامعة القاهرة ١٩٩٩ .

١١- محمد كمال مصطفى :تخطيط القوى العاملة، (المفاهيم –الأسس – الأساليب) ،كتاب الأهرام الاقتصادي- العدد ١٤١ أكتوبر ١٩٩٩ .

١٢- محمـد عبـد الغنـي حسـن هـلال : دراسـات سـكانية، مـهارات تطـوير الأداء، مـركز تطوير الأداء والتنمية القاهرة ١٩٩٥ .
١٣- منـي قاسـم : الإصلاح الاقتصـادي فـي مصر ودور البنـوك فـي الخصخصـة وأهـم التـجارب الدولية، الهيئة العامة للكتاب، الأعمال العلمية القاهرة ١٩٩٨ .
١٤- منظمـة العمل العربية :التعاونيات والصناعات الصغيرة الـريفية فـي الوطـن العربـي ، مكـتب العمل العربي، الخرطوم، في الفترة من ٢ – ٩ فبراير ١٩٩٨ .
١٥- نادرة وهدان: تأثير البـطالة علـي زيـادة معدلات الجريمـة فـي مصـر – معهـد التخطيـط القومي مذكرة خارجية – رقم ١٥٢٦ – مايو عام ١٩٩١ .

ب ـ الرسائل العلمية

١- أحمد حلمي عبد اللطيف : الصناعات الصغيرة وأثرها علي مشكلة البطالـة فـي مصـر، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤ .
٢- أشرف محمد جمعة البنان: دراسة ميدانية لأهم انعكاسات اتفاقية التجارة العالمية علـي مستقبل العمالة في صناعة الغزل والنسيج في مصر، رسالة ماجسـتير، كليـة الحقـوق، جامعة القاهرة، ١٩٩٨ .
٣- أيمن علي محمود علي عمر : تقييم أداء الصناعات الصغيرة المصرية فـي الثمانينيـات دراسة تحليلية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة بنها، ١٩٩٥ .
٤- محـب الدين محمـد سـعد: التـأمين الاجتمـاعي ضـد البطالـة " دراسـة مقارنـة، رسـالة دكتوراه،كلية الحقوق، جامعة عين شمس .
٥- محمـد حسـن محمـد سـلامة: سياسـات هجـرة الأيـدي العاملـة فـي مصـر بيـن التقييـد والإطلاق، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٠ .
٦- هالة محمد نبيل عنبه : نموذج لقياس نجاح المشروعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ١٩٩٥ .
٧- ياسمين محمد فؤاد : أثر برنامج الإصلاح الاقتصادي علي التضخم والبطالة في مصـر، رسـالة ماجسـتير فـي الاقتصـاد ، كليـة الاقتصـاد والعلـوم السياسـية ، جامعـة القـاهرة ١٩٩٦ .

جـ- مؤتمرات وندوات

١-أحمد رشيد : ملاحظات مبدئية حول سياسات العمالة في القطاع الإداري، البطالة في مصر-المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد ،تحرير سلوى سليمان ،دار النهضة العربية ،عام ١٩٨٩ .

٢-أحمد عبد السلام زكي : ورقة عمل مقدمة من شركة ضمان مخاطر الائتمان المصرفي، للملتقي العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية من اجل دور تنموي للصناعات الصغيرة والمتوسطة في ظل المتغيرات العالمية، فندق سميرا ميس، القاهرة (١٥ – ١٧) فبراير١٩٩٨ .

٣-أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا : ندوة حول قضية البطالة وتوفير فرص العمل، الجزء الأول والثاني ، ١٥ يناير ١٩٩٦ .

٤-أيهاب علوي : ندوة حول تحليل التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة فى١٩٩٨/٢/٢٢ .

٥-المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، الملتقي العربي الأول لدور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في ظل المتغيرات العالمية – فندق سميرا ميس – القاهرة (١٥- ١٧) فبراير عام ١٩٩٨ .

٦-بنك التنمية الصناعي المصري : حول دور البنوك في دعم الصناعات الصغيرة، ورقة عمل مقدمة في الندوة الخاصة بالصناعات الصغيرة ، أداة لمجابهة الفقر في محافظات الصعيد، معهد التخطيط القومي، للفترة من ٨ – ٩ مارس عام ١٩٩٨ .

٧- بنك فيصل الإسلامي المصري: حول مساهمة البنك في تمويل الحرفيين والصناعات الصغيرة، المؤتمر الأول، يوليو عام ١٩٩٨ .

٨- جنات السمالوطي : سياسة الإنفاق العام ومواجهة البطالة في مصر، المؤتمر الأول - البطالة في مصر، تحرير سلوي سليمان، عام ١٩٨٩ .

٩- سعد عبد الحميد مطاوع: فشل المشروعات الصغيرة، الأسباب وطرق العلاج، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي السنوي السادس عشر، المشروعات الصغيرة وأفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي – مجلد المؤتمر– الجلسات البحثية – قاعة جامعة الدول العربية – القاهرة في ١٨ – ٢٠ أبريل عام ٢٠٠٠ .

١٠- عبد الراضي عبد الدايم : صلاح على صالح فضل الله: دور المشروعات (الصناعات)
الصغيرة في حل مشكلة البطالة بالبنيان الاقتصادي المصري، المؤتمر العلمي السنوي الثاني للأوضاع القانونية والاقتصادية للعمل في ظل المتغيرات المحلية والعالمية، (القاهرة ٢٦ -٢٧ مارس ١٩٩٧).
١١- عبد الحكيم محمد إسماعيل:المشروعات الصغيرة وآفاق التنمية في مصر، ورقة عمل مقدمة من كلية الزراعة بالزقازيق،إلى المؤتمر العلمي السنوي السادس عشر للمشروعات الصغيرة وآفاق التنمية المستدامة في الوطن العربي ،مجلد المؤتمر الجلسات البحثية قاعة المؤتمرات، جامعة الدول العربية، (القاهرة ١٨ – ٢٠ أبريل عام ٢٠٠٠).
١٢- عبد الحميد قبو دان: دور بنوك التنمية الصناعية في تطور الصناعات الصغيرة والقطاع الخاص، الندوة التحضيرية المصرية للمؤتمر الأفريقية لسياسات وإستراتيجيات التنمية الصناعية ، (القاهرة ٢٣ – ٢٦ سبتمبر عام ١٩٧٨) .
١٣- عوض مختار هلودة : المدخل المنظومي لدراسة مشكلة البطالة في مصر، المؤتمر الأول لقسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، تحرير سلوي سليمان، جامعة القاهرة ١٩٨٩ .
١٤- عوض مختار هلودة : المشروع الإقليمي المشترك لدعم سياسات الهجرة في الدول العربية، منظمة العمل الدولية، برنامج الأمم المتحدة للتنمية، ندوة سياسات الهجرة في الدول العربية المصادرة للعمل ، تدفق هجرة العمالة وسياساتها في مصر،(القاهرة من٢ - ٤ مايو ١٩٩٢).
١٥- محمود مهني الكردي : البناء الاجتماعي المصري، ونسق القيم ورؤية خاصة بالصناعات الصغيرة والحرفية ، ندوة الأبعاد الاجتماعية للصناعات الصغيرة والحرفية، ندوة عن الأبعاد الاجتماعية للصناعات الصغيرة والحرفية – أوراق ومدلولات الندوة – (الإسماعيلية ٢٧ – ٢٩ أكتوبر عام ١٩٨٩) .
١٦- مصطفي كامل السيد : دراسة حول الآثار السياسية للبطالة ،ندوة حول قضية البطالة وتوفير فرص العمل ، أكاديمية البحث العلمي، الجزء الثاني ، ١٥ يناير ١٩٩٦
١٧- منظمة العمل العربية : الصناعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي، أداة للتنمية، مؤتمر العمل العربي الدورة العشرون (القاهرة من ٤ – ١١ أبريل ١٩٩٤).

د ـ تقارير مجلس الشورى

١- مجلس الشورى : نحو سياسة تعليمية متطورة، لجنة الخدمات التقرير رقم١٧،القاهرة ١٩٩٤ .
٢- مجلس الشورى : الفقد فى الاقتصاد المصري وأثره على معدلات التنمية الاقتصادية فى مصر عام ٢٠٠٠، التقرير رقم ١١، القاهرة ١٩٩٤ ٠
٣- مجلس الشورى : تقرير لجنة الشئون المالية والاقتصادية عن الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٨/٩٧-٢٠٠١/٢٠٠٢) وخطة عامها الأول (١٩٩٨/٩٧) ، عام ١٩٩٧ ٠
٤- مجلس الشورى : البعد الاجتماعي فى مسيرة خطوات الإصلاح الاقتصادي ،الصندوق الاجتماعي للتنمية ،لجنة الشئون المالية والاقتصادية ،التقرير رقم ١٥ القاهرة ١٩٩٤ ٠

هـ ـ بحوث

١-اتحاد الصناعات المصرية : حول تفعيل دور الصناعات الصغيرة في منظومة العمل الصناعي في مصر ،عام ١٩٨٨ ٠
٢-الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء : النتائج النهائية لبحث الصناعات الحرفية والصغيرة (٩ مشتغلين فأقل) عام ١٩٩٦،عام ١٩٩٨ ٠
٣-الهيئة العامة للتصنيع – دور وزارة الصناعة والثروة المعدنية -في دعم وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة في مصر ، يونيه عام ١٩٨٩ ٠
٤-بيان من مركز المعلومات دعم اتخاذ القرار التابع لمجلس الوزراء : حول جملة المتعطلين من المؤهلات العليا والمتوسطة والأقل من المتوسطة في ٢٠٠٠/٨/٣٠ ٠
٥-بيان من مركز المعلومات :حول معدل البطالة في مصر حتى ٢٠٠٠/١/١ ،وذلك من خلال وزارة القوي العاملة تم الحصول عليه في ٢٠٠٠/٨/٣٠ ٠
٦-بيان من المكتب الفني لوزير قطاع الأعمال : حول حجم العمالة وبرنامج المعاش المبكر لشركات قطاع الأعمال العام (القابضة) في ٢٠٠٠/٦/٣٠ ، تم الحصول عليه في ٢٠٠١/٦/٣٠ ٠
٧- تقرير مبدئي:عن سياسة تطوير الخدمة المدنية ، المجالس القومية المتخصصة ، لأمانة العامة ، لجنة تطوير الخدمة المدنية ، القاهرة،عام ١٩٨٤ ٠

٨- رجاء العسقلاني : حول زيادة التحويلات للعمال المصريين المهاجرين لمشروعات
الإقليمية لدعم أساسيات الهجرة، منظمة العمل العربية، منظمة العمل الدولية، لبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، القاهرة ، عام ١٩٩٤ .
٩- شركة مصر للمعلومات والتكنولوجيا :الطاقة التمويلية والقدرة الاستيعابية لقطاع الأعمال الصغيرة في مصر(التقرير الثاني)، مقدم إلى الصندوق الاجتماعي للتنمية في مايو ٢٠٠١ .
١٠- صلاح الدين محمد رمضان :الصناعات الصغيرة ودور بعض الجهات الراعية لها في دعم وتنمية مشروعاتها ، بنك التنمية الصناعية ، عام ٢٠٠١ .
١١- عاطف عبيد : بيان الحكومة حول مشكلة البطالة في مصر " استجواب "،أمام مجلس الشعب في ٢٠٠١/٤/٩ .
١٢- عاطف صدقي : بيان ألقاه حول الهدف من إنشاء (الصندوق الاجتماعي للتنمية)، أمام مجلس الشورى في ١٩٩٣/١/١٨ .
١٣-عزمي مصطفي علي: وسائل تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، مركز التنمية الصناعية للدول العربية ، القاهرة ١٩٨١ .
١٤- كتاب وزارة التخطيط :للخطة والموازنة عام ٢٠٠١/١٩٩٧ .
١٥- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية : السياسات الميدانية للتنمية ، قطاع المنشآت المتناهية الصغير والصغيرة والمتوسطة في مصر ، دراسة قامت بها وزارة الاقتصاد في مارس عام ٢٠٠١ .

و- - مصادر أخري

١-أحمد حسن البرعي : الخصخصة ومشكلة العمالة الزائدة، خطة قومية للعلاج، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، العدد الحادي والعشرون ، أبريل ١٩٩٧ .
٢-اتحاد الصناعات المصرية : مؤسسة فريد ريش ايبريت، دليل المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مصر" النشرة الثانية"، يناير ٢٠٠٠
٣-المحاماة : تشريعات التأمين الاجتماعي ، القانون رقم ١٩٧٥/٧٩ ملحق العددين التاسع والعاشر للسنة الثالثة والخمسين.
٤-الراغب الأصفهاني : الذريعة إلى مكارم الشريعة، دار الصحوة، دار الوفاة المنصورة، " بدون تاريخ "
٥-أمين حسن بغدادي : وسائل وأساليب تنمية الصناعات الصغيرة في مصر، قسم هندسة القوي الميكانيكية، هندسة القاهرة، مجلة مصر المعاصر، العدد رقم ٣٩٦، السنة الحادية والسبعون ، القاهرة ١٩٨٤ .
٦- بنك مصر : دور البنوك والصندوق الاجتماعي في دعم وتنمية الصناعات الصغيرة، النشرة الاقتصادية،العدد الثاني ، ١٩٩٣ .

٧- رأفت محمد سلامة : العمل والعمال في الإسلام، كتاب العمل، العدد ٣٨٢ ، فبراير ١٩٩٦ ٠
٨- صالح بصلة : موسوعة ودليل مدينة العاشر من رمضان ٢٠٠١/٢٠٠٠ ٠
٩- عبد المنعم محمود حبيب : مشكلة البطالة ومعالجتها بالحلول غير التقليدية، مجلة التنمية الإدارية العدد ٥٢/ سبتمبر عام ١٩٩١ ٠
١٠- قاموس لسان العرب المحيط : طبعة لسان العرب بيروت ٠
١١- مجلس الشورى: دستور جمهورية مصر العربية ، مطابع المجلس ، عام ١٩٨٩ ٠
١٢- مجلس الوزراء : وصف مصر بالمعلومات ، مركز المعلومات دعم واتخاذ القرار، الإصدار الرابع ، سبتمبر ١٩٩٩ ٠
١٣- محمد عبد الفتاح منجي : التعاون الإنتاجي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، الاتحاد التعاوني الإنتاجي المركزي، مؤسسة فريد ريش أيبريت ،يوليو عام ١٩٩٥ ٠
١٤- نادر فرحاني : سياسات التشغيل في البلدان العربية، الجزء الأول الدراسات الأساسية ، منظمة العمل العربية ، مكتب العمل العربي ومنظمة العمل الدولية ، البطالة المفهوم والقياسي بالتركيز علي حالة مصر، ١٩٩٣ ٠
١٥- يوسف القرضاوي : دور الزكاة في علاج مشكلة البطالة ،مجلة الاقتصاد الإسلامي ، بنك دبي الإسلامي ، العدد ٦٢ محرم ١٤٠٧ هـ ، سبتمبر ١٩٨٩ ٠

ى ـ اللقاءات الشخصية مع المسئولين

<u>أولا:- ممثلين للجهات الحكومية</u>

١- مهندس / منير شعراوي محمد : رئيس جهاز الصناعات الصغيرة والتعاون الإنتاجي ووكيل أول وزارة التنمية المحلية ٠

٢- د ٠ قطب سالم : مستشار الحسابات القومية بوزارة التخطيط ٠

٣-أ٠كمال العربي : مستشار الحسابات القومية بوزارة التخطيط٠

٤- مهندس/ محمد أمين: كبير مستشاري وزارة الصناعة، بوزارة الصناعة والتنميةالتكنولوجية ٠

٥-أ٠ د عبد السلام سيد سلطان : رئيس الإدارة المركزية للمعلومات بمركز تنمية الصادرات المصرية التابعة لوزارة التجارة الخارجية ٠

٦-أ٠ محمد حسين سعد الدين : مدير عام البحوث الزراعية والغذائية، مركز تنمية الصادرات المصرية بوزارة التجارة الخارجية ٠

٧-أ٠د بهجت عوض المرسى : رئيس قطاع ومستشاري الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء وأستاذ الإحصاء المنتدب بتجارة الازهر ٠

٨- أ٠إبراهيم محمد عامر : مدير عام بالجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ٠

٩-العميد / أنس بهجت : مدير مشروع معلومات الوزارات بمركز معلومات دعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري ٠

١٠-العميد /أحمد صلاح الدين إسماعيل :المدير التنفيذي لقطاع المعلومات بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ٠

١١-المهندس /جلال غراب : رئيس الإدارة المركزية للخدمات الصناعية،الهيئة العامة للتصنيع.

١٢-المهندسة/ شويكارمحمد توفيق :مدير عام الغزل والنسيج بالهيئة العامة للتصنيع ، وزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية ٠

١٣-المهندسة/ رجاء سيد لبيب : مدير عام الإدارة العامة للمشروعات الغذائية، الهيئة العامة للتصنيع ٠

١٤-المهندس/ حافظ عبد المنعم : مدير عام الصناعات الصغيرة ، بالهيئة العامة للتصنيع، التابعة لوزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية ٠

١٥-المهندس / يحيي عليش ، مدير عام تصميم المنشآت بالهيئة العامة للتصنيع ، التابعة لوزارة الصناعة والتنمية التكنولوجية ٠

١٦-الأستاذ /محمد جمال الدين عبد العزيز :رئيس الإدارة المركزية للأوراق المالية، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ،ومدير عام شئون المنشات الصغيرة والمتوسطة بالوزارة "سابقا "

١٧- حسين عبد المطلب حسين : باحث اقتصادي دولي ، قطاع سياسات الاستثمار والأوراق المالية ، بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ٠

ثانياً:-الأكاديميين المتخصصين في مجال المشروعات الصغيرة٠

١-أ٠ د عالية المهدي : وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ٠

٢-أ٠ د نجله مرتجي : مدير مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجامعة حلوان، وأستاذ بكلية التجارة ،إدارة الأعمال بجامعة حلوان٠

٣-أ٠ د عبد الله شعبان : مدير مشروع العمل الحر – كلية الهندسة -والأستاذ /بقسم التصميم الميكانيكي والإنتاج - جامعة القاهرة ٠

٤-أ٠ د سيد عبد المقصود : أستاذ التخطيط الاقتصادي بمعهد التخطيط القومي٠

٥-أ٠ د السيد محمد الكيلاني : مستشار وأستاذ التخطيط الإقليمي بمعهد التخطيط القومي٠

٦-أ٠ د حسام محمد مندور : مدير مركز التخطيط الصناعي، وخبير الصناعات الصغيرة بمعهد التخطيط القومي٠

٧- د ٠ مهاب مختار هلوده : نائب مدير مشروع العمل الحر،كلية الهندسة القاهرة، ودكتور بقسم القوي والآلات الكهربية بالكلية،جامعة القاهرة ٠

ثالثاً :- ممثلين الجهات المعنية بالنسبة للأنشطة الصناعات الصغيرة ،

١- م ، د محمد ممدوح عوني : مدير عام جهاز تنمية المشروعات – الصندوق الاجتماعي للتنمية – مجلس الوزراء ،

٢-الأستاذ /توفيق محمود دنيا : مستشار الصندوق الاجتماعي للتنمية ووكيل أول وزارة الاقتصاد "سابقًا"،

٣- مهندس / عزمي مصطفي علي : كبير مستشاري الصندوق الاجتماعي للتنمية ومستشار المشروعات الصغيرة للصندوق التابع لمجلس الوزراء ،

٤- أ،عمر الفاروق أمين عمر: مدير عام برنامج تنمية الموارد البشرية – الصندوق الاجتماعي للتنمية – مجلس الوزراء،

٥- مهندس / محمد مسعد حسن قطب : مدير إدارة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة الصندوق الاجتماعي للتنمية – مجلس الوزراء المصري ،

٦-المهندس / مصطفى والى: مدير عام اتحاد الصناعات المصرية ،

٧-أ، د رشدي عبد القادر : المستشار الإعلامي لوزير الاقتصاد والتجارة الخارجية ورئيس الاتحاد الحرفي الإيطالي في مصر .

٨-مهندس / أحمد مصطفي الجنيدي : مدير مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمؤسسة فريد ريش ايبريت الألمانية ،

٩- أ، محمود فهمي الوصفي : نائب رئيس بنك التنمية الصناعية المصرية ،

١٠-أ، شادية نيازي: مدير عام البحوث الاقتصادية ، بنك التنمية الصناعية المصري ،

١١-أ، محسن شاهين : مدير فرع السلام ، بنك التنمية الصناعية المصرية ،

١٢-أ، د محمد كمال مصطفي :استشاري تنمية الموارد البشرية ، وعضو مجلس الاتحاد التعاوني الانتاجي،

١٣-أ، أحمد عبد الفتاح شلبي : نائب أول رئيس الاتحاد الحرفي ، وعضو الاتحاد الصناعات المصرية وعضو مجلس الشورى ،

١٤- مهندس/ نصر سليمان : مدير عام جمعية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة بالعاشر من رمضان ،

١٥- الأستاذ /أبو ألوفا فهمي محمد أبو شلش:باحث أول مركز البحوث ،بنك مصر ،

هذا بخلاف لقاءات متعددة مع مستفيدي الصندوق الاجتماعي للتنمية وعددهم (٣٠) بخلاف بعض الشركاء والعاملين بتلك المشروعات

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

١- اللغـــــة الفرنســـــية

A. El Borai, "L'Homme, le Travail et l'Avenir dans le Tiers Monde: l'Example de l'Egypte", Le Caire, Egypte, 1995.

٢- اللغـــــة الإنجـــــليزية

1- Thomas A. Gray and Matthew Gamser, "Building an Institutional and Policy Framework to Support Small and Medium Enterprises:Learning from Other Cultures", March, 1999.

2- Wasem and Others "France Organization for Economic Cooperation and Development", 2001.

3- Federal Register, Vol. 65, No. 94, Monday, May15, 2000،CFR Part 121, pp.30840 – 30862.

" الفهرس "

مطابع الأهرام التجارية ـ قليوب ـ مصر

